

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم : المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

عرض القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية وفق النظام المحاسبي المالي

دراسة حالة مؤسسة كوابل سيدي بن ذهبية (CSB)

تحت إشراف الأستاذ:

المقدمة من طرف الطالب:

معارفية طيب

طيب باشا عبدالله

إمضاء لجنة المناقشة

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	من جامعة
رئيسا	د. بن زيدان ياسين	أستاذ محاضر	مستغانم
مقررا	أ. معارفية طيب	أستاذ مساعد	مستغانم
مناقشا	د. بن يمينة كمال	أستاذ محاضر	مستغانم

السنة الجامعية: 2017/2016

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم : المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

عرض القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية وفق النظام المحاسبي المالي

دراسة حالة مؤسسة كوابل سيدي بن ذهبية (CSB)

تحت إشراف الأستاذ :

المقدمة من طرف الطالب :

معارفية طيب

طيب باشا عبدالله

إمضاء لجنة المناقشة

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	من جامعة
رئيسا	د. بن زيدان ياسين	أستاذ محاضر	مستغانم
مقررا	ب. معارفية طيب	أستاذ مساعد	مستغانم
مناقشا	د. بن يمينة كمال	أستاذ محاضر	مستغانم

السنة الجامعية: 2017/2016

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"قل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

صدق الله العظيم

تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا لا يطيب النهار إلى بطاعتك .. و لا إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و

تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله

.. إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل

افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك

نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد والدي العزيز "محمد"

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسملة الحياة وسر

"أمي الحبيبة" إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بإسم جراحي إلى أعلى الحبايب الوجود

.. إلى من بهما أكبر وعليها أعتد .. إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي

.. إلى من بوجودهما أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها

إلى كل أفراد أسرتي دون استثناء إلى من عرفت معهم معنى الحياة

إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينباع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت ،

وبرفتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير

إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم ليس كل أخ لك ولدته امك

فهناك أخوة تلهم الأيام والمواقف أقصد بذلك "زروقي عبد الوهاب "

إلى " أم زروقي عبد الوهاب " الذي توفها الله العام الماضي نسأل الله أن يتغمده برحمته وأن يدخلها فسيح

جناته وأن يغفر لها ويرحمها وأن يرفع درجاتها في عليين ويكتبها في الصالحين اللهم أغفر لها وعافها

وأعف عنها واكرم نزلة ووسع مدخلها واغسلها بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا يا أرحم الراحمين .

كلمة شكر

نحمد الله و نشكره أن انعم علينا بإتمام هذا العمل وصياغته في شكله النهائي

وتطبيقا لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يشكر الناس لم يشكر الله، أتقدم بخالص الشكر

إلى المشرف و الموجه في هذا البحث الأستاذ معارفية طيب الذي جاد علينا بنصائحه

الجادة و البناءة التي رافقتنا طوال هذا البحث، عرفانا على ما أفادنا به.

كما أتقدم بالشكر إلى إطارات وعمال مؤسسة "كابلوري سيدي بن ذهبية " الذين ساعدوني

في انجاز هذا البحث وشكر كل الشكر إلى مديرية مالية والمحاسبة فيما في ذلك " محمد ,

حميدة , فتيحة " الذي كانوا عاوننا لي .

أشكر كل من ساهم من بعيد أو من قريب في انجاز هذا البحث، والى كل أمدنا بيد العون و

المساعدة.

فهرس المحتويات

IV.....	الإهداء
V.....	الشكر
VI.....	الملخص
VII.....	فهرس المحتويات
IX.....	قائمة الجداول
X.....	قائمة الأشكال

أ.....	مقدمة عامة
06.....	الفصل الأول: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي
07.....	تمهيد
08.....	المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي وعلاقته بالمعايير المحاسبية
08.....	المطلب الأول: الإطار النظري لنظام المحاسبي المالي
15.....	المطلب الثاني: أسباب الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي
17.....	المطلب الثالث: تقديم المعايير المحاسبية الدولية
20.....	المبحث الثاني: تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي
20.....	المطلب الأول: الإطار النظري للقوائم المالية
23.....	المطلب الثاني: الغرض من القوائم المالية وخصائص النوعية لها
27.....	المطلب الثالث: قواعد إعداد القوائم المالية وأهدافها
28.....	خاتمة الفصل
29.....	الفصل الثاني: إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي
30.....	تمهيد
31.....	المبحث الأول: إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

31.....	المطلب الأول:قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي.....
35.....	المطلب الثاني:السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية.....
37.....	المطلب الثالث:الدورة المحاسبية.....
42.....	المبحث الثاني:المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.....
42.....	المطلب الأول:عرض الميزانية.....
47.....	المطلب الثاني:عرض حساب النتائج.....
50.....	المطلب الثالث:عرض التدفقات النقدية, تغيرات الأموال الخاصة, الملاحق.....
56.....	خاتمة الفصل.....
57.....	الفصل الثالث: دراسة ميدانية مؤسسة كوابل سيدي بن ذهبية.....
58.....	تمهيد.....
59.....	المبحث الأول:تقديم عام للمؤسسة كوابل سيدي بن ذهبية.....
59.....	المطلب الأول:نشأة المؤسسة وتعريف بالمجمع الصناعي.....
63.....	المطلب الثاني:البنية الهيكلية للمؤسسة وخطوات الإنتاج.....
70.....	المبحث الثاني: عرض القوائم المالية في مؤسسة كوابل سيدي بن ذهبية.....
70.....	المطلب الأول:معالجة البيانات لإعداد القوائم المالية.....
73.....	المطلب الثاني:عرض قوائم المالية.....
80.....	خاتمة.....
84.....	قائمة المصادر والمراجع.....
88.....	الملحق.....

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
11	حسابات الميزانية	1-I
11	حسابات التسيير	2-I
19	مقارنة النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية	3-I
20	مقارنة قوائم المالية بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية	4-I
39	نموذج اليومية	1-II
41	نموذج ميزان المراجعة	2-II
45-46	الميزانية النهائية جانب الأصول	3-II
46-47	الميزانية النهائية جانب الخصوم	4-II
49-50	حساب النتائج	5-II
51-52	تغيير قائمة التدفقات النقدية	6-II
53	تغيير أموال الخاصة	7-II
54	تطور التثبيتات والأصول المالية غير الجارية	8-II
54	الإهلاكات	9-II
55	خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية	10-II
55	المؤونات	11-II
71	عملية شراء المواد الأولية	1-III
72	عملية بيع البضائع	2-III
73	ميزان المراجعة	3-III
74-75	عناصر الميزانية (جانب الأصول)	4-III
75-76	عناصر الميزانية (جانب الخصوم)	5-III
77-78	حساب النتائج	6-III

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
09	المنظومة المتكاملة في تطبيق النظام المحاسبي المالي	1-I
09	هيكل المحاسبي المالي	2-I
23	مستخدمين القوائم المالية	3-I
26	الخصائص النوعية للقوائم المالية	4-I
44	عناصر الأصول الميزانية	1-II
44	عناصر الخصوم الميزانية	2-II
63-64	الهيكل التنظيمي للإدارة العامة	1-III
66	الهيكل الوظيفي لمصلحة المحاسبة والمالية	2-III

مقدمة

مقدمة عامة:

تمهيد :

صاحبت المحاسبة الإنسان عبر الحضارات المختلفة ولقد كانت دوما حاضرة مثلها مثل الدين في شكل أو في آخر وكان هذا التطور استجابة للاحتياجات وضرورة لمسايرة العلاقات والأنماط والاقتصادية المستجدة وفي كل مرحلة كان ينظر إلى المحاسبة انطلاقا من تصور معين يكون بناء على الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها وأن تسند لها وظائف متعددة ومتغيرة.

فبعد ما كانت تعتبر فن تسجيل العمليات والأحداث المالية للمؤسسة بغرض الإثبات وإخلاء المسؤولية أصبحت نظما للمعلومات لا يمكن الاستغناء عنه بفضل مخرجات -القوائم المالية- التي تمثل أساسا لاتخاذ القرار الاقتصادية سواء من داخل المؤسسة أو خارجها.

للمحاسبة هدف أساسي هو تقديم معلومات كاملة، قانونية، موضوعية، شفافة، وأكثر صدق تسمح بتشجيع المستثمرين، وتضمن لهم متابعة جيدة لأموالهم. فهي مصدر الموثوق فيه بالنسبة للمعلومات الاقتصادية والمالية. وتقدم صورة صادقة عن الوضعية المالية للوحدة، وقياس كفاءتها، وعن التغيير في الوضعية المالية في مقابل الالتزامات القانونية، الواجب عليها احترامها. كما شهد النظام العالمي في السنوات الأخيرة تطورات هائلة إلى درجة أن أصبح العالم كدولة واحدة، وهذا تحت مظلة العولمة حيث تتلاشى فيه الأدوار الحكومات، وازدادت التدفقات الرأسمالية والمد التجاري العالمي والتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات، كل هذه التحولات صاحبها تشكل شركات عالمية التي اعتبرت كإحدى الدعامات الأساسية التي ساهمت بشكل كبير في تجسيد العولمة الاقتصادية، حيث بدأت على شكل شركات أموال ضخمة في بلدانها، ثم بدأت في تدويل استثماراتها كنتيجة أساسية لتنامي إنتاجها من السلع والخدمات، فسعت للبحث عن أسواق خارجية لتسويق منتجاتها.

اعتمدت الجزائر النظام المحاسبي المالي الجديد الذي يعوض المخطط الوطني للمحاسبة، ويستلهم معظم مقوماته من المعايير الدولية للمحاسبة، وبذلك فإن قواعد إعداد وعرض القوائم المالية من قبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية سوف تتخذ مسارا آخر يختلف كليا عما كان مطبقا من قبل. ولا يستثنى من ذلك المؤسسات الاقتصادية المنظمة والتي يركز اهتمام مسيرتها على الأصول والوضعية المالية وكذلك النتائج التي تحدث على مستوى الوحدة الاقتصادية دون الأخذ بعين الاعتبار الحدود والقيود القانونية لمختلفة الفروع والمساهمات.

ويجب الاعتراف أن القوائم المالية المعدة على أساس النظام المحاسبي المالي تعجز عن إعطاء صورة حقيقية للوضع الاقتصادي والمالي، إذا ما أخذت كالوحدة على حده، لا يمكن أن تعبر هي الأخرى عن الوحدة الاقتصادية للمجمع، لذلك فإن إعداد القوائم المالية المجمع يمكن أن يغطي تلك النقائص.

ومع ارتباط الاقتصاد الجزائري برمته بقطاع المحروقات على اعتبار أن 98% من إيراداته الخارجية تأتي من هذا القطاع يضع الاقتصاد الجزائري بشكل مربع من شتى التقلبات الدولية ولقد حاولت الدولة الجزائرية وضع إصلاحات أكثر واقعية لنظام التجاري المحتكر من طرف الدولة فأصدرت جملة من الأنظمة الإصلاحية تصب

جلها في تحرير الاقتصاد الوطني, فتم فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي, فبعد أن كانت الدولة المحتكر الوحيد لاقتصاد عرف هذا الأخير نوعا من الليونة من أجل السماح للشركات الأجنبية التي تمتلك إمكانيات مالية وتكنولوجيا كبيرة من التدخل, ويكون هذا التدخل في إطار الشراكة ما بين شركة أو عدة شركات في مجال معين أو في مجالات مختلفة, ومن هنا يمكننا طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تحكم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في أسس وقواعد إعداد القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- هل يعتبر النظام المحاسبي المالي الجديد نتيجة لتطور المحاسبة؟
- 2- ماهي دواعي ومبررات الإصلاح المحاسبي في الجزائر؟
- 3- كيف يتم إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي؟
- 4- ما طبيعة النظام المحاسبي المالي الجديد, وما المقصود بالكشوفات المالية؟

فرضيات البحث

للإجابة على الأسئلة المقترحة وضعنا الفرضيات التالية:

- 1- يعتبر النظام المحاسبي المالي الجديد نتيجة لتطور المحاسبة؛
- 2- المخطط الوطني المحاسبي يستجيب لمتطلبات الاقتصاد المخطط ولا يساير واقع اقتصاد السوق,
- 3- إعداد وغرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي يتم بناء على قواعد ومعايير المتعارف عليها مسبقا؛
- 3- يستند النظام المحاسبي إلى المعايير المحاسبية الدولية. وهو يسمح بتلبية احتياجات مختلف مستعمليه من المعلومات المحاسبية والمالية؛

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث هذا الموضوع في تزامنه مع التغيير الحاصل في النظام المحاسبي الجزائري لتبنيها معايير المحاسبية الدولية من خلال مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد, والذي جاء بتقريب النظام المحاسبي الجزائري على الصعيد الدولي لتسهيل قراءة القوائم المالية من طرف مستخدمي المعلومة المحاسبية.

أهداف البحث

يمكن حصر الأهداف في النقاط التالية:

- التعرف على القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد؛

- دراسة محدودة المخطط المحاسبي الوطني وأهم النقائص المتعلقة به؛
- التعرف على المعايير المحاسبية الدولية؛
- تحديد أوجه التقارب والاختلاف بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية؛
- التطرق إلى أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر؛
- معرفة كيفية الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي؛
- سياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية؛

مبررات اختيار الموضوع

- لقد تم اختيار الموضوع لعدة اعتبارات ذاتية وموضوعية أهمها:
- تخصص الباحث في المحاسبة، ومحاولة إثرائه الدراسة حول الموضوع، وتوسيع معارفه في مجال المعايير المحاسبية الدولية؛
- محاولة معرفة الخلفيات النظرية لكيفية إعداد وعرض القوائم المالية؛
- محاولة فهم النظام المحاسبي المالي وكيفية إعداد القوائم المالية طبقا له، ومقارنته بالمعايير المحاسبية الدولية؛
- دراسة هذا الموضوع هو من صلب المحاسبة المالية وهو بداية مجال التخصص.
- ميدان عمل الطالب والمتمثل في المحاسبة بالشركة محل الدراسة.

المنتج المتبع

بما أن دراستنا في مجال العلوم المحاسبية اخترنا المنهج الوصفي والتحليلي في المحاسبة المالية ومعايير المحاسبية الدولية، أما الأدوات المستخدمة فهي القانون التجاري الجزائري، المخطط المحاسبي الوطني، نص المعايير المحاسبية الدولية، النظام المحاسبي المالي الجديد، الكشوفات المالية .

الدراسات السابقة

في حدود علم الطالب فإن الدراسات السابقة حول موضوع هذا البحث تتمثل في ما يلي :

- شنائي عبد الكريم: « تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبية الدولية» ماجستير في علوم التسيير، من إعداد الباحث شنائي عبد الكريم، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009
- حيث حول الباحث من خلال هذه الدراسة تحديد أوجه التقارب والاختلاف بين المخطط الوطني المحاسبي والنظام المحاسبي المالي، واستنتاج الرهانات والآثار المحتملة جراء اعتماد هذه الإصلاحات المحاسبية، وتوضيح كيف ستكون القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية بعد تكييفها مع المعايير المحاسبية الدولية، وتوصل الباحث إلى أن القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي ستؤدي إلى تحسين ومقارنة المعلومات المالية التي ستكون كاملة وصادقة وواضحة، تشجيع المستثمرين على الاستثمار والاطمئنان على أموالهم وكذا إنتاج وثائق مالية قليلة تسهل من قراءة وشرح الأرقام والنتائج، الأمر الذي يمكن الوحدة من اتخاذ القرارات الصحيحة، ورسم السياسات، والإشراف ومتابعة التنفيذ، وتقييم الأداء.
- مداني بلغيث: «أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات الجزائرية في ظل أعمال التوحيد الدولية بالتطبيق على حالة الجزائر» أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، من إعداد الباحث مداني بن بلغيث، جامعة

الجزائر، 2004 حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على مدى أهمية إصلاح النظام المحاسبي في ظل أعمال التوحيد الدولية، حيث قام باستعراض بعض نماذج التوحيد المحاسبي وفق الإطار الدولي لتوحيد والتوافق المحاسبي، كما سلط الضوء على تجربة الجزائرية ومتطلبات الإصلاح المحاسبي ضمن مسار التوحيد المحاسبي، وخلصت الدراسة إلى أن هناك إدراك قوي وإجماع كبير حول أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في الجزائر، وبالتالي أوصى بأن إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات بعد أمراً ضروري الضمان مساندة الممارسة المحاسبية لكافة المستجدات والتحولت العميقة التي تعرفها الجزائر .

هيكل البحث

بغية تحقيق أهداف البحث ومعالجة الإشكالية والتساؤلات المطروحة واختيار الفرضيات المقدمة، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، تسبقهم مقدمة وتعميم خاتمة، تضمنت تلخيص عام واختبار للفرضيات التي أتت في مقدمة البحث، ثم عرض للنتائج التي توصلنا إليها وذلك بالاعتماد على جانبين أحدهما نظري والآخر تطبيقي وجاءت الخطة المعتمدة كما يلي :

الفصل الأول: « القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي »

تناولنا في بداية هذا الفصل إلى الإطار النظري للنظام المحاسبي بجانبه القانوني والمحاسبي وكذلك علاقته بالمعير المحاسبية، ثم تطرقنا إلى تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي مروراً بمستخدمي القوائم المالية وكذلك الأهداف والغرض منها وفي الأخير عرضنا القواعد إعداد القوائم المالية .

الفصل الثاني: «دراسة القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي»

تناولنا في بداية الفصل إعداد القوائم المالية وسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم ومن ثم عرضنا الدورة المحاسبية من بداية نشاط المؤسسة إلى نهاية الدورة المحاسبية، ثم تطرقنا إلى عرض القوائم المالية من خلال التبويب المعلومات المالية وكذلك الإفصاح عن العناصر القوائم المالية إلى غاية عرض القوائم المالية ليستفيد بها المستخدمون القوائم .

الفصل الثالث: «دراسة ميدانية»

حاولنا من خلال هذا الفصل إعداد وعرض القوائم المالية لمؤسسة كوابل سيدي بن زهيب لسنة 2014-2015 حسب النظام المحاسبي المالي وكذلك النصوص المتبعة للإفصاح وعرض القوائم المالية .

الفصل الأول

القوائم المالية وفق النظام المحاسبي

تمهيد

منذ الثمانينات من القرن العشرين، انتهجت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية في إطار التوجه إلى اقتصاد السوق من معاملة تشجيع القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي فضلا عن إفرزات العولمة التي تقضي تغيرات جذرية في الميدان المحاسبي .

في هذا السياق أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتلاءم مع الظرف الجديد، ولا يستجيب لاحتياجات المستثمرين، لذلك كان من الضروري تبني نظام محاسبي جديد يواكب التطورات، وقادر على تلبية مختلف احتياجات المستثمرين .

لهذا قامت الجزائر بإعداد نظام محاسبي مالي جديد يتماشى مع المتغيرات الجديدة المتلائمة مع احتياجات مستعملي المعلومة المالية والمتوفرة مع المعايير الدولية المحاسبية التي تعمل على توحيد المعايير والمحاسبي على مستوى العالم بين المؤسسات الاقتصادية.

وعليه سنحاول في هذا الفصل التطرق لإصلاحات المحاسبية، واستعراض النظام المحاسبي المالي الجديد من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي وعلاقته بالمعايير المحاسبية.

المبحث الثاني: تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول : تقديم النظام المحاسبي المالي وعلاقته بالمعايير المحاسبية

يهدف مواكبة التطورات الاقتصادية وخاصة التغيير الحاصل، وبدأت عملية إصلاح النظام المحاسبي، وذلك من خلال هيكلية المخطط المحاسبي الوطني و يتبين نظام المحاسبي مالي جديد لمتطلبات المستثمرين ويعمل على تقديم معلومات المحاسبية ومالية ذات المصدقية تساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرار.

المطلب الأول : الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

يهدف مواكبة التطورات الاقتصادية وخاصة التغيير الحاصل، وبدأت عملية إصلاح النظام المحاسبي وذلك من خلال هيكلية المخطط المحاسبي الوطني و يتبين نظام المحاسبي مالي جديد لمتطلبات المستثمرين ويعمل على تقديم معلومات المحاسبية ومالية ذات المصدقية تساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرار.

1- تعريف

عرف القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي في المادة 03.

"المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين قاعدة عديدة و تصنيفها و تقييمها وتسجيلها، وعرض كشوفات تعكس الصورة الصادقة عن وضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية الخزينة في نهاية السنة المالية"¹

وكذلك المادة 06 من نفس القانون .

"يتضمن النظام المحاسبي المالي إطار تصوريا للمحاسبة الدولية، ومعايير الدولية المحاسبية ومدونة حسابات تسمح بإعداد الكشوفات مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة"²,

يتضمن الإطار التشريعي المتضمن النظام المحاسبي المالي مايلي :

* صدور القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25/11/2007 يتضمن النظام المحاسبي المالي (43 مادة) .

* صدور المرسوم التنفيذي رقم 08/156 المؤرخ في 26/05/2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون 07/11 (44 مادة).

* القرار المؤرخ في جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومدونة الحسابات الصادر في الجريدة الرسمية عدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009.

وفيما يلي شكل يوضح المنظومة المتكاملة الصادرة لتطبيق النظام المحاسبي المالي:

شكل رقم 1-1 المنظومة المتكاملة الصادرة في تطبيق النظام المحاسبي المالي

¹ القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الصادر في 25 نوفمبر 2007 الجريدة رسمية العدد 74 ص 3.

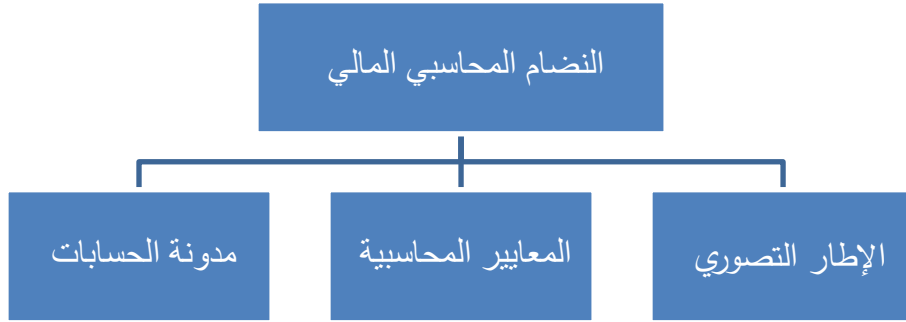
² نفس الجريدة الرسمية ص 4.



المصدر: مداخلة أ سعد بوراوي ملتقى الدولي الأول "النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير الدولية المحاسبية" يومي 17-18 جانفي 2010 بالوادي – الجزائر ص 6.

يتكون النظام المحاسبي المالي كما ورد في المادة 06 من القانون رقم 11/07 مما يلي:
 *الإطار التصوري للمحاسبة المالية, *المعايير المحاسبية, *مدونة الحسابات .
 ويمكن تصوير هيكل النظام المحاسبي المالي في الشكل التالي :

شكل رقم 1- 2 هيكل النظام المحاسبي المالي



المصدر : مداخلة أ سعد بوراوي نفس المرجع السابق ص6.

ويجب أن تستوفي المحاسبة إلتزامات الإلتزام والمصدقية والشفافية المرتبطة بالمسك المحاسبي و المراقبة و الإفصاح عن المعلومات, ويدخل النظام المحاسبي المالي المحدد بموجب هذا القانون حيز التطبيق من 2010/01/01 وألغيت بدأ من هذا التاريخ الأحكام المخالفة لاسيما الأمر رقم 75/35 بتاريخ 1975/04/29 والمتضمن المخطط المحاسبي الوطني .

أشتمل القانون على سبعة فصول احتوت الكثير من المفاهيم والتعاريف الجديدة تناولت لأول مرة موضوع التوطيد المحاسبي كما تضمن هذا التعريف للمحاسبة يوضح ويعكس المقاربة المالية ولاعتبرت على أنه "نظام لتنظيم المعلومة المالية " ويسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة من الوضعية المالية, وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعيته خزينته في نهاية السنة المالية³.

³ مداني بن بلغيث,تسيير إنتقال نحو nscf, ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير,بجامعة الوادي, الجزائر, حول موضوع nscf في ظل المعايير الدولية, تجارب تطبيقات وأفاق, يومي 17-18 جانفي 2010 ص 2.

1-2 حيز التنفيذ(كيانات الملزمة التطبيق)

ينص القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد، أن المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية، ويسمح بتخزين معلومات قاعدية عديدة وتصنيفها، وتقسيمها وعرض الكشوفات تعكس صورة صادقة من الوضعية المالية و ممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينة في نهاية السنة المالية .

ينص القانون المذكور أعلاه أن الكيانات الآتية ملزمة بمسك المحاسبة المالية .

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري .

- التعاونيات .

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون السلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية الذين يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.

- كل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي .

- كما يمكن للكيانات الصغيرة جدا التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطات الحد القانوني أن تمسك محاسبة مالية مبسطة⁴.

1-3 مدونة والهيكل العامة لمخطط الحسابات .

يوضح مشروع النظام المحاسبي المالي وجود قائمة حسابات إجبارية تساعد على تبني معلومات المالية مطابقة للمعايير الدولية .

- مبادئ مخطط الحسابات :

تعد كل مؤسسة مخطط حسابات واحد على الأقل ملائما لهيكلها ونشاطها.

احتياجاتها إلى الإعلام الخاص بالتسيير .

والحساب هو الأصغر وحدة معتمدة لترتيب وتسجيل الحركات المحاسبية، وتجمع الحسابات في فئات متجانسة تدعى طبقة، وتوجد فئات من طبقة الحسابات.

*طبقة حسابات الوضعية (حسابات الميزانية).

*طبقة حسابات التسيير (حسابات التسيير).

-الإطار المحاسبي :

⁴ جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي، متبعة للطباعة، براق، الجزائر، 2010 ص 14

إعداد مخطط الحسابات الذي يشمل بالنسبة لكل طبقة قائمة حسابات ذات رقمين اثنين

الإطار المحاسبي الواجب تطبيقه على تجميع المؤسسات مهما كان نشاطها وحجمها .

وداخل هذا الإطار يمكن للمؤسسات القيام بتجميع التقسيمات الضرورية التي تستجيب لاحتياجاتها وتقترح كذلك مدونة حسابات ذات ثلاثة أرقام أو أكثر.

1-3-1. الإطار المحاسبي لحساب الميزانية :

توزع العمليات المتعلقة بالميزانية في خمسة أصناف حسابات .

جدول 1- حسابات الميزانية .

الصنف	الحساب
الأول	رؤوس الأموال
الثاني	الأصول الثابتة
الثالث	المحزونات وما هو قيد الإنجاز
الرابع	الغير
الخامس	المالية

المصدر: من إعداد الطالب من مطويات مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي page bleu.

1-3-2 الإطار المحاسبي لحسابات التسيير .

أما العمليات المتعلقة بحساب النتائج, فتوزع على الصنفين من حسابات التسيير كالاتي

جدول 2- حسابات التسيير .

الصنف	الحساب
السادس	الأعباء
السابع	الإيرادات

المصدر: من إعداد الطالب من مطويات مدونة حسابات نظام المحاسبة المالية page bleu.

وفيما يلي أهم التغيرات التي طرأت على مدونة المخطط الوطني للمحاسبة, نتيجة اعتماد مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي⁵.

*كل حسابات الغير تكون في الصنف الرابع, بحيث يمكن أن تكون مدينة أو دائنة

⁵ بكيجل عبد القادر أهمية تطبيق المعايير الدولية المحاسبية, والمعلومة المالية (IAS/IFRS) في الجزائر في ظل الشركة مع الاتحاد الأوروبي, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص المالية ومحاسبة جامعة الشلف 2008 ص 77-78

بعدما كانت المخطط المحاسبي الوطني للمحاسبة يخصص الصنف الرابع للحسابات المدينة والصنف الخامس الحسابات الدائنة.

*الأموال الجاهزة (الحساب رقم 48 في المخطط الوطني للمحاسبة) تحول إلى صنف الخامس .

*يتم إلغاء التمييز بين المبيعات البضائع والإنتاج المباع , ويسجلان في الحساب رقم 70 مبيعات البضائع والمنتجات المصنعة, وأداء الخدمات الذي تسجل فيه كل المبيعات مهما كانت طبيعتها .

*الحساب رقم 65 والحساب رقم 75, يتم تخصيصهما لأعباء عملياتية أخرى, ونواتج عملياتية أخرى, على ترتيب .

*الأعباء المالية ويتم وضعها في الحساب رقم 66, والنواتج المالية في الحساب رقم 76, خارج النتيجة العملياتية (يتم بواسطتهما حساب النتيجة المالية).

*الأعباء الاستثنائية والنواتج الاستثنائية, يتم وضعهما في الحسابين 77,67 على الترتيب .

*المخصصات (الإهلاكات, المؤونات, والخسائر في القيمة) والإسترجاعات (على الخسائر في القيمة والمؤونات), خصص لهما الحسابين 78,68 على الترتيب .

*يتم تسجيل الضريبة على الأرباح الشركات محاسبيا في الحساب رقم 69 الضرائب على النتائج وما شابه .

*إلغاء تحويل تكاليف الإنتاج وتحويل التكاليف الإستغلال, بحيث يتم تحويل مباشرة القيود المحاسبية الخاصة بالتحويل في الأطراف المدينة والدائنة للحسابات المعنية.

2- أهمية النظام المحاسبي المالي وأهدافه

2-1. لأهمية .

تتمثل أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي⁶:

- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة, ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضع المالية المؤسسة ؛
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي وتقييم وكذا إعداد القوائم المالية, مما يقلص من حالات التلاعب ؛
- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية, كما أنه يسمح بإجراء المقارنة ؛
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية ؛

⁶ مداخلة د, ناصر مراد الملتقى الدولي الأول, حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبية , مركز الجامعي بالوادي 17-18-18 جانفي 2010 ص8-10.

- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي تركز على مبادئ محددة بوضوح؛

- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابة لاحتياجات المستثمرين الأجانب؛

حيث أن تحديد الأحداث الاقتصادية يتطلب اختيار تلك الأنشطة الاقتصادية الملائمة للمنظمة ومن ثم قيد هذه الأحداث لتوفير معلومات تاريخية عن الأنشطة المالية عن طريق القياس بوحدة النقد ومن ثم التبويب والتلخيص⁷.

*النظام المحاسبي المالي مستمد من (IAS/IFRS) وبذلك فهو قريب من النظم المحاسبية الدولية التي تعتمد عن نفس المرجعية، وهو ما يؤدي إلى إنتاج معلومة مالية ذات جودة وتقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر من الممارسة العالمية.

2-2. أهدافه:

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهتمين والمستثمرين وسيساهم تقديم المعلومة المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية بلا شك في تحسين جودتها وسيساعد في تحقيق أهداف عدة يمكن تلخيصها فيما يلي⁸

- إيجاد الحلول المحاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني؛

- تقريب ممارستها المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية؛

- تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية وأكثر شفافية؛

- تقييم عناصر الميزانية وفق مبدأ الصورة الوافية والعادلة؛

- مبادئ النظام المحاسبي المالي

نصت المادة 6 من قانون 11/07 أن النظام المحاسبي المالي يتضمن إطار تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية، ومدونة الحسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف لا سيما:

*الدورة المحاسبية: يمكن تسمية هذا المبدأ بالدورية أو السنوية، حيث أنه يتم تقسيم العمر الزمني للمؤسسة (حياة المشروع) إلى فترات زمنية متساوية تسهيل عملية قياس المحاسبي وبالتالي تحديد نتيجة أعمال الفترة المالية من ربح أو خسارة وكذلك إعطاء صورة عن المركز المالي للمؤسسة في نهاية تلك الفترة، إن مبدأ الفترة

⁷ د،هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية القياس والاعتراف والإفصاح في التقارير المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2009، ص25

⁸ لعشيشي جمال، مرجع سبق ذكره، 2011، ص13

المحاسبية جاء نتيجة لغرض الاستمرارية وذلك حتى تتم عملية القياس المحاسبي للأحداث والمعاملات المالية وتقديم القوائم المالية للأطراف المستخدمة لها⁹.

حيث تبد في 01/02/ n وتنتهي في 31/12/ n, كما يمكن للمؤسسة أن تضع تاريخ لإقفال دورتها المحاسبية مخالف لتاريخ 31/12/ n¹⁰.

* مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية: يرتبط مبدأ استقلالية الدورة المحاسبية بفرضية

الاستمرار, لكن يستوجب هذا المبدأ تقسيم حياة المؤسسة المستمرة إلى فترات أو دورات محاسبية مستقلة¹¹.

* مبدأ الحيطة والحذر: ويقصد بذلك الالتزام بدرجة من الحذر في إعداد التقديرات في ظل عدم التأكد بحيث لا تؤدي هذه التقديرات إلى تضخيم و إفراط في قيمة الأصول والإرادات, أو التقليل في قيمة الخصوم والتكاليف¹².

* مبدأ عدم المقاصة: لا يمكن إجراء مقاصة بين عنصرين من عناصر الأصول وعنصر من الخصوم

عنصر من الأعباء وعنصر النواتج, إلا أن في حالات استثنائية تتم عملية المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية.

* مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني: يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر بحيث يقر مبدأ تغليب الواقع

المالي على الشكل القانوني, أنه ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني, فمن خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية.

* مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية: يجب في هذا المبدأ مراعاة الاستقلالية دورات المالية من خلال احترام الدورات المالية المفصلة, وعدم المساس بالحسابات الافتتاحية للسنة المالية, لأن ذلك يتناقض مع مصداقية المحاسبة¹³.

* مبدأ الأهمية النسبية: يقصد بمبدأ الأهمية النسبية أن الاهتمام بتوفير الدقة في معالجة وتحليل البيانات والمعلومات المحاسبية يتوقف مع مدى أهميتها النسبية على قائمة الدخل (الإيرادات, المصروفات) وعلى قائمة المركز المالي (الممتلكات, الالتزامات)¹⁴.

⁹ رضوان محمد الفنائ, مبادئ المحاسبة وتطبيقها, جزء الأول, دار الصفاء للنشر والتوزيع, طبعة السادسة, عمان, الأردن, بدون سنة النشر ص 40,41

¹⁰ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, العدد الرابع والسبعون, المادة 30 ص 6

¹¹ المرجع السابق (المادة 12) ص 4

¹² أ, مسعود صديقي, المحاسبة المالية طبقاً للنظام المحاسبي المالي الجزائري, دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع, عين مليلة, الجزائر 2014 ص 34

¹³ شعيب شنوف, محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية, دار النشر مكتبة الشركة الجزائرية بوداود, الجزائر العاصمة, الجزائر 2008 ص 14

¹⁴ إسماعيل احمد عنصر, أصول المحاسبة المالية, الدار الجامعية, القاهرة, مصر, 2009 ص 63,64

المطلب الثاني: أسباب الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي

1- محدودية النظام المحاسبي المالي

ينبغي الإشارة إلى أن توجه الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد مركزي إلى اقتصاد أكثر اعتماد على التمويل من السوق، يفترض تغيير أدواته وفلسفة هذا النظام الجديد، ومنها نظام المالي المحاسبي يستجيب متطلبات متعاملي السوق المالية (المستثمرين). وهذا عكس ما كان في النظام السابق الذي يكون فيه المتعامل البنوك (القطاع العام خاصة)، لذلك يمكن القول أن المخطط المحاسبي أدى دوره في هذا المجال، لأنه وضع لتحقيق أهداف محددة أهمها:

- تسهيل التنبؤ و اتخاذ القرار للتخطيط الوطني المركزي والمؤسسات الاشتراكية التي قاعدة هذا التخطيط؛

- معرفة مستوى المخزونات والتكاليف وسعر التكلفة بهدف تحسين كفاءة تسيير المؤسسات ولتمكين مقارنة الكفاءة بينها؛¹⁵

2- حتمية تعديل المخطط المحاسبي الوطني

من خلال الممارسة المحاسبية للشركات متعددة الجنسيات العاملة في الجزائر ومع ظهور جملة من النقائص في المخطط المحاسبي الوطني، كان من الضروري القيام بتعديلات جوهرية عليه، ومحاولة

تكييفه مع المعايير المحاسبية الدولية، وذلك من خلال إعداد إطار تصوري يتضمن حسابات، وقواعد عملها، والطرائق المحاسبية المعتمدة في التقييم وإعادة التقييم، وإضافة القوائم المالية غير الموجودة فيه وتعديل الموجودة منها.

كان من الضروري القيام بتعديلات جوهرية على المخطط المحاسبي بسبب جملة من النقائص التي سجلت أثناء تطبيقه وأهمها:

1-2. الأسباب المحاسبية: وتتمثل هذه الأسباب في ما يلي¹⁶

- محاولة تكييف تقنية المحاسبة وجعلها أكثر ملائمة لترجمة الأحداث الاقتصادية على مستوى المؤسسة في شكل عددي بصفة دورية؛

- إعطاء الثقة للمتعاملين مع القوائم المالية خاصة المقرضين والمستثمرين من خلال توحيد القوائم المالية؛

- إيجاد إطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية في ظل الانفتاح على الأسواق الخارجية وتحرير الأسعار وإنشاء بورصة الجزائر؛

¹⁵ د، شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره ص 20.21

¹⁶ قورين حاج قويدر، مقال بعنوان أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وحدة المحاسبية في ظل التكنولوجيا المعلومات مجلة الباحث العدد

2-2. الأسباب المالية : من أسباب المالية نجد :

- الإصلاحات تأتي استجابة لحاجيات متعاملين جدد, مع المؤشرات الاقتصادية للشركات الجزائرية مع فتح مجال الاستثمار الأجنبي ؛

- الرغبة الملحة في تلبية حاجات المستعملين الجدد للمعلومة المالية المستثمرين المحليين أو الدوليين ؛

- إعطاء الثقة للمتعاملين مع القوائم المالية خاصة المقرضين والمستثمرين من خلال توحيد القوائم المالية¹⁷؛

3- ضرورة إعداد إطار محاسبي يستجيب للمعايير المحاسبية الدولية

ينبغي هنا الإشارة إلى أن المخطط المحاسبي الوطني الجزائري نسخة 75/35 المؤرخ في 29 أبريل 1975, وضع حسب المعايير الاقتصاد الموجه أو المخطط, لتحقيق أهداف الاقتصاد كلي على مستوى التشغيل, الإنتاج وبالتالي وضع لتلبية حاجيات المحاسبة الوطنية, واليوم الجزائر تشهد تحولا عميقا وذلك بفتح اقتصادها على اقتصاد السوق وتحرير الأسعار, إنشاء بورصة الجزائر, وجود بنوك خاصة وهذه التحولات تحتم على الجزائر توفير المعلومات محاسبية ومالية, ذات النوعية تساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات الرشيدة وكذلك بالنسبة للمقرضين¹⁸.

لكن متطلبات اقتصاد السوق تتطلب ضرورة توفير القوائم المالية موجهة لصالح المستثمرين المقرضين, بحيث المستثمرين يهتمون بشراء الأسهم والمقرضون يقترضون أموالا, وبالتالي وجود إمكانية دخولهم في شركة مع المؤسسة, لهذا الغرض ينبغي أن تكون لديهم معلومات محاسبية ومالية دقيقة, وصورة واضحة وعادلة, على وضعية المالية المؤسسة, هذه المعلومات يمكن تقديمها في شكل قوائم مالية تكون تستجيب بشكل أو بآخر المعايير المحاسبية الدولية.

المطلب الثالث: تقديم المعايير المحاسبية الدولية

1- تعريفها: لا يوجد تعريف واحد لمعايير المحاسبية الدولية.

تعريف شامل "نظام من الأنظمة الدولية التي تتبناها جميع دول العالم عن طريق تطبيق مجموعة من المبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة على المستوى الدولي, مع تحديد الأساليب والطرق المشتقة من تلك المبادئ والمعايير وتطبيقها. في جميع البلدان¹⁹. وعليه يمكن القول أن المحاسبة الدولية تهدف لإيجاد نظام شامل تتبناه جميع الدول, وهذا النظام يأخذ شكل مجموعة من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما .

¹⁷ قورين حاج قويدر نفس المرجع سابق ص 272

¹⁸ شعيب شنوف, مرجع سبق ذكره ص 20

¹⁹ سعود حاييد العامري, المحاسبة الدولية, منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها ط1 دار المناهج للنشر والتوزيع عمان, 2010 ص29

يمكن اعتبار المحاسبة الدولية على أنها "فرع من فروع المحاسبة يهتم بدراسات الفرضيات والمفاهيم والأسس والقواعد المحاسبية المطابقة في الدول المختلفة والتحرري عن الأسباب اختلافها"²⁰.

2- دوافع وجود المعايير عموماً هي نشاطات منظمة تحمل في طياتها حلولاً ممكنة وقابلة للتطبيق ومتكررة لأستئلة مطروح سلفاً. أو مشاكل مطروحة من قبل تخص العلوم بصفة عامة، وهذا حسب المنظمة الدولية للمعايير (iso).

أما الأسباب وجود معايير دولية في المجال المحاسبي والمالي يمكن إجمالها في العناصر التالية²¹

* الحاجة إلى تقدم وإيجاد آلية (تطوير علم المحاسبة واستبعاد التناقضات القائمة في علم المحاسبة، مثل

معالجة المخزون السلعي، بالإضافة إلى وجود اختلافات في شكل ومضمون القوائم المالية .

* انفتاح البورصات وأسواق المال على المستوى العالمي .

* تسهيل عملية قراءات القوائم المالية الموحدة .

* تسهيل الاتصالات بين المتعاملين الإقتصاديين .

* الاهتمام المتزايد من قبل العديد من الهيئات المحاسبية بعملية تحقيق أكبر قدر ممكن من التجانس والتوافق في الطرق والأساليب والإجراءات المحاسبية بين مختلف الدول محاولة الوصول إلى لغة محاسبية مشتركة تعمل على تسهيل نقل بضائع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود الشركات الضخمة التي تعرف باسم الشركات متعددة الجنسيات وتدويل أسواق مما خلق ضغوط ساهمت في العمل على تنسيق وتوحيد المتطلبات التي تضعها الهيئات الحكومية عن تنظيم الأمور المالية

وهذا إعداد تقارير المالية من الاستمرار في استخدام المعايير المحلية²².

3-أهمية وأهداف معايير المحاسبة الدولية

3-1 أهمية : يجب الاعتراف بأن عملية التوحيد والتوافق المحاسبي لا تزال تكتنفها الكثير من الصعوبات، وأن هناك ضرورة لتقديم جهود أكبر من أجل الوصول إلى غاية مثلى تتمثل في معايير موحدة، ولا شك أن توفر نظام محاسبي دولي موحد سيحقق مزايا نذكر منها مايلي²³:

* قدرة المؤسسة على استعمال مجموعة واحدة من المعايير لأغراض مختلفة يمكنها من اقتصاد مبالغ كبيرة التكاليف .

²⁰ المرجع السابق، ص 28

²¹ شعيب شنوف، مرجع السبق ذكره ص 126

²² بكطاش فتيحة، دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة (حالة الجزائر) أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 03، 97، 98.

²³ شعيب شنوف، مرجع سابق ص 124.

*تؤدي إلى تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي بتوفيرها لمعايير محاسبة دولية موحدة تسمح بإعداد قوائم المالية مجمعة للشركات متعددة الجنسيات .

*تزيد ثقة المتعاملين في الأسواق المالية الدولية اتجاه القوائم المالية، وتسمح بإجراء المقارنات على عدة مؤسسات وتقديم الواقع الاقتصادي عن المتعاملات المؤسسة²⁴.

2-3. الأهداف: للمحاسبة الدولية هدف أساسي يتمثل في تقديم المعلومات الملائمة والقابلة للفهم وللتحقيق وللمقارنة على مستوى الدولي إلى المستخدمين المختلفين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة. وللوصول إلى هذا الهدف تسعى المحاسبة الدولية إلى تحقيق مايلي :

- إيجاد اطار نظاري وعملي ينظم ويحكم الممارسات والتقارير المحاسبية على مستوى دولي ؛

ايجاد نوع من الاتساق في الممارسات المحاسبية على المستوى دولي لتسهيل عملية المقارنة ؛

- دراسة الأنظمة المحاسبية الدول المختلفة ومحاولة أبعاد أسباب مختلفة²⁵؛

4-مقارنة النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية

من خلال مقارنة سنحاول إعادة عرض بعض العناصر و إضافة أخرى ومقارنتها مع النظام الحاسبي المالي، وذلك لسببين، أولهما وهو الأهم يتمثل في أن الإصلاحات على مستوى المخطط المحاسبي أسندت إلى خبراء من فرنسا، وحتما سيكون هناك تأثير على نضام المحاسبي المالي²⁶.

²⁴ بكطاش فتيحة المرجع السابق ص 99.

²⁵ محمد لمبروك أبوزيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية ط1، ايتراء للطباعة ونشر والتوزيع، مصر 2005 ص31،32.

²⁶ شعيب شنوف، مرجع السابق ص106

جدول 3-1 مقارنة نظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية

وجه المقارنة	النظام المحاسبي المالي scf	المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS
طريقة عرض الميزانية	ترتب حسب درجة سيولتها وتصنف إلى أصول متداولة وأصول غير متداولة	ترتب حسب درجة سيولتها وتصنف إلى أصول متداولة وأصول غير متداولة IAS 1
طريقة عرض جدول النتائج	تصنف الأعباء حسب طبيعتها	تصنف الأعباء حسب طبيعتها IAS1
طريقة عرض جدول تدفقات الخزينة	يعتبر عنصر هاماً من عناصر القوائم المالية	يعتبر عنصر هاماً من عناصر القوائم المالية IAS 7
المخزون	يتم بطريقة FIFO أو بطريقة التكلفة المتوسطة مرجحة	يتم تقييم بطريقة FIFO أو بطريقة التكلفة المتوسطة مرجحة
الإهلاك عند التنازل	يحسب إلى تاريخ التنازل	بحسب إلى غاية عرض الاستثمار التنازل
القيم الثابتة المعنوية	يعاد تقديره عند وجود سوق خاصة بالقيم المعنوية أو تقييم لنفس العناصر المتجانسة	يعاد تقديره عند وجود سوق خاصة بالقيم المعنوية أو تقييم لنفس العناصر المتجانسة
بيع السلع تقديم الخدمات	تعالج محاسبياً عند وجود وثيقة تبين ذلك بطريقة التسبيقات	منذ تاريخ تحول المنافع والأخطار المتوقعة بطريقة التسبيقات إجبارية
الجدول الملاحق	تقديم فيها البيانات القطاعية حسب القطاع الجغرافي	تقديم فيها البيانات القطاعية حسب القطاع الجغرافي

المصدر : من إعداد الطالب اعتماد على كتاب محاسبة المؤسسة لصاحبه شعيب شنوف مرجع سبق ذكره ص

تبني النظام المحاسبي المالي نفس القوائم المالية الدولية الواردة IAS/IFRS وعددها 5. وهي مبنية في الجدول التالي مع الإشارة إلى الفروق في التسمية²⁷.

²⁷ سعد بوراوي "الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي جديد في ظل معايير المحاسبية الدولية موضوع المداخلة" أسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري جامعة الوادي، الجزائر ص16

جدول 1-4 مقارنة القوائم المالية بين النظام المحاسبي المالي SCF ومعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS.

القوائم المالية SCF	القوائم المالية IAS/IFRS
الميزانية	قائمة المركز المالي
حساب النتائج	قائمة الدخل-صافي الربح أو الخسارة
جدول سيولة الخزينة	قائمة التدفق النقدي
جدول تغير الأموال الخاصة	قائمة التغير في حقوق الملكية
الملحق	الإيضاحات والجدول الإضافية

المصدر: ملتقى الدولي الأول حول "نظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبية الدولية مداخلة الأستاذ سعد بوروي "أسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي 2010 ص15.

المبحث الثاني: تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

القوائم المالية هي وثائق شاملة تعطي صورة مختصرة عن الأداء والمركز المالي لأي وحدة اقتصادية.

فهي تمثل الناتج النهائي للعملية المحاسبية، وبالتالي تعتبر الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية.

المطلب الأول: الإطار النظري للقوائم المالية

1-تعريف القوائم المالية

القوائم المالية يعرفها فرنسوا دير روبر (Jean-François des robe) وفرنسوا ميشان

(François méchin) وهيرفي بيوتو (harve puteaux) بأنها "مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية، غير قابلة للفصل فيما بينها، تسمح بإعطاء صورة الصادقة للوضع المالي والأداء والتغير في الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات"²⁸.

كما تعرف القوائم المالية بأنها: "وسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على المعلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية (الأصول، الخصوم، الإيرادات، الأعباء..... إلخ)²⁹.

من التعاريف السابقة نستخرج تعريف القوائم المالية وسيلة بموجبها يتم نقل صورة مختصرة عن الأرباح المركز المالي للإدارة والأطراف المعنية، وبالتالي فالقوائم المالية هي عبارة عن مجموعة من البيانات المحاسبية متفق

²⁸ Jean-françoisdes robert, françois méchin, hervé puteaux, normes IFRSet PME, dumod, paris, 2014p12

²⁹ طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، دار الجامعة، الإسكندرية. مصر 2002 ص38.

عليها محاسبياً مبوبة ومجمعة باستعمال أدوات وفق أشكال معينة تتضمن جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة ونتائج الأعمال ومركزها المالي خلال فترة زمنية معينة .

وتشمل هذه القوائم المالية عامة على :

الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير في رأس المال والملاحق³⁰.

2- التقارير المالية

يخضع إعداد القوائم المالية لقواعد تنظيمية صارمة، تلتزم بها المؤسسة لتوصيل المعلومات المستخرجة من خلال التقارير المالية، وليست القوائم المالية فحسب، والتي تعتبر المحور الأساسي لتقارير المالية –كتقرير مجلس الإدارة، والتنبؤات المالية، والإجبار ذات الصلة بالمؤسسة ووصف الخطط والتوقعات، وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال المؤسسة، ويتضح مما سبق أن التقارير المالية مفهومها أشمل واسع من مفهومها القوائم المالية، فهي تضيف معلومات أخرى غير مالية لا تتضمنها القوائم المالية، لكنها مفيدة لمستخدمي المعلومات المالية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية .

والأهداف التي تقدمها التقارير المالية ليست مقتصرة على ما تقدمه القوائم المالية فحسب، بل تهدف إلى :

- تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرقبين والدائنين والمستخدمين الآخرين لاتخاذ القرارات المناسبة، ويجب أن تكون المعلومات مفهومة لهؤلاء الذين يكون لديهم الرغبة في دراستها .
- تساعد المهتمين بالمؤسسة بتقدير مقدار وتوقيت المتحصلات النقدية المتوقعة من التوزيعات الأرباح أو الفوائد أو المتحصلات من المبيعات واسترداد الأوراق المالية أو القروض .
- تقدم المعلومات لازمة عن المصادر الاقتصادية للمؤسسة والحقوق المرتبطة بها، وكذلك الإنعكسات المعاملات والأحداث والظروف التي تغير المصادر والمطالبات المرتبط بها .
- تقدم المعلومات عن المكاسب ومكوناتها، وعن التدفقات النقدية مبوبة حسب أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل .
- تقدم معلومات واضحة عن كيفية قيام إدارة المؤسسة لمسؤولياته اتجاه الملاك .
- زيادة منفعة المعلومات المتقدمة في القوائم المالية .

3- مستخدمي القوائم المالية

يشير إطار العمل إلى أن الشركات تعد قوائم المالية عامة موجهة نحو الاحتياجات فئات مختلفة من المستخدمين من بينهم :

³⁰ قوادري محمد، قياس بنود القوائم المالية، وفق معايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البلدة 2010 ص47.

*المستثمرين: يعد المستثمرين من أكثر الأطراف المرتبطة بالشركات وتقاريرها المالية، وتعد هذه الفئة أكثر تعرضاً للمخاطر وتحمل مما قد يترتب عليها من الخسارة في حال فشل الشركة في تحقيق أهدافها، كما أنهم أكثر الأطراف استفادة من العائد في حال نجاحها، لذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمحتملون إلى المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات ذات العلاقة بالشركة والتي قد تأخذ صيغة استثمارية أو صفة رقابية أو الاثنين معا³¹. لذلك يمكن القول أن الفئة المستثمرين بهمهم

الحصول على:

-معلومات على الأرباح الفعلية المحققة .

-الأرباح المحتسبة للسهم الواحد.

-القيمة السوقية للسهم الواحد ومعدلات نمو الأسهم المنشآت المماثلة .

-معلومات عن كفاءة إدارة الشركة في رسم سياساتها التمويلية، ومن ثم مدى كفاءتها في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة .

*الدائنون والموردون: ويعتبر هذه الفئة مصدر التمويل والائتمان قصير الأجل، حيث تتعلق اهتماماتكم بقدرة المؤسسة على سداد من خلال نسب السيولة والتداول، كذلك نشاطاتها والنسب المتعلقة بذلك كمعدلات دوران مخزون البضاعة للتأكيد استمرارية وكفاءة الربحية الشركة³².

*العملاء: ويعتبر العملاء شريان الإيرادات ومصدرها، حيث أنهم الجهة المقصودة بمخرجات

المؤسسة من سلع والخدمات، لذلك فهم معنيون باستمرارية المؤسسة وقدرتها على تزويدهم بالسلع والخدمات³³.

*الموظفون: يهتمون العاملون والمجموعات التي تمثلهم بالمعلومات المتعلقة بربحية واستمرار المؤسسات التي يعملون بها، كما يهتم هؤلاء أيضا بالمعلومات التي تساعد في تقييم قدرة منشأتهم على توفير المكافآت ومنافع التقاعد وفرص التوظيف .

*الحكومة بأجهزتها المختلفة: تحتاج الجهات الحكومية بتوزيع الموارد، وبالتالي بأنشطة المؤسسات المختلفة، وتحتاج تلك الجهات إلى معلومات لاستخدامها في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الضريبية وكذلك كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي وما يماثلها³⁴.

31 جمال لعشيشي، نفس مرجع السابق ص 17

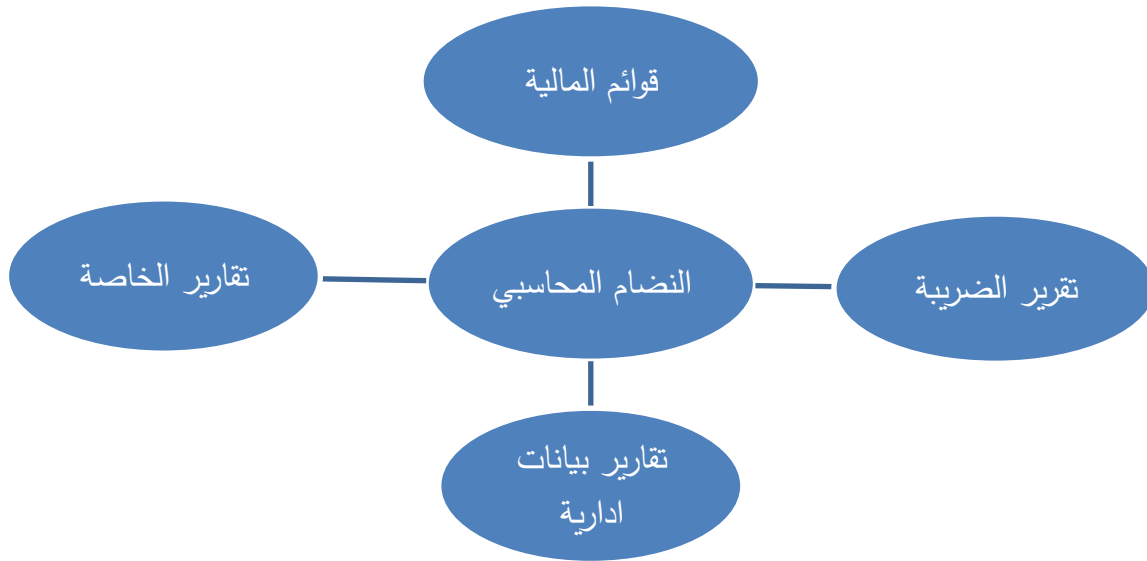
32 محمد أبو نصر، جمعة حميدات، معايير المحاسبي، الإبلاغ المالي الدولي (الجوانب النظرية والعلمية) دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2008 ص 4.

33 خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، إثناء للنشر والتوزيع، عمان 2008 ص 48.

34 شعيب شنوف، نفس مرجع السابق ص 184-185.

*الجمهور: ويقصد بالجمهور الأشخاص الذين يقعون خارج نطاق الفئات السابقة الذكر والذين يعكسون طموحات وتصورات الشعب بصفة عامة، وتهتم هذه الفئة بالمعلومات المالية والتقارير المالية الأخرى حول نشاط المنشأة ونموها، واتجاهها وهل يصب في مصلحة المجتمع وتحقيق رفاهية، وأثر المنشآت على البيئة والإضرار الناتجة عن مزاوله هذا النشاط والوسائل الكفيلة بتجنبها مستقبلاً³⁵

شكل 1-3 مستخدمين القوائم المالية



المصدر: فالتر ميغس، روبرت ميغس، الحاسبة المالية، الترجمة وتعريب وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، ص 29

المطلب الثاني: الغرض من القوائم المالية وخصائص النوعية لها

1- الغرض منها

نشرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية سنة 1989، إطار العمل المفاهيمي لها بعنوان "إطار العمل لإعداد وعرض القوائم المالية". وقد أشار مجلس المعايير المحاسبية الدولية إلى أن الغرض من هذا الإصدار، هو تقديم المفاهيم التي يستند إليها إعداد وعرض القوائم المالية للمستخدمين الخارجيين من خلال:

- مساعدة المجلس في تطوير معايير المحاسبية مستقبلاً؛
- الدعوة للتوفيق بين معايير المحاسبية؛
- مساعدة واضعي المعايير القوميين؛
- مساعدة معدي القوائم في تطبيق معايير المحاسبية الدولية؛
- مساعدة المستخدمين في تفسير القوائم المالية المعدة تماشياً مع المعايير الدولية؛
- مساعدة المراجعين (المدققين) في تشكيل رأى حول ما إذا كانت القوائم مالية تتماشى مع المعايير؛

³⁵ رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري، التطبيقات العلمية دار وائل للنشر الأردن ط 2009 ص 32-35.

2- الخصائص

لقد تم تعريف الخصائص النوعية للقوائم المالية بأنها صفات تتميز بها للمعلومات المعروضة في القوائم المالية حتى تكون أساساً سليماً لاتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم المالية، وقد حددت بأربعة صفات هي: القابلية للفهم، الملائمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة .

2-1. قابلية للفهم : إن الخصائص الأساسية للمعلومات المعروضة في القوائم المالية هي جاهزية قابليتها للفهم من قبل المستخدمين، ولهذا الغرض يفترض أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، "أي تعني أن المعلومات المالية يجب عرضها بطريقة تكمن المستخدمين من فهمها، فهي من ناحية تتطلب أن تكون معروضة بوضوح بعيدة عن التعقيد، ومن ناحية أخرى بعزم أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة التي تمكنهم من فهم المعلومات التي وردت في القوائم المالية³⁶

2-2 الملائمة : ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار المقرر اتخاذه .

ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى استفادة متخذ القرار من المعلومة المحاسبية والتقليل من البدائل المتاحة أمامه ولها ثلاث خواص هي :

- أن تتميز المعلومات المالية بقدرة تنبؤية، ولذلك لمساعدة اتخاذ القرار في تحسين احتمالات في التوصل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث .
- أن تتميز المعلومات بإمكانية التحقق من التوقعات، وذلك عن طريق الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية .
- أن تأتي في الوقت المناسب فأجل الحصول على المعلومة يكون على حساب فائدتها .

2-3. الموثوقية : الموثوقية المعلومات المالية تقدر بمقدار المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية الخالية من الأخطاء والتحيز في العرض و التصور الصادق للأحداث والعمليات الإقتصادية وتمثل الموثوقية في المعلومات المالية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت والخبرة الكافية محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة لهم.³⁷

أي تعني أن تكون المعلومات دقيقة ممثلة بصدق لما يجدر بها أن تمثله بعيدة عن أي تحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين عللاً إعدادها، وتتضمن الصفات الفرعية التالية:³⁸

* التمثيل الصادق: أي أن تكون المعلومات المالية تمثل بصدق الأحداث والعمليات المالية التي حدثت والتي تم التعبير عنها بالقوائم المالية فب المؤسسة .

³⁶ أمين السيد لطفى، المحاسبة الدولية الشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية مصر 2004 ص 466

³⁷ دونالد كيسر، جيري، ووجانت، المحاسبة المتوسطة، الج1، تعريب أحمد حامد حجاج، دارالربيع للنشر الرياض، العربية السعودية، 2005 ص 70

³⁸ خالد جمال الجعرات، مرجع سبق ذكره ص 49-50

* عدم التحيز: أي أن تكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية معدة للاستخدام العام وليس بغرض تحقيق اهتمامات جهة معينة من المستخدمين, أي أن يكون بعيدا عن التحيز الشخصي.

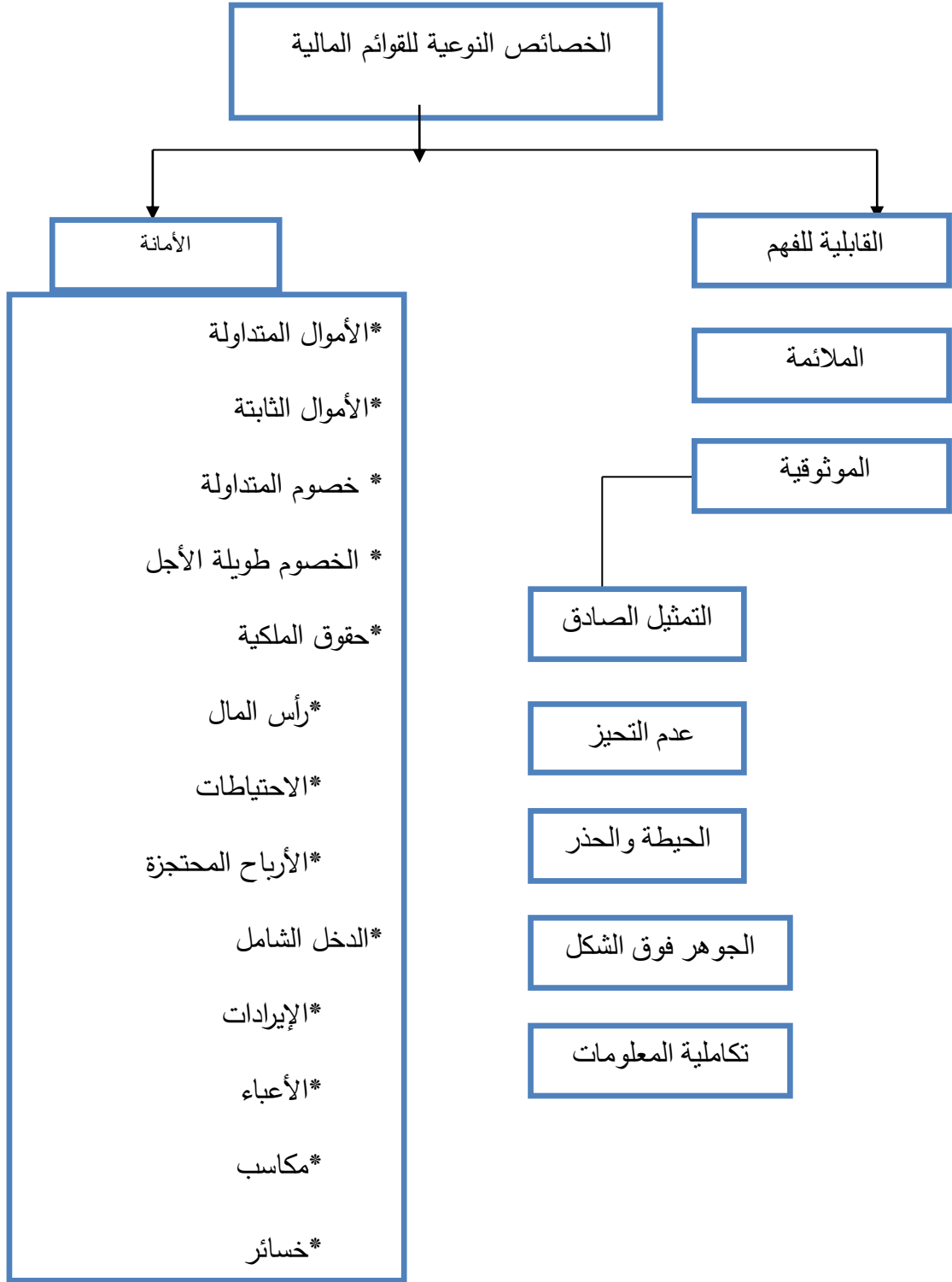
* الحيطة والحذر: أي يجب تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد, بحيث لا ينتج عنها تضخيم الأصول والإيرادات أو التقليل المعتمد للخصوم والمصاريف .

* الجوهر فوق الشكل: أي أن تكون المعلومات تعبر عن المحتوى الاقتصادي للأحداث لا أن تقتصر على عرض الشكل القانوني لهذه الأحداث والوقائع حتى تكون المعلومات ملائمة لاتخاذ القرارات .

* تكاملية المعلومات: أي لا يجب عرض المعلومات في القوائم المالية ناقصة أو محذوفة منها أو إلغاء أي جزء منها بمصدقها .

2-4 قابلية المقارنة: وتعني هذه الخاصية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة بقوائم المالية لفترة أو فترات مالية أخرى سابقة للمنشأة ذاتها, أو مقارنة القوائم المالية للمنشأة معينة بقوائم المالية لمنشآت أخرى ويقوم بذلك مستخدمو القوائم المالية لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار أو التمويل أو التعرف على المركز المالي والأداء المالي للمنشأة وغير ذلك, ولا يمكن أن تكون القوائم المالية قابلة للمقارنة إلا إذا تم إعدادها باستخدام ذات الأسس والمبادئ المحاسبية وفق لمفهوم إثبات أو الاتساق

الشكل رقم 1-4 الخصائص النوعية للقوائم المالية .



المصدر: يوسف محمد جربوع, سلم عبد الله حالس, المحاسبة الدولية مع تطبيق معايير محاسبية الدولية, عمان, مؤسسة الوراق للنشر

والتوزيع, ط1, 2002, ص83.

المطلب الثالث: قواعد إعداد القوائم المالية والأهدافها

عند إعداد وتقديم القوائم المالية يجب توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة وذات منفعة, الأمر الذي يتطلب الأخذ بعين الاعتبار التوفيق بين التكلفة والعائد, إذا يجب أن تفوق منفعة المعلومات تكلفة إعدادها³⁹

(1) القوائم المالية تضبط وتعد في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية , وباستخدام الوحدة النقدية الوطنية .

(2) كل عنصر من مكونات القوائم المالية لا بد أن يكون معرف بصورة واضحة وأن تظهر المعلومات التالية بصفة دقيقة :

- التسمية الاجتماعية, الإسم التجاري, ورقم التسجيل للوحدة التي تقدم القوائم المالية .
- طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية, حسابات مجمعة).
- تاريخ الإقفال .

- العملة المستعملة ومستوى التقريب .

(3) كما يوجد المعلومات أخرى تسمح بتعرف على الوحدة يجب ذكرها :

- القوائم المالية تقدم معلومات تكمن من إجراء المقارنة مع الفترة السابقة, حيق أن كل عنصر من عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة على عمود خاص بمبالغ الفترة السابقة وهو الأمر الذي لم يكن موجود في المخطط المحاسبي .
- وفي حال تعذر إجراء المقارنة بسبب اختلاف المدة أو أي سبب آخر, فإن ترتيب وتغير المعلومات الخاصة بالفترة السابقة حتى تصبح قابلة للمقارنة تفسر في الملاحق .

أهداف القوائم المالية

- تهدف البيانات المالية إلى تقديم معلومات عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغيير في الوضع المالي للمؤسسة تفيد العديد من الفئات التي تستخدمها في اتخاذ القرارات الاقتصادية⁴⁰.
- أن تفصح القوائم المالية عن نتائج الوكالة الإدارية, باعتبار الأداء المالي كما توضحه هذه القوائم خاصة بإدارة المؤسسة عن أصحاب المصلحة في المؤسسة, وخاصة المساهمون .
- حاجة المستخدمين إلى تقييم قدرة المشروع على التوريد التدفقات النقدية .
- أن المركز المالي للمشروع يتأثر بالموارد الاقتصادية التي تخضع لرقابة وهيكله المالي .
- الحاجة المعلومات المتعلقة بالربحية لتقييم التغيرات في الموارد الاقتصادية التي تخضع لرقابة المشروع المستقبلي .
- فائدة معلومات المركز المالي للمشروع وتقييم أنشطة الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية .
- إن المعلومات المركز المالي تحتويها الميزانية, ومعلومات الأداء تحتويها قائمة الدخل .

³⁹ القرار مؤرخ في 26 جويلية 2008, الجريدة الرسمية, العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009 ص22.

⁴⁰ شعيب شنوف, نفس المرجع السابق ص 185.

خاتمة الفصل

إن تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية من خلال النضام المحاسبي المالي الذي يتوافق إلى حد كبير معها، سواء حيث الإطار التصوري أو طريقة إعداد وتقديم القوائم المالية، يعتبر خطوة عملاقة للتكيف مع السياسات الاقتصادية والمالية الجديدة، وكذا مواكبة التطورات الحاصلة في العالم، وهو ما سينعكس إيجاباً على الممارسة المحاسبية في بلادنا، ويسمح بتقديم معلومات محاسبية ومالية تتميز بالصدق والموثوقية وقابلية المقارنة.

وعليه فإن تطبيق النضام المحاسبي المالي سينتج عنه بعض الصعوبات والعوائق المحتملة التي تصحب عملية الانتقال إلى تطبيق أسس ومبادئ المرجع الدولي، كما سينتج عنه عدة آثار إيجابية لعلها تقود المؤسسة الوطنية إلى الأحسن والأفضل .

وكذلك الأهداف الأساسية للقوائم المالية والتقارير المالية وأهم مستخدميها، حيث نجد أن الهيئات المحاسبية الدولية أولت اهتمام كبير بها، فتم فرض قوائم مالية جديدة لكشوفات المالية، وكما تم الإيضاحات والهوامش المتعلقة بالسياسات المحاسبية المتبعة خلال إعداد القوائم المالية.

ومنه نستنتج أن القوائم والتقارير المالية هي منتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي والذي تفصح فيه المؤسسة عن جميع المعلومات المرتبطة بأنشطتها ومركزها المالي ونتائجها المتوقعة من خلال الدورة المالية، وما تساعد على اتخاذ القرارات السليمة من طرف مستخدميها.

الفصل الثاني

إعداد وعرض القوائم المالية وفق
النظام المحاسبي المالي

تمهيد

تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقوم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية، ورغم وجود تشابه في طبيعة المعلومات المالية المتعلقة بالمؤسسة، إلا أن هناك بعض الاختلافات في احتياجات الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، زما يستدعي إعداد مجموعة من القوائم المختلفة حتى تلي كل منها احتياجات جهة معينة من مستخدمي القوائم المالية .

كما أن تسجيل المعاملات والأحداث الاقتصادية في النظام المحاسبي تسيق عملية إعداد القوائم وعرض القوائم المالية وتوفير المعايير المحاسبية في كل دولة القواعد والأسس الخاصة بتخصيص القيم النقدية للمعاملات والأحداث الاقتصادية وتسجيلها، وحيث أن المعايير المحاسبية تختلف من بلد لآخر فإن عملية تسجيل (قياس) نفس نوع تلك المعاملات والأحداث الاقتصادية ستختلف تبعاً لذلك، ومن ثم فإن القوائم والتقرير المالية (الإفصاحات) ستتأثر مباشرة بالقياس المحاسبي المعمول به في ظل القوانين والتشريعات الخاصة ببيئة كل دولة.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى مختلف مكونات القوائم المالية، وكيفية عرضها والإفصاح عنها وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

المبحث الأول: إعداد القوائم المالية وفق النضام المحاسبي المالي

تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية السنة , ورغم وجود تشابه في طبيعة المعلومات المالية المتعلقة بالمؤسسة, إلا أن هناك الاختلافات فب احتياجات الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة, مما يستدعي إعداد مجموعة من القوائم المالية المختلفة حتى تلبى كل احتياجات جهة المعنية من مستخدمي قوائم المالية.

المطلب الأول: قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي

تتكون قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي من المبادئ العامة والقواعد الخاصة بالتسجيل والتقييم للعمليات العادية والخاصة .

أولاً : المبادئ والقواعد العامة للتسجيل والتقييم .

تتمثل في المبادئ الأساسية للتسجيل المحاسبي وقواعد التقييم لعناصر القوائم المالية .

1- شروط تسجيل المحاسبي

هي نفس الشروط المنصوص عليها في المعايير الدولية المحاسبية والمعلومة المالية والمتمثلة في:⁴¹

- تسجيل المبادلات .
- غياب التسجيل المحاسبي لا يمكن تبريره أو تعديله بأي معلومة أخرى لا مكتوبة ولا رقمية.
- يسجل الأصل في الميزانية إذا كان من المحتمل أن يسدد الإلتزام الذي يمثله الخصم ينتج عنه خسارة مزايا اقتصادية مستقبلية للمؤسسة إذا كان المبلغ هذا التسديد يمكن تقييمه بصفة مدققة.
- يسجل الإيراد في حساب النتيجة إذا حدثت زيادة في المزايا الاقتصادية المستقبلية المتعلقة في الأصول أو نقص في الخصوم وإذا كان حتى من الممكن تقييمه بصفة صادقة.

- تسجيل التكلفة في حساب النتيجة إذا حدث نقص في المزايا الاقتصادية المستقبلية المتعلقة بنقص في الأصول أو زيادة في الخصوم .
- 2- قواعد العامة للتقييم .

- تحديد المبالغ المتعلقة بتسجيل عناصر القوائم المالية يكون التسجيل في نهاية الدورة .
- طريقة التقييم العامة المستعملة في المحاسبة تركز على مبدأ التكلفة التاريخية , كما أننا نلتزم أنه من الضروري اللجوء إلى تقييم بعض العناصر بالقيمة الحالية (القيمة العادلة) أو بقيمة التحقيق أو يمكن كذلك أن تقييم بالقيمة المستحدثة .
- تقييم الأصول الثابتة يكون بتكلفة حيازتها . أما الأصول المنتجة من طرف المؤسسة بتكلفة انتاجها.

⁴¹ يوسف سعدين, أثر تطبيق النضام المحاسبي المالي على النضام الجبائي الجزائري رسالة ماجستير, المدرسة العليا للتجارة, الجزائر 2009-2010

2-1 التكلفة التاريخية: يتألف التكلفة التاريخية للسلع والممتلكات المفيدة في الأصول الميزانية عند ادراجها في الحسابات, عقب الخصم الرسوم القابلة للإسترجاع. والتخفيضات التجارية وغير ذلك من العناصر المماثلة حسب الأتي⁴²:

- بالنسبة للسلع المكتسبة بمقابل, تحسب من تكلفة الشراء .
- بالنسبة للسلع المستلمة كمساهمة عينية, تحسب من كلفة الشراء .
- بالنسبة للسلع المكتسبة مجاناً تحسب من القيمة الحقيقية في تاريخ دخولها .
- الأصول المكتسبة عن طريق التبدل تقييم القيمة المحاسبية للأصول المكتسبة .
- الأصول والمنتجات والخدمات المقدمة من طرف المؤسسة تقييم بتكلفة الإنتاج .
- الإستخدامات المتحصل عليها بشكل مجاني, تقييم بالقيمة العادلة عند ضمها لإستخدام المؤسسة في ذمتها .

كما فس المؤسسة أن تظهر مؤشرين التدني في قيمة الأصل, وعليه يتم تقدير السنة الممكنة تحصيلها, وعليه يتم حساب تدني قيمة الأصل هذه كما يلي :

تدني قيمة الأصل الممكن تحصيلها = القيمة المحاسبية الصافية- القيمة الصافية ممكن تحصيلها

وعلمها أن تصرح بنقص في القيمة أو تخفيض من قيمة الأصل عند التسجيل, أي الأصول المادية تسجل بتكلفتها مطروح منها قيمة الإهلاك المتراكم وقيم تدني في الأصل .

2-2 القيمة الحالية (الممكن تحصيلها): ويمكن تعريفها على أنها القيمة القصى بين السعر البيع وقيمة المنفعة, حيث أن سعر البيع هو المبلغ الممكن تحصيله عند البيع أصل معين في إطار سوق المنافسة, أما قيمة المنفعة فهي القيمة المستحقة للتدفقات المستقبلية المنتظر حصولها عند استعمال هذا الأصل إلى نهاية مدة استعماله .

2-3 القيمة العادلة: هي القيمة التي يتم على أساسها تبادل الموجودات بين الأطراف ذات معرفة ورغبة في التعامل بنفس سياسة التعامل مع الغير⁴³.

إن القيمة العادلة يجب أن تتحدد في ضوء عملية فعلية تتم المبادلة أصل أو تسوية خصم وفق طرق المبادلة بين الأطراف لديها ما يكفي من المعلومات والقبول, كذا ذلك يجب أن يكون في شروط المنافسة التامة⁴⁴ .

القيمة العادلة بما تحتويه من مفهوم واسع, تقوم على مجموعة من المقومات ويمكننا أن نحصرها في إحدى القيمتين .

⁴² وزارة المالية, الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الحقوق المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها, المؤرخ في 26 جويلية 2008 الجزء 2. 1.112, 2.112, 4.112, 112.7.

⁴³ رجال ناصر, عوادى مصطفى, المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة حسب النظام المحاسبي المالي جديد ملتقى الدولي الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد أليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية IAS/IFRS البليدة 13-15 أكتوبر 2009 ص 9 .

⁴⁴ Norms international de comptabilité et d'information fiannacie d'amod paris 2006 p49, Robert Robert

أ)- قيمة يمكن مبادلة الأصل بها : وتمثل القيمة التي تمكن المؤسسة من الحصول على الأصل ,حيث

تتعدد طرق الحصول على الأصول ويمكن التعرف عليها باختصار فيما يلي :

- الحصول على الأصل مقابل الأصول أخرى سواء كانت مماثلة ,وتكون القيمة العادلة للأصل الذي تم اقتنائه مساوي للقيمة العادلة للأصل المتنازل عنه .
- إطفاء الالتزام مقابل إصدار أسهم أو أي حقوق الملكية أخرى ,وتكون القيمة العادلة للالتزام هي قيمة السوق للأسهم أو حقوق الملكية الأخرى المصدر .
- أن تكون عملية المبادلة تحت بناء على الالتزامات متنوعة مثل الحاجة اضطرارية للمؤسسة وجود وكيل وحيد الأصل ,وبذلك لا يوجد للمؤسسة خيار أمامها إلا إجراء العملية بغض النظر عن السعر الذي تتم به العملية .

ب)- قيمة سداد الالتزام : وتمثل القيمة التي تتحملها المؤسسة مقابل إطفاء الالتزام .

ثانيا : القواعد الخاصة في التقييم والتسجيل

إلى جانب القواعد العامة نجد بعض العناصر التي تخضع لتقييم خاص نذكر منها :

1)-الأصول الثابتة المادية والمعنوية : الأصول الثابتة المادية للمؤسسة هي أصول مادية موجهة للاستعمال في إنتاج السلع ,أو توريد الخدمات ,أو تأجير للغير أو استعمالها لأغراض ادارية خلال أكثر من دورة محاسبية .

أما الأصول الثابتة المعنوية فهي أصل بدون وجود مادي (غير ملموس) قابلة للتحديد وموجهة لنفس الاستعمال ,وكلا من الأصول الثابتة المادية والمعنوية يكون تحت مراقبة واستعمال المؤسسة⁴⁵ .

تقييم الأصول الثابتة بقيمتها السنوية إليها ويضاف إليها مجموع تكاليف الشراء ,مصاريف التثبيت الرسوم المدفوعة والأعباء المباشرة الأخرى و استثناء المصاريف الإدارية :

- إن التثبيتات المنتجة من طرف المؤسسة تتكون من تكلفة العتاد ,اليد العاملة وأعباء الإنتاج الأخرى ,يضاف إلى تكلفة إنشاء أو الاقتناء تكلفة التفكيك أو التكلفة التحديد الموقع عند انقضاء مدة الإنتاج.

- تدرج النفقات اللاحقة المتعلقة بالأصول الثابتة في الأعباء ,وفي حالة ما إذا كانت تلك النفقات تريد من القيمة المحاسبية للأصل فإنها تضاف إلى حساب الأصول الثابتة .

2)-الأصول الثابتة المالية (غير الجارية): الأصول الثابتة المالية هي جميع الأصول المالية ماعدا القيم العقارية الموظفة والأصول المالية الأخرى المذكورة في شكل أصول مالية جارية وتتكون الأصول المالية غير الجارية من العناصر التالية⁴⁶ .

- سندات المساهمة والحسابات الدائنة .

- السندات المثبتة لنشاطات المحفظة الموجهة .

⁴⁵ François nehin et autres :normes IFRS ET PME .paris 2004 .p36-37 .

⁴⁶ قانون رقم 11/07 متضمن النظام المحاسبي المالي الجديد ,مرجع سابق ذكره ص60-61 .

- السندات المثبتة الأخرى (أقساط رأس المال أو توظيفات لها أجل للاستحقاق).
- القروض والحسابات الدائنة (ح/الدائنة لدى الزبائن ح/الدائنة للاستغلال لأكثر من سنة القروض لأكثر من السنة والمقدمة لأطراف أخرى أي الغير)⁴⁷.

(3)- الإهلاكات : يعرف الإهلاك على أنه استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي، ويتم توزيع المبلغ القابل للإهلاك بصورة مطردة على مدة دوام نفعية الأصل .
مع مراعاة القيمة المتبقية المحتملة لهذا الأصل بعد نهاية الخدمة أو عند انقضاء مدة النفعية .
ويقصد بالقيمة المتبقية المبلغ الصافي للأصل الذي يرتقب الكيان الحصول عليه عند انقضاء المدة النفعية بعد استبعاد تكاليف الخروج المنتظرة.

ولالإشارة فإن طريقة الإهلاك أي أصل هي انعكاس تطور استهلاك الكيان المنافع الاقتصادية التي يديرها أو ينتجها ذلك الأصل، والطرق التي جاء بها النظام المحاسبي المالي :

- طريقة الإهلاك المتناقص- طريقة الإهلاك الخطي والثابت.
- طريقة وحدات الإنتاج التي تقوم على الاستعمال أو الانتاج المنتظر من الاصل.
- طريقة الاهتلاك المتزايد.

ويتضح من النظام المحاسبي المالي باعتماد طريقة الإهلاك الثابت في حالة عدم التمكن من تحديد هذا التطور في استهلاك الكيان المنافع الاقتصادية بصورة صادقة .

ويجب أن تدرس دورياً طريقة الإهلاك، مدة النفعية والقيمة المتبقية في أعقاب المدة النفعية المطبقة على التثبيتات العينية، ففي حالة حدوث تعديل التوقعات والتقديرية لكي تعكس الناتجة على تلك الأصول، تعدل التوقعات والتقديرية لكي تعكس هذا التغيير في الوتيرة⁴⁸.

(4)- المخزونات: ينص المعيار IAS 02 على وجوب تقييم المخزونات بالقيمة الأقل بين التكلفة المحاسبية الصافية للإنجاز .

وفق هذا المعيار فإن المقصود بالتكلفة أن ينبغي أن تتضمن تكلفة المخزونات كل التكاليف المتعلقة بالحيازة أو الأنجاز، بالإضافة إلى كل المصاريف المتعلقة بالتحويل وكذا كل المصاريف الأخرى الضرورية لإيصال هذه المخزونات إلى أماكن التخزين .

وتسجل أية خسارة في قيمة المخزونات في الحساب كعبء في حساب النتائج عندما تكون تكلفة مخزون ما أكبر من القيمة الصافية للإنجاز المخزون، وتحدد خسائر القيمة من المخزونات إما بطريقة التكلفة الوسيطة المرجحة أو طريقة الوارد الأول الصادر FIFO⁴⁹.

⁴⁷ لعري محمد، المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي المحاسبي المالي الجديد وأليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS البلديدة 13,15 أكتوبر 2009 ص 11 .

⁴⁸ عمورة جمال، الإهلاك وتدهور القيم التثبيتات في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد، ملتقى حول الإطار المفاهيمي المحاسبي المالي الجديد وأليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية IAS/IFRS البلديدة 13-15 أكتوبر 2009 ص 8.

⁴⁹ عمورة جمال 'المعالجة المحاسبية للمخزونات وكيفية تقييمها (دراسة مقارنة بين المعايير المحاسبية الدولية والمخطط العام والنظام المحاسبي المالي (IAS/IFRS) (PCG-SCF)، ملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير الدولية المحاسبية، المركز الجامعي بالوادي 17-18 جانفي 2010 ص ص 8-10.

المطلب الثاني : السياسات المحاسبية المستخدمة في اعداد القوائم المالية
يحدد الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبية الدولية "القابلية المقارنة" كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها, إذا يجب للمستخدمين قادرين على مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر الزمن من أجل تحديد اتجاهات المركز المالي للمؤسسة وأدائها, كما يجب أن تكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمؤسسات المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالي وأدائها والتغيرات في مركزها المالي⁵⁰. وتتمثل أهمية استخدام القوائم المالية في إجراء المقارنات بين الوحدات الاقتصادية القائمة والمتشابهة في النشاط الاقتصادي وكذلك المقارنات داخل الوحدة الاقتصادية المختلفة أم على مستوى الوحدة الاقتصادية الواحدة .

ولكن مع وجود بدائل مختلفة للقياس والتقييم المحاسبي وتعدد السياسات والطرق المحاسبية, وحرية الإدارة في إختيار بين تلك البدائل المختلفة, والاختيار بين السياسات والطرق المحاسبية بما يتناسب ورؤية الإدارة وامكانية تغييرها, كل ذلك أدى إلى النظر للقوائم المالية بنوع من الشك⁵¹.

(1)- السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية :

حسب ما جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم (08) السياسات المحاسبية بأنها "هي المبادئ والأسس والاتفقيات والقواعد والممارسات التي تقوم المؤسسة بتطبيقها عند إعداد وتقديم القوائم المالية"
وبصفة محددة فإن المعيار يعتبر أن التغيير في أسس القياس هو تغيير في أساس القياس هو تغيير في السياسة المحاسبية وليس تغييرا في التقدير, ومن أمثلة القياس هذه :⁵²

- التكلفة التاريخية .
- القيمة الحالية القابلة للتحقق .
- القيمة العادلة .

ويشير المعيار المحاسبي الدولي رقم (08) في فقرة 23 بأنه في حالة عدم التأكد في الأنشطة التجارية فإن كثيرا من بنود القوائم المالية لا يمكن قياسها بدقة ولكن يمكن تقديرها, والتقدير يستلزم الاجتهاد الذي يعتمد على أحداث المعلومات المتوفرة, ويمكن أن يكون التقدير مطلوبا مثلا للديون المعدومة, أو تقادم المخزون, أو لتقدير العمر الإنتاجي أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية
للموجودات القابلة للاستهلاك, فاستخدام التقدير المعقول يعتبر جزءا هاما من إعداد القوائم المالية ولا يؤثر على درجة الوثوق بها .

⁵⁰ علي يوسف, دورة ضمن فعاليات العلمية لمعايير لإعداد التقارير المالية (IAS 08), هيئة والأسواق المالية وجمعية المحاسبين السوريين, 2009, ص2.

⁵¹ جبر إبراهيم الداعور, محمد نواف عابد, أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة, في سوق فلسطين للأوراق المالية, مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الانسانية) المجلد السابع عشر, العدد الأول, جانفي 2009, ص 810

⁵² علي يوسف, مرجع سبق ذكره, ص5.

أما التغيرات في التقديرات المحاسبية فيحددها المعيار المحاسبي رقم (08) بأنها: "التعديل القيمة الدفترية لأي أصل أو التزام أو تعديل قيمة الاستهلاك الدوري لأي أصل"، كما ويضيف المعيار توضيحا لذلك بأن هذه التغيرات في التقديرات ترتبط بحدوث تعديلات في الموقف الحالي والمنافع المستقبلية المتوقعة والالتزامات المرتبطة بالأصول والالتزامات، وينشأ التغيير في التقديرات المحاسبية من المعلومات والتطورات الجديدة وبالتالي فلا تعد هذه التغيرات تصحيحا لأخطاء.

(2)- آلية استخدام السياسات أو الطرق المحاسبية في إعداد القوائم المالية :

يواجه المحاسب في كل مشكلة محاسبية العديد من البدائل التي يلقي القبول العام سواء من الناحية العملية أو العلمية، ويختار من بينها الطرق والسياسات المحاسبية التي يتناسب بعض الأوضاع والظروف الاقتصادية التي تمر بها المؤسسة، حيث تؤدي عملية الاختيار بين هذه البدائل إلى آثار مختلفة على نتيجة والوضعية المالية، وكذا التدفقات النقدية والمعلومات والقرارات التي تتخذ بمعرفة الأطراف المختلفة المهتمة بالمؤسسة، وبمعنى آخر فإنها تؤدي إلى إعادة توزيع الثروة والمخاطر بين الأطراف المختلفة المرتبطة بالكيان، وللدلالة على ذلك فإنه قد أمكن في بعض الحالات سواء الافتراضية أو الواقعية تحويل خسائر المؤسسة إلى أرباح أو العكس من ذلك عن طريق تغيير بعض الطرق المحاسبية أو إتباع طرق بديلة.⁵³

وتعتبر إدارة المؤسسة ي المسئول الوحيد عن التغيرات المحاسبية نظرا لوجود معايير وبدائل محاسبية مقبولة قبولا عاما لنفس الأحداث الاقتصادية، وهذا يعطي لإدارة المؤسسة مرونة كافية لتختار من بينها ما يناسب الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ويمكن القول أن المرونة المتاحة للإدارة في اختيار بين بدائل القياس والتقييم المحاسبي ستجعلها تتحكم في نتيجة المؤسسة إلى حد كبير في ضوء أهدافها والخصائص التي تتمتع بها، ولكن ما يحد من قدرة الإدارة في التلاعب بالأرقام المحاسبية ومدى وجود معايير محاسبية ودرجة من الالتزام بها، بالإضافة إلى مدى كفاءة الأسواق المالية ودرجة الوعي لدى المستثمرين.⁵⁴

(3)- الإفصاح عن السياسات المحاسبية في إعداد القوائم المالية :

إن مستخدمو القوائم المالية يجب أن يكونوا قادرين على مقارنة القوائم المالية لعدد من الفترات الزمنية للمؤسسة، والتعرف على اتجاهات موقفها وأدائها المالي وتدفقات النقدية، ومن ثم يكون من الضروري تطبيق نفس السياسات المحاسبية في هذه الفترات الزمنية المختلفة،⁵⁵ إلا أنه يراعى بعض الاعتبارات التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند الإفصاح عن السياسات المحاسبية وأهمها :⁵⁶

- الالتزام بالفرضيات والمبادئ المحاسبية الأساسية .
- الإفصاح عن أهم السياسات المحاسبية المستخدمة باعتبار إن الإفصاح عنها جزءا مكملا للقوائم المالية، ويجب الإفصاح عنها في مكان واحد .

⁵³ طارق عبد العال حماد، التقارير المالية: أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحداث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبية الدولية والأمريكية والبريطانيا والعربية والمصرية، الدار الجامعية، مصر 2000 ص73 .

⁵⁴ المرجع السابق، الصفحة السابقة، ص 75 .

⁵⁵ علي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 7

⁵⁶ محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر، ط2، عمان، الأردن، بدون سنة النشر ص354.

- لا يمكن تبرير أية معالجة محاسبية خاطئة لعناصر القوائم المالية وذلك بحجة أنه تم الإفصاح عن هذه المخالفة .
- يجب الإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المؤسسة أو عن أسباب التي أدت إلى هذا التغيير .
- في حالة إذا ما تم تغيير في السياسات المحاسبية وكان لهذا التغيير أثر على نتائج المؤسسة خلال الفترة المالية أو الفترات اللاحقة، فإنه يجب الإفصاح عن هذا التغيير وتحديده كمياً ؛
- لدى إعداد القوائم المالية يجب إظهار الأرقام المقارنة عن الفترة السابقة ؛
- أما ما يجب تبيانه في الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الملحق المتمم للقوائم المالية ما يلي⁵⁷ :
- أساس (أسس) القياس المستخدمة لإعداد القوائم المالية ؛
- كل سياسة محاسبية محددة لازمة لفهم الأوضح للقوائم المالية ؛
- بالإضافة إلى السياسات المحاسبية المحددة المستخدمة في القوائم المالية من المهم بالنسبة للمستخدمين أن يكونوا على علم بأساس (أسس) القياس المستخدمة (التكلفة التاريخية، التكلفة الحالية، القيمة القابلة للتحقيق، القيمة العادلة أو القيمة الحالية) لأنها تشكل الأساس الذي تم بموجبه إعداد القوائم المالية بكاملها، وعندما يكون هناك أكثر من أساس قياس واحد يستخدم في البيانات المالية، مثال ذلك عندما يتم إعادة تقييم موجودات معينة غير متداولة فإنه يكفي تقديم دلالة على فئات الموجودات والمطلوبات التي طبق عليها كل أساس القياس .

المطلب الثالث : الدورة المحاسبية .

في المواد من 9 إلى 18 بين القانون التجاري إلزامية "التاجر" سواء أكان شخصا طبيعيا أو شركة بمسك دفتر اليومية ودفتر الجرد وإعداد الميزانية الختامية وحساب الأرباح والخسائر (أي حساب النتيجة) وتسجيل الوثيقتين في دفتر الجرد كما بينت نفس المواد قواعد التسجيل بهذه الدفاتر والهدف من مسكهما.⁵⁸

أما القانون 07-11 والمتضمن النظام المحاسبي المالي(ن.م.م) فقد نص في مادته 20 على " تمسك الكيانات الخاضعة لهذا القانون دفاتر محاسبية تشمل دفترا يوميا ودفترا كبيرا (أي دفتر الأستاذ) ودفتر جرد مع مراعاة الأحكام الخاصة بالكيانات الصغيرة " أما المادة 21 فذكرت أن دفتر اليومية ودفتر الجرد (ولم تذكر دفتر الأستاذ) يتم ترقيمهما والتأشير عليهما من قبل رئيس محكمة مقر الكيان إن شروط التسجيل في الدفاتر المحاسبية حددت في المادة 23 حيث نصت على أن يكون التسجيل دون ترك بياض أو تغيير من أي نوع كان أو نقل إلى الهامش والملاحظ أن عدد الدفاتر المحاسبية وكيفية مسكها يختلف تبعا للنظام المحاسبي المطبق في المؤسسة إن أهم النظم المحاسبية هي⁵⁹ :

⁵⁷ طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره ص 228-230.

⁵⁸ عبد الرحمان العطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطل بروج بوعريريج، الجزائر 2009، ص 24.

⁵⁹ المرجع السابق ص 24.

. النظام الكلاسيكي: يعتمد على يومية واحدة وهو النظام الذي سنعتمد عليه في دراستنا لأنه الأسهل للطالب المبتدئ على الرغم من أن هذا النظام لم يعد مستخدماً.

. نظام اليومية- دفتر الأستاذ : يعرف أيضا بتخطيط "دوقرنج" أو بالنظام الأمريكي رغم أن واضعه فرنسي وهذا النظام لم يعد مستخدماً حالياً.

. نظام اليوميات المساعدة وهو يعتمد على عدة يوميات مساعدة (يومية مبيعات، يومية مشتريات، يومية بنك....) ويومية عامة تمثل اليومية القانونية وهذا النظام هو النظام المستخدم حالياً والملائم لكل المؤسسات خاصة الكبيرة منها إضافة إلى الدفاتر المحاسبية تقوم المؤسسة بمسك دفاتر تنظيمية مثل سجل الطلبات الواردة من العملاء وسجل طلبات الشراء المرسله إلى الموردين وسجل الأوراق التجارية وسجل الأجور المدفوعة (وهو دفتر إلزامي لكل مؤسسة لهل مستخدمين) وسجل حركة المستخدمين....الخ.

1) تعريف الدورة المحاسبية : يقصد بالدورة المحاسبية تتابع الإجراءات المحاسبية التي تقوم بها ماسك الحسابات، أو المحاسب، ابتداءً من تسجيل العمليات المالية من واقع المستندات المؤيدة لها في دفتر اليومية العامة أو الدفاتر المساعدة، ثم ترحيل القيود إلى حساباتها الخاصة بها في دفتر الأستاذ، وانتهاءً باستخراج الحسابات والقوائم المالية الختامية للمنشأة. وللتحقق من صحة التسجيل في اليومية العامة، وصحة الترحيل القيود إلى حساباتها الخاصة بدفتر الأستاذ، يقوم المحاسب بعمل جدول خاص يسمى (ميزان المراجعة) والذي هو عبارة عن جدول أو قائمة تضم الأرصدة جميع الحسابات المفتوحة بدفتر الأستاذ العام ومن واقع هذه الأرصدة وبعد التحقق من صحتها، أو تصحيح ما يلزم منها، يتم عمل الحسابات الختامية والميزانية .

2)- مراحل الدورة المحاسبية : تقوم على مؤسسة خلال المحاسبية بعد عمليات متنوعة مرتبطة بنشاطها الاستغلالي والمتمثل في مجمل التدفقات التي تقتضيها متداولة نشاطها كالبيع والشراء للسلع والخدمات، ودفع المستحقات، وتسديد التكاليف وتحصيل النواتج المختلفة... الخ من العمليات المتعلقة بالتجارة والإنتاج . ولتتمكن المؤسسة من معرفة نتيجة عملياتها الاستغلالية لابد من تسجيلها في دفاتر خاصة نقلا عن مجموعة من المستندات القانونية والأوراق الثبوتية ومؤيدة لها .

ومن بين أهم هذه المستندات المتعارف عليها يمكن ذكر ما يلي :

- مستندات الشراء مثل الأوامر الشراء وفواتير الشراء الواردة من الموردين ؛
 - مستندات البيع مثل فواتير البيع المرسله إلى الزبائن ؛
 - مستندات الشحن والتسليم مثل المذكرات الاستلام والتسليم ؛
 - مستندات التسديد والتحصيل مثل الوصلات والحوالات البريدية ؛
 - مستندات أخرى مثل العقد التجاري، فواتير الحسم أو الخصم، عقود التأمين بالإضافة إلى مختلف الرسائل التجارية الواردة والصادرة المتبادلة بين المؤسسات.
- وتتضمن الدورة المحاسبية خمس خطوات رئيسية.

- 1- التسجيل في دفاتر اليومية ؛
- 2- الترحيل إلى دفتر الأستاذ ؛
- 3- إعداد ميزان المراجعة ؛
- 4- قيود التسوية والإقفال (الجرد) ؛
- 5- إعداد القوائم المالية ؛

2-1 التسجيل في دفاتر اليومية: دفتر اليومية هو دفتر الأول الذي يتم تسجيل العمليات المالية أو الصفقات والأحداث الأخرى حسب تسلسلها موضحاً فيها التغيرات التي تطرأ على الجانبين المدين والدائن للحسابات الأستاذ⁶⁰. ويكون النموذج كما يلي :

جدول II-1 نموذج اليومية

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين	التاريخ	دائن	مدين

المصدر : عاشور كتوش, متطلبات تطبيق نظام المحاسبي الموحد في الجزائر, مرجع سابق ص56

- تصحيح الأخطاء في اليومية: ذكرنا سابقاً أن دفتر اليومية هو دفتر قانوني وأن التسجيل به يجب أن يكون كاملاً ودون ترك بياض أو شطب أو محو أو تغيير وأن كل كتابة سجلت يجب أن تظل على حالتها فإذا حدث أن أخطأ المحاسب لدى تسجيل المبلغ أو اسم الحساب أو أحد العناصر الأخرى للقيود في اليومية فإن هذا الخطأ يتم تصحيحه تبعاً لأسلوب عكس القيد أو تبعاً لأسلوب العدد المتمم للصفر⁶¹.

2-2 ترحيل إلى دفتر الأستاذ: يعتبر دفتر الأستاذ بمثابة وسيلة لتجميع كافة المعلومات المتعلقة بالتغيرات التي تطرأ على أي عنصر من عناصر القوائم المالية، على سبيل المثال يظهر حساب النقدية كأصل بـ دفتر الأستاذ المبالغ الأستاذ المبالغ النقدية المحصلة والمدفوعة عن طريق الوحدة ورصيد النقدية متاح⁶². حيث يتم فيه الترحيل العمليات التي تسجل أولاً بأول في دفتر اليومية، والتي لا تخرج عن كونها مجرد نقل أو تحويل المبالغ

⁶⁰ أمين السيد أحمد لطفي, إعداد القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة, دار نشر الثقافة محرم بك, اسكندرية, مصر 2008, ص177.

⁶¹ عبد الرحمان العطية, مرجع سبق ذكره ص 27.

⁶² أمين السيد أحمد لطفي المرجع السابق ذكره, ص 176.

المدينة والمبالغ الدائنة لكل حساب, كما تظهر في اليومية إلى الحسابات ذات الأسم المشابهة بدفتر الأستاذ, وهذه العملية تسمى بالترحيل⁶³.

- استخدام دفتر الأستاذ: في بداية كل سنة مالية يخصص المحاسب صفحة أو عدة صفحات لكل حساب ثم يسجل الرصيد الافتتاحي بالطرف المناسب من الحساب, وخلال السنة يتم نقل العمليات من اليومية إلى دفترالأستاذ وفي نهاية السنة يتم ترصيد الحسابات بهدف إعداد ميزان المراجعة والكشوف المالية وتجب الملاحظة إلى أن هذا الوصف لشكل واستخدام دفتر الأستاذ يتناسب وحالة المسك اليدوي لدفتر الأستاذ

- أشكال دفتر الأستاذ: في حالة المسك اليدوي لدفتر الأستاذ فإن هذا الدفتر قد يكون في شكل سجل عادي أو مجموعة بطاقات لها ألوان مختلفة تبعا لصف الحساب (موردون، عملاء، تسيير...) وفي حالة المسك الآلي لدفتر الأستاذ فإنه يكون في قرص أو أي حامل آخر للبيانات كما أن تمثيل الحساب يأخذ الشكل ذو الأعمدة المتلاصقة والذي سبقت دراسته⁶⁴ وشكله كما يلي:

مدین	دائن

- تصحيح الأخطاء في دفتر الأستاذ: في حالة المسك اليدوي لدفتر الأستاذ فإن تصحيح الأخطاء المرتكبة لدى التسجيل بهذا الدفتر يكون بأحد الأساليب التالية:

* أسلوب العدد المتمم للصفر: حيث يلغى المبلغ الخطأ بتسجيل متممه للصفر ثم كتابة المبلغ الصحيح.

* إضافة أو طرف الفرق لجعل المبلغ المسجل يساوي المبلغ الصحيح الواجب تسجيله.

* أسلوب المقاصة: حيث نسجل مبلغا مساويا للمبلغ الخطأ لكن في الطرف المعاكس من الحساب ثم نسجل المبلغ الصحيح في الطرف الصحيح⁶⁵.

2-3 إعداد ميزان المراجعة إن ميزان المراجعة هو جدول يعد بتاريخ معين ويظهر قائمة الحسابات الموجودة بدفتر الأستاذ:

الحالة 1: ميزان المراجعة يحتوي على مجموع المبالغ المدينة والدائنة ورصيد كل حساب

⁶³ وليد ناجي الحياي، أصول المحاسبة المالية من المنشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ط2، الدنمارك 2007 ص 86.

⁶⁴ عبد الرحمان العطية، مرجع سبق ذكره ص29.

⁶⁵ عبد الرحمان العطية، مرجع سبق ذكره ص 29.

الحالة 2 : ميزان المراجعة يحتوي على رصيد الحساب فقط دون إظهار المبالغ

في الحالة الأولى يسمى ميزان المراجعة بالمبالغ والأرصدة . أما في الحالة الثانية فيسمى ميزان المراجعة بالأرصدة كما يمكن لميزان المراجعة إظهار الرصيد الافتتاحي وحركة الحساب والرصيد الختامي وهذا الشكل أحسن موازين المراجعة .

ورغم عن ذلك فقد يبرهن أعداد ميزان المراجعة على صحة تحليل وتسجيل العمليات في الحسابات المناسبة. حيث إذا حدث أن المبالغ المحصلة قد سجلت عن طريق الخطأ في الجانب المدين من ح/المباني بدلا من حساب النقدية فإن ميزان المراجعة سيظل متوازنا, كذلك الأمر إذا حذفت عملية بالكامل من دفتر الأستاذ فمثل ذلك الخطأ لا يكشف عند إعداد ميزان المراجعة⁶⁶ .

جدول II-2 نموذج ميزان المراجعة

الرقم	الحساب	المبالغ		الأرصدة	
		مدين	دائن	مدين	دائن
	المجموع				

المصدر : بن ربيعة حنيفة, الواضح في المحاسبة المالية وفق IAS/IFRS ج1, دار هومة, الجزائر 2010 ص 22

- استخدام ميزان المراجعة : يهدف ميزان المراجعة إلى :

*التأكد من أن عمليات تحويل المبالغ من اليومية إلى دفتر الأستاذ وكذا حساب كل من مجاميع وأرصدة الحسابات تم بصورة صحيحة .

* المساعدة في البحث عن الأخطاء المرتكبة في دفتر الأستاذ .

*تيسير عملية إعداد الكشوف المالية في نهاية السنة ذلك أن إعداد هذه الأخيرة يتم اعتمادا على ميزان المراجعة (وهذا صحيح في حالة مسك المحاسبة يدويا)⁶⁷ .

2-4 قيود التسوية والإقفال (الجرد) :

⁶⁶ أمين السيد أحمد لطفي, مرجع سبق ذكره ص 180.

⁶⁷ عبد الرحمان العطية, مرجع سبق ذكره ص 30.

• قيود التسوية : هي عبارة عن قيود التي تجري نهاية الفتة المحاسبية وذلك لأغراض تحديث كل الحسابات على أساس محاسبة الاستحقاق, حتى يمكن اعداد القوائم المالية صادقة وعادلة وصحيحة .
وتعتبر قيود التسوية هي الوسيلة وفقا لأساس الاستحقاق المحاسبي حيث باستخدام تلك القيود يمكن الاعتراف بالإيراد في الفترة المحاسبية التي اكتسب فيها, كما يمكن أيضا إثبات المصروفات التي لم تسجل وساهمت في تحقيق ذلك الإيراد على سبيل المثال يترتب على قيد التسوية الذي يجري في نهاية السنة المالية الذي بموجبه يتم إثبات الإيرادات المكتسبة والذي لم تسجل أو لم تحصل على المساعدة
على تحقيق الهدف من الميزانية وهو تتضمن كافة الإيرادات المكتسبة خلال فترة معينة, وكذلك فإن القيود التسوية الأخرى المتعلقة بالمصروفات يتم بموجبها تحمل الفترة المحاسبية بالمصروفات مقابل المنافع التي استفادتها بالرغم من الدفع النقدي قد يتم في فترة سابقة أو لاحقة⁶⁸ .

• قيود الإقفال : هي العملية الرسمية التي يتم على أثرها تخفيض أرصدة كل الحسابات الأسمية إلى الصفر, وتحديد صافي الربح أو الخسارة وترحيله إلى حساب حق الملكية.
5-2 إعداد القوائم المالية:

من خلال المراحل التي سبق ذكرها يتم إعداد القوائم المالية .
-الميزانية .

-حساب النتائج.

-جدول تدفقات الخزينة.

-جدول تغيرات أموال الخاصة .

-الملاحق.

المبحث الثاني : المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية لإبلاغ والإتصال بالأطراف المهتمة بانشطة المؤسسة والتي من خلالها ستمكن تلك الاطراف من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على الميزانية المؤسسة وما حققته من نتائج,ومن بين النتائج التي جاء بها النظام المحاسبي المالي هي التطوير عرض واعداد القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية بشكل يسمح بتوفير معلومات موثوق منها وقابلية المقارنة.

وتضم عناصر القوائم المالية التالية: الميزانية, حسابات النتائج, جدول تدفقات الخزينة, جدول تغيرات الأموال الخاصة والملاحق .

المطلب الأول: عرض الميزانية

أولا تعريف الميزانية: تتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة

تقدم الميزانية الموجودات والتزامات المؤسسة في شكل واحد أو شكلان منفصلان عن بعضهما البعض, تضم المعطيات السنة المالية الجارية والأرصدة الخاصة بالسنة المالية الماضية.⁶⁹

⁶⁸ أمين السيد أحمد لطفي, مرجع سبق ذكره ص 180-181 .

⁶⁹ شعيب شنوف, محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية, نفس مرجع السابق ص77

ثانياً عناصر قائمة الميزانية :

الأصول: الأصول هي الموارد تراقبها وتسيطر عليها المؤسسة نتيجة الأحداث الماضية، والتي

تنتظر منها المؤسسة الحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية لها، وتمثل هذه المنافع في إمكانية أن يؤدي الأصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى التدفقات نقدية أو ما يعادلها تكون في صالح المؤسسة.

الأصول الجارية: هي الأصول النقدية، وشبه النقدية، والأصول المحتفظ بها بغرض التحصيل البيع، الاستهلاك خلال دورة الاستغلال العادية للمؤسسة، أو الأصول المحتفظ بها والتي سيتم تداولها خلال 12 شهر الموالية، وباقي الأصول الأخرى لا تعتبرها جارية⁷⁰.

الإلتزامات الجارية: هي التعهدات التي ينتظر تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية للمؤسسة أو المستحقة خلال 12 شهر، أو تلك التي يتطلب سدادها استخدام الأصول المتداولة. أو تلك التي تمتلك المؤسسة الحق في تأجيل تسديدها إلى مابعد 12 شهر، وباقي التعهدات الأخرى لا تعتبر جارية⁷¹.

الخصوم: الخصوم هي الإلتزام الراهن المؤسسة المترتب عن الأحداث وقعت سابقا والذي انقضائه بحلول المؤسسة من خلال خروج موارد تمثل منافع اقتصادية⁷².

ثالثاً الإفصاح عن عناصر قائمة الميزانية .

تضم جانبين : جانب الأصول، وجانب الخصوم .

(1-1) الأصول: ضم كل الأصول العناصر التالية⁷³:

(1-1-1) الأصول غير الجارية :

القيم الثابتة المعنوية، شهرة محل، قيم معنوية أخرى .

القيم الثابتة المادية تضم الأراضي، المباني، قيم ثابتة أخرى، قيم ثابتة للتنازل، القيم الثابتة الجارية .

الأصول المالية وتضم سندات معاد تقييمها، سندات مساهمة ثابتة، مساهمات وحقوق مماثلة، قروض وأصول مالية غير متداولة، أصول ضريبية مؤجلة .

⁷⁰ عقاري مصطفى، المعيار المحاسبي الأول رقم 01، عرض القوائم المالية، مجلة الباحث الاقتصادية وإدارية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر بسكرة، العدد الأول، جوان 2007 ص 197.

⁷¹ المرجع السابق ص 197.

⁷² Hervé pateaux.préparer le passage aux normes IAS/IFRS.comundi.2005.p293

⁷³ شعيب شنوف. نفس مرجع السابق ص 77-78.-

1-1-2) الأصول جارية :

المخزونات والحسابات الجارية .

الزبائن ومدينون الآخرون ,مدينون آخرون .

حسابات الخزينة الموجبة وما يعادلها .

2-2) الخصوم : تضم الخصوم العناصر التالية :

2-2-1) الأموال الخاصة : رأس المال المطلوب ,وغير المطلوب ,الإحتياطيات ,فرق اعادة التقدير ,

الأموال الخاصة ,محول من جديد ,نتيجة الدورة .

2-2-2) الخصوم غير الجارية : قروض وديون مالية ,التزام ضريبي مؤجل ,خصوم أخرى غير متداولة ,مؤونات

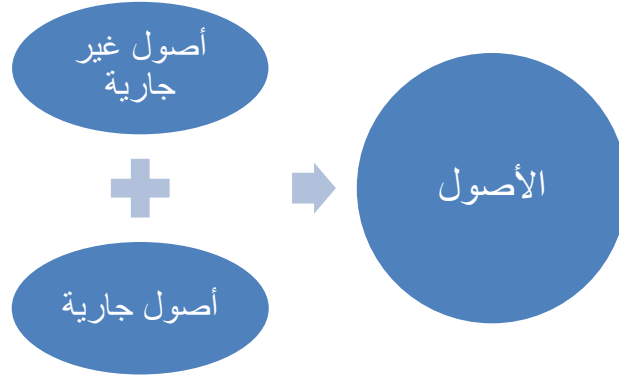
وايرادات مقدمة وخصوم المماثلة .

2-2-3) الخصوم الجارية : الموردين والحسابات الملحقة ,ضرائب ,ديونودائون آخرون ,حسابات الخزينة

(السالبة) وما يعادلها .

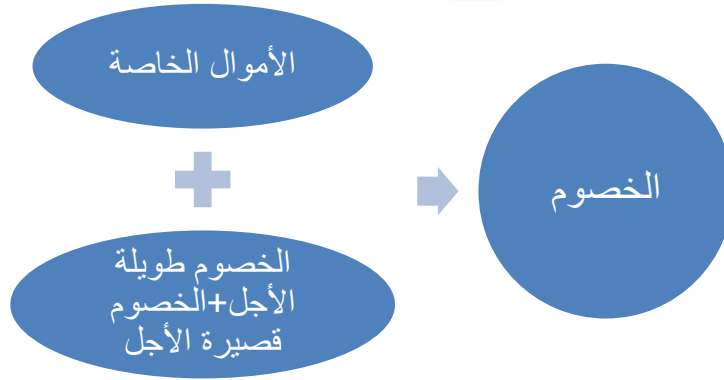
تقدم عناصر الميزانية وتقسّم إلى مجموعتين بحيث يكون :⁷⁴

الشكل II-1 عناصر الأصول الميزانية



المصدر : شعيب شنوف محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية, مرجع سبق ذكره ص 79

الشكل II-2 عناصر الخصوم الميزانية



المصدر: شعيب شنوف, نفس مرجع السابق ص 79.

رابعاً عرض الميزانية:

يتم تبويب حسابات الميزانية وفقاً للنظام المحاسبي المالي ضمن ثلاثة مجموعات رئيسية, حيث تصنف البنود المختلفة ضمن: الأصول, الخصوم و الأموال الخاصة. ويتم تنظيم الأصول الميزانية ضمن عناصر جارية وغير جارية وفقاً لشروط أبرزها المدة الزمنية ويتم ترتيبها وفقاً لبنية الهيكلية التالية:

جدول II-3 الميزانية النهائية جانب الأصول

الأصول	الملاحظة	إجمالي N	اهتلاك مخصص	الصافي N	الصافي N-1
الأصول غير الجارية فرق الشراء-شهرة موجبة أو سالبة أصول معنوية أصول مادية أراضي مباني أصول مادية أخرى أصول ممنوحة كامتياز أصول قيد الإنجاز أصول مالية سندات للمعادلة					

					<p>مساهمات أخرى وديون مرتبطة</p> <p>سندات تجهيز أخرى</p> <p>قروض وأصول مالية أخرى غير جارية</p> <p>أصل الضرائب المؤجلة</p>
					مجموعة الأصول غ الجارية
					<p>الأصول المتداولة</p> <p>المخزون</p> <p>مدينو آخرون</p> <p>ضرائب ومشابهه</p> <p>مدينو آخرون وتوظيفات أخرى</p> <p>النقديات وما شابهه</p> <p>توظيفات وأصول مالية متداولة أخرى</p> <p>الخبزينة</p>
					مجموع الأصول المتداولة
					مجموع الأصول العامة

المصدر : المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد ومعايير المحاسبة الدولية ص 263.

الجدول II-4 الميزانية النهائية جانب الخصوم

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس المال المصدر رأس المال غير المطلوب علاوات واحتياطات-احتياطات موحدة (1) فروق إعادة التقييم فرق المعادلة (1) النتيجة الصافية - النتيجة الصافية حصة المجموعة (1) رؤوس أموال أخرى - مرهل من جديد حصة الشركة الموحدة (1) حصة الأقلية (1)
			المجموع 1
			الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومخصصة) ديون غير متداولة أخرى مخصصات ومنتجات مقيدة مسبقا
			مجموع الخصوم غ الجارية 2
			الخصوم الجارية موردون وحسابات مرتبطة ضرائب ديون أخرى خصم الخزينة
			مجموع الخصوم المتداولة 3
			مجموع الخصوم العام

(1) تستخدم فقط عند عرض القوائم المالية الموحدة .

المصدر : هوام جمعة نفس المرجع السابق ص 264 .

المطلب الثاني : عرض حساب النتائج

أولا تعريف حاسب النتائج: هو بيان ملخص الأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية. ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب. ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية ربح أو خسارة.

ويتم عرض الأعباء إما حسب الوظيفية, أو تصنيف الأعباء حسب طبيعتها.

وتعتبر جدول حسابات النتائج التي بدأ إليها الاهتمام متزايد, لا يقل أهمية عن الميزانية إذا تقوم بتحقيق الميزات التالية⁷⁵:

- التعرف على نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة.
 - التمييز بين صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل.
 - التعرف على كفاءة الإدارة في أدائها المالي, ويستخدم الربح كمقياس لقياس الاداء.
 - التعرف على مقدار ضريبة الدخل الواجب دفعها.
 - احتساب بعض النسب المالية مثل نسب الربحية.
- ثانيا: عناصر حساب النتائج: تتكون حسابات النتائج من عنصرين رئيسيين هما المنتجات والأعباء, ولقد عرفهما النظام المحاسبي كما يلي⁷⁶:

- المنتجات: تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل, أو زيادة في الأصول, أو الانخفاض في الخصوم. كما تمثل المنتوجات استعادة خسارة في القيم والاحتياطات.
- الأعباء: تتمثل اعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول, أو في شكل ظهور خصوم. وتشمل الاعباء مخصصات الاهتلاك أو الاحتياطات وخسارة القيمة المحددة بموجب القرار.

ثالثا: إفصاح عن عناصر حساب النتائج

- كما فرض النظام المحاسبي معلومات دنيا يستوجب اضرارها في حسابات النتائج وهي⁷⁷:
- تحليل الأعباء حسب طبيعتها, الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية التالية:
 - الهامش الإجمالي, القيمة المضافة, الفائض الإجمالي عن الاستغلال.
 - منتوجات الأنشطة العادية, منتوجات الأنشطة العادية.
 - المنتوجات المالية والأعباء المالية, أعباء المستخدمين, الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
 - مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية, مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.

⁷⁵ خالد جمال الجعرات, نفس مرجع السابق, ص120-121.

⁷⁶ الجريدة الرسمية القرار العدد 19, المادتين 25-26 ص13.

⁷⁷ الجريدة الرسمية القرار العدد 19, مرجع سابق المادة 30-20 ص24.

- نتيجة الأنشطة العادية, العناصر غير العادية (منتجات وأعباء).
- النتيجة الصافية لفترة قبل التوزيع.
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة على مؤسسات المساهمة.
- تحليل المنتجات الأنشطة العادية .

ثالثا: عرض حساب النتائج

يمثل حسابات النتائج أحد القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل سنة مالية, حيث يتم من خلالها توضيح كافة العمليات المتعلقة بالأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية وصولاً إلى تحديد نتيجة تلك العمليات والأنشطة من (ربح أو خسارة), من خلال طرح مجموع الأعباء من مجموع المنتجات.

لقد حدد نظام المحاسبي المالي عرض حسابات النتائج يجب موائمتها مع كل مؤسسة قصد تقديم المعلومات المالية تستجيب لمعطيات التنظيم .

الجدول II-5 حساب النتائج

N	العناصر
70	المبيعات والمنتجات الملحقة
72	تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع
73	الإنتاج المثبت
74	إعانات الإستغلال
	1- إنتاج السنة المالية
60	المشتريات المستهلكة
61-62	الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى
	2- إستهلاك السنة المالية
	3- القيمة المضافة للإستغلال (1-2)
63	أعباء المستخدمين
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
	4- إجمالي فائض الإستغلال
75	المنتجات العملياتية الأخرى
65	الأعباء العمالية الأخرى
68	مخصصات الإهتلاكات والمؤونات وخسارة القيم
78	إسترجاع على خسائر القيم والمؤونات

	5-النتيجة العمليانية
76	المنتجات المالية
66	الأعباء المالية
	6-النتيجة المالية
	7-النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
698 و 695	الضرائب الواجب دفعها عن النتيجة العادية
693 و 692	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن نتيجة العادية
	مجموع المنتجات الأنشطة العادية
	8-النتيجة الصافية لأنشطة العادية
77	عناصر غير العادية (منتجات) (يجب تبيانها)
76	عناصر غير العادية (أعباء) (يجب تبيانها)
	9-نتيجة غير العادية
	10-صافي نتيجة السنة المالية
	حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1)
	11-صافي نتيجة المجموع المدمج (1)
	ومنها حصة ذوي الأقلية (1)
	حصة المجمع (1)

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر : الجريدة الرسمية، العدد 19 ، مرجع سبق ذكره ص 34.

المطلب الثالث: عرض التدفقات النقدية، تغيرات الأموال الخاصة والملاحق

1- عرض التدفقات النقدية

1-1 تعريف قائمة التدفقات النقدية : يعرف بجدول تدفقات الخزينة أو قائمة التدفقات النقدية والتي هي عبارة عن الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخدامها، وذلك اعتماداً على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة⁷⁸.

ويتم إعداد هذه القوائم المالية وفق لأسس النقدي عن طريق تقسيم التدفقات النقدية إلى التدفقات نقدية داخلية وتدفقات نقدية خارجة ضمن ثلاثة أنشطة رئيسية في الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية⁷⁹.

⁷⁸ Stépahn burn IAS/IFRS : les normes internationales d'information financière. Edition gualima , paris ,2006p204

⁷⁹ عبد الناصر السيد أحمد، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الإلتزام في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان، مجلة جامع الشرق الأوسط الدراسات العليا، فلسطين، كانون الثاني 2008، ص 14 .

1-2 عناصر جدول التدفقات النقدية

المؤسسة عليها دائما أن تسعى لتحقيق توازن مدروس بين السيولة والربحية باعتبارها هدفين متعارضين في المؤسسة، فهي تمكن من تحديد المركز النقدي المؤسسة في لحظة زمنية معينة هي عادة نهاية السنة المالية، أي تمثل رصيد التدفقات النقدية الواردة للمؤسسة والصادرة منها أثناء القيام بالأنشطة التشغيلية، الاستثمارية وتمويلية خلال الدورة المالية المؤسسة⁸⁰.

يتم تصنيف المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال فترة في قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاثة أنشطة مختلفة هي الأنشطة التشغيلية، الإستثمارية، التمويلية وفيما يلي تعريف كل من هذه التصنيفات⁸¹:

* الأنشطة التشغيلية: وتتضمن الأثار النقدية للصفقات التي تدخل في تحديد صافي الدخل.

* الأنشطة الإستثمارية: وتتضمن تقديم القروض للغير وتحصيلها، اقتناء الاستثمارات والتخلص منها (سواء

استثمارات في ديون أو حقوق ملكية) وكذلك اقتناء الأصول الثابتة والتخلص منها.

* الأنشطة التمويلية: وتختص ببند الالتزامات وحقوق الملكية وتشمل:

(أ) الحصول على رأس المال من الملاك وإمدادهم بعائد على استثماراتهم أو رد هذه الاستثمارات.

(ب) اقتراض الأموال من الدائنين وسداد الأموال المقترضة .

إن طريقة تقييم التي أوصى بها المشرع الجزائري تركز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول وخروج التدفقات النقدية الاجمالية (الزبائن، الموردين، الضرائب ...) قصد الحصول على تدفق الخزينة الصافي، ثم تقريب ومقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة زمنية معينة، ويأخذ جدول تدفقات الخزينة كما هي موضحة في الجدول التالي.

الجدول II-6 تغير قائمة التدفقات النقدية

السنة المالية n+1	السنة المالية N	الملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية
			التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن
			المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
			الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المقبوضة
			الضرائب عن النتائج المدفوعة
			تدفقات الاموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعناصر غير العادية

⁸⁰ دونالد كيسو، جيرى ويجانت، المحاسبة المتوسطة، ترجمة كمال الدين سعيد، ج 2، دار المريح للنشر، الط 2، الرياض 1988 ص 133.

⁸¹ د. أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره ص 138

			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية عن أنشطة العملياتية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية عن الأنشطة الاستثمار
			المسحوبات عن اقتناء التثبيتات العينية أو معنوية
			التحصيلات عن عملية تنازل التثبيتات العينية أو معنوية
			المسحوبات عن اقتناء التثبيتات مالية
			التحصيلات عن عملية التنازل عن تثبيتات المالية
			الفوائد التي تم تحصيلها عن التوضيفات المالية
			الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي التدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من نشاط التمويل
			التحصيلات في أعقاب إصدار السهم
			الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
			التحصيلات المتأتية من القروض
			تسديدات القروض أو ديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من نشاط التمويل(ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على سيولات وشبه السيولات
			تغير في أموال الخزينة في فترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة ومعادلتها عند إفتتاح السنة المالية
			أموال الخزينة ومعادلتها عند إقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: الجريدة الرسمية العدد 19 , مرجع سبق ذكره ص 35

2- تغيرات الأموال الخاصة

2-1 تعريف : هي الحلقة الرابطة بين حسابات النتائج وبين النتائج, ولكن تعدد المصادر في تغيير الأموال الخاصة توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغيير ومصادره, ولقد تم اصدار هذه القائمة لأول مرة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنة 1997⁸². وقد عرف النظام المحاسبي المالي قائمة

⁸² فايز زهدي أنشلتوني, مدى دلالة القوائم المالية كأداة لإفصاح عن معلومات الضرورية اللازمة لمستخدمين القوائم المالية, رسالة مقدمة بكلية التجارة, استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في محاسبة التمويل, الجامعة الإسلامية بغزة, فلسطين, 2005, ص 32

تغيرات الأموال الخاصة بأنها "تشكيل تحليلًا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية⁸³

2-2 عناصر تغيرات الأموال الخاصة

حسب نص المعيار المحاسبي IAS 01 المعدل فإن الجدول حصص التغيرات الناتجة عن العمليات مع المساهمين كتوزيع الأرباح، زيادة رأس المال، وأن إظهار الإيرادات والأعباء المسجلة، عن النتيجة الشاملة، في هذا الجدول غير مسموح به . لقد قدم النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا مطلوبة تقديمها في هذا البيان تخص الحركات المتصلة بما يأتي⁸⁴ :

- النتيجة الصافية للسنة المالية .
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها كرؤوس أموال.
- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح .
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد ...).
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية ، ويأخذ جدول تغيرات الأموال الخاصة كما هي موضحة في الجدول التالي.

⁸³ القرار العدد 19، مرجع سابق ، المادة رقم 1.250 ص26 .

⁸⁴ القرار العدد 19، مرجع سابق، المادة رقم 1.250، ص26

الجدول II-7 تغير أموال الخاصة

ملاحظة	رأسمال	علاوة اصدار	فارق التقييم	فارق اعادة التقييم	الاحتياطات ونتيجة
					الرصيد في 31 ديسمبر N-2
					تغير الطريقة المحاسبية
					تصحيح الأخطاء الهامة
					الارباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات
					الحصص المدفوعة
					زيادة رأس المال
					صافي نتيجة السنة المالية
					الرصيد في 31 ديسمبر N-1
					تغير الطريقة المحاسبية
					تصحيح الأخطاء الهامة
					الارباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات
					الحصص المدفوعة
					زيادة رأس المال
					صافي نتيجة السنة المالية
					الرصيد في 31 ديسمبر N

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 19، مرجع سبق ذكره ص 37 .

3-الملاحق

3-1 تعريف: يحتوي ملحق القوائم المالية على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم القوائم المالية، ويقدم بطريق منتظمة تمكن من اجراء المقارنة مع الفترات السابقة.

3-2 عناصر الملاحق: يشمل الملاحق على المعلومات ذات أهمية بالغة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبية واعداد الكشوف المالية ..
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي يتم عند الاقتضاء.
- المعلومات ذات الطابع العام،

ويأخذ جداول الملاحق كما هي موضحة في الجدول التالي.

جدول II- 8 تطور التثبيتات وأصول المالية غير الجارية

الفصول والأقسام	الملاحظات	القيم الاجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيم الاجمالية عند اقفال السنة المالية
التثبيتات المعنوية التثبيتات العينية المساهمات الأصول المالية الأخرى غير الجارية					

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 19، مرجع سبق ذكره ص 41 .

جدول II- 9 الاهتلاكات

الفصول والأقسام	الملاحظات	اهتلاك المجمع في بداية السنة المالية	زيادة في مخصصات الاهتلاك	انخفاضات في عناصر الخارجية	اهتلاكات مجمعة في آخر السنة
GOOD WILL تثبيتات المعنوية تثبيتات العينية مساهمات أصول المالية الأخرى غير الجارية					

المصدر: جريدة الرسمية، العدد 19، مرجع سبق ذكره ص 42

جدول II-10 خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية

الفصول والأقسام	الملاحظات	خسائر القيمة في بداية السنة المالية	ارتفاعات خسائر القيمة خلال السنة	استرجاع في خسائر القيمة	خسائر القيمة في نهاية السنة المالية
GOOD WILL تثبيتات المعنوية تثبيتات العينية مساهمات أصول المالية الأخرى غير الجارية					

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 19، مرجع سبق ذكره ص 42

جدول 2-11 المؤونات

الفصول والأقسام	الملاحظات	أرصدة في بداية السنة	مخصصات السنة المالية	استرجعات السنة المالية	أرصدة في نهاية السنة
مؤونات الخصوم مالية غير الجارية مؤونات للمعاشاة والواجب مماثلة مؤونات للضرائب مؤونات للنزاعات					
المجموع					
مؤونات الخصوم المالية غير الجارية مؤونات للمعاشاة والواجب مماثلة مؤونات أخرى ترتبط بالمستخدمين مؤونات الضرائب					
المجموع					

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 19، مرجع سبق ذكره ص 43

خاتمة الفصل

يتحدد الهدف العام للقوائم المالية من خلال اجتماع الأهداف الفرعية الخاصة بكل قائمة, حيث بإمكاننا معرفة وضعية المالية من خلال الميزانية, في حين جدول حساب النتائج يقدم معلومة حول الأداء أما بالنسبة إلى تغيرات في وضعية المالية يمكن استخراجها من جدول تدفقات الخزينة, ويمكن اعتبار جدول تغير الأموال الخاصة كاستكمال الجهود الزامية إلى تعزيز محتوى القوائم المالية حتى تحقق أكبر فائدة ممكنة للمستخدمين ومن المفروض إرفاق كل قائمة من القوائم بملحق تضمن المعلومات التي تكتسي نوعاً من الأهمية ولم يتناولها البيانات المالية, خاصة تلك المتعلقة بالأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال السنة المالية, ويجب أن تعرض التقارير بأسلوب مالي منتظم ذات قبلية للفهم المتسلسل للأحداث المالية للمنشأة, وتتمثل في معايير أداء النضام المحاسبي المالي في قدرته على مد الإدارة بالمعلومات المطلوبة بالدقة المناسبة وفي الوقت الملائم وبالتكلفة المقبولة.

كما أن الأسس المعتمدة في إعداد القوائم يجب أن تتفق ومتطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير الهام في عملية اتخاذ القرار, إذ أن أي تضليل في المعلومات التي تحتويها هذه القوائم من شأنه أن يفقدها أهميتها وبالتالي التأثير على قرار الإستثمار الذي يعتبر من القرارات الهامة

والخطيرة, مما يستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية, وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية والإفصاح, وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها, تقتضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في القوائم المالية بشأن جميع الأمور الجوهرية وعنصر الإفصاح على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية وبالمصطلحات المستخدمة

فهما, وأيضاً بالملاحظات المرفقة بها وبمدى ما فيها من تفصيل, وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم المالية قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدم هذه القوائم.

الفصل الثالث

دراسة ميدانية مؤسسة كوابل سيدي
بن ذهية CSB

تمهيد

تناولنا في الفصلين السابقين الجانب النظري للموضوع وما كان الإكتفاء بهذا الجانب دون الإنتفاع به مجرد ترف فكري, ارتأينا أن نقوم بدراسة ميدانية تهدف من خلالها إلى محاولة التأليف بين المعارف العلمية النظرية مع الواقع العملي. وقد وقع الإختيار على مؤسسة كوابل سيدي بن ذهبية .

وذلك لتوفرها على القوائم المالية يمكن إستخدامها للعرض مقارنة للعديد من المؤسسات الجزائرية الأخرى .

وستتناول في هذا الفصل "عرض القوائم المالية على واقع مؤسسة كوابل " من خلالنا عرض المؤسسة كوابل . ثم الإسقاط الأدوات وطرق المعالجة التي تعرضنا لها في الجانب النظري على منتجات نهاية السنة المالية (القوائم المالية) في حدود ما سمحت به المعطيات المحصل عليها بخصوص المؤسسة .

فكان التقسيم الفصل كالتالي

المبحث الأول : تقديم عام لمؤسسة كوابل سيدي بن ذهبية.

المبحث الثاني : عرض مخرجات النضام المحاسبي (القوائم المالية).

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة كوابل سيدي بن ذهبية

المطلب الأول: نشأة المؤسسة وتعريف بالمجمع الصناعي

الكابلات الجزائرية، سيدي بن ذهبية (ديوان الخدمة المدنية)، وحدة الإنتاج وعلامة تجارية من مجمع (Bendehiba GISB INDUSTRIEL).

من خلال استثماراتها، مع أحدث التقنيات، والكابلات الجزائرية هي واحدة من أكبر الاستثمارات في أفريقيا، وأصبحت الشركة الرائدة في مجال التكنولوجيا وابنه الإنتاج والكهربائية والكابلات، والكابلات الخاصة و الكابلات لتطبيقات السكك الحديدية.

لحفاظ على مكانتها الرائدة، وكابلات عشية الجزائر إلى الوفاء بالتزاماتها وضمان مسؤولياتها تجاه شركائها والموظفين والموردين والعملاء على الاحتفاظ بها وبناء علاقة طويلة الأمد من الثقة.

حيث يضم المجمع الصناعي سيدي بن ذهبية على عدة مؤسسات التي اكتسحت السوق الصناعية والتجارية التي تشمل:

*مؤسسة كوابل سيدي بن ذهبية CSB

*مؤسسة تربية الخيول HSB

*مؤسسة مطاحن سيدي بن ذهبية MSB

1- تعريف المؤسسة: شركة كوابل سيدي بن ذهبية هي شركة ذات مسؤولية محدودة من حيث الصيغة القانونية تتكون من مؤسسها السيد جيلاني كوبيبي عبد القادر بوستة-جيلاني كوبيبي حاج علي -جيلاني كوبيبي البشير.

رأسمال الشركة 102.400.000,00 دج، بنسبة توظيف أكثر من 600 موظف. مع قدرة إستهلاكية لمادة النحاس ب 90000 طن/سنويا، و 40000 طن/ سنويا من مادة الألمنيوم .

2-1 الموقع الجغرافي: تشغل مساحة 132000 م² ، منها قسم مغطى بمساحة 76000 م² وهو موجود على موقع 124000 (متر مربع) منها 74 400 (متر مربع) بناء. على بعد 30 دقيقة من ميناء مستغانم و ساعة ونصف من ميناء وهران. هذا الموقع الاستراتيجي جغرافيا. وهو يمثل امتياز الوصول إلى أفريقيا والسوق الأوروبية.

يكمّن مقر الشركة بمنطقة النشاطات قسم 17 الملكية رقم 123 ماسرة- مستغانم، حيث تتميز بموقع جغرافي مساعد تقرب من ميناء مستغانم كما أنها تقرب من الطريق السيار شرق غرب .



المصدر : google maps

3-1 سير نشاط المؤسسة : هي مؤسسة صناعية تعمل في مجال الطاقة منذ 2009، نشاطها الرئيسي هو إنتاج و تسويق الكابلات الكهربائية (منخفضة و متوسطة و عالية التحمل، ذات جودة عالية من الاستجابة للاحتياجات السوق الوطنية والدولية).

تمثل واحدة من أولى المؤسسات الصناعية عبر كامل التراب الوطني حيث أنها الوحيدة التي تقوم بإنتاج المنتجات ابتداءا من المادة الأولية الخام بامتلاكها الإمكانيات اللازمة (الفرن)، وقد أصبحت رائدة دوليا لإتباعها

التكنولوجيا المتقدمة والابتكار والجودة والاحتراف مما جعل مكانتها رائدة في السوق بمجموعة واسعة من كابلات النحاس والأسلاك والكابلات الخاصة .

4-1 مميزات المؤسسة:

*الجودة : بالنظر إلى تفوق المؤسسة الذي تتميز به وهذا لأنها إستثمرت في ميثاق الجودة التي تعزم على تطبيقها بصرامة من قبل الفريق العامل في جميع مراحل عملية التصنيع، ولتحقيق ذلك فإن الشركة لديها مَخبرين وفريق من الخبراء الذين يعملون في الإمتثال للمعايير الصحيحة ومراقبة الجودة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، من المواد الخام إلى المنتج النهائي للتأكد من أن المنتجات المعروضة للعملاء هي من أعلى المواصفات الفنية مع الهدف النهائي لبناء الثقة وضمان أفضل جودة وطول العمر حياة الكابلات.

بحيث تحترم المعايير الدولية والوطنية بما فيها ذلك:

- معايير اللجنة الكهروتقنية الدولية (IEC)
- معايير الإتحاد الكهربائي الفني (UTE)
- معايير اللجنة الأوروبية للتوحيد القياسي للطاقة الكهربائية (CENELEC)
- مؤسسة المواصفات و المقاييس البريطانية (BS).

*البيئة : أولوية المؤسسة للسياسة البيئية جزء من المخطط الأمني، لهذا فهي تستعرض بصورة منتظمة بتقييم السلوك البيئي لديها.

فمن ضمن الإطار القانوني الحد من تأثيرها على البيئة من خلال عملية مخصصة لضوابط مختلفة منها : نوعية النفايات ومياه الصرف الصحي والإنبعاثات .

مع العديد من الشركاء التجارية، فإن شركة كابلات سيدي بن زهية تقوم بالاستخدام الأمثل لديها من خامات النحاس وإعادة تدوير النفايات، كما تتعهد باستخدام أقل ممكن للمياه العذبة من خلال عملية معالجة مياه الصرف الصحي من مناطق الإنتاج .

مع الالتزام بشراء مواد استهلاكية متوافقة مع حماية البيئة من أجل الحد من كمية النفايات الخطرة بالإضافة إلى ذلك إستخدام التكنولوجيا يساعد على الحد من إنبعاثات النحاس والألمنيوم بالتالي الحد من إنبعاثات الغازات لهذا فإن إختيارالمواد الأقل تلويثا يساعد في تسهيل عملية إعادة التدوير .

2- منتجات المؤسسة : تنتج المؤسسة 100 أنواع من الكوابل إنطلاقا من المادة أولية النحاس و الألمنيوم و مواد أولية آخر سنتطرق إليها لاحقا في مراحل الإنتاج ومن بين أهم المنتجات ،

2-1 كابل BT محلي : تنتج المؤسسة نوعين من المنتجات BT كلا من كابل جامدة المحلي وكذلك كابل لينة المحلي .

*كابل جامد محلي : النطاق, معدات دوائر الإضاءة والمتخذة السكنية المحلية وتنتج ثلاثة أنواع :

HO7V-R- HO7V-U- HO5V-U -

*كابل لين محلي : نطاق, توريد الأجهزة المنزلية الصغيرة (شفرات الحلاقة، والتلفزيون، والإذاعة، ومصابيح السرير، الخ) وينبغي تجنب لطهي الطعام أو أجهزة التدفئة، وتنتج 3 أنواع :

H03 VV-H2F - H03 VV-F - H03 VHH -

2-2 الكابلات النحاسية الصناعي BT : تنتج المؤسسة نوعين من منتجات .

* الصناعي الكابلات النحاسية جامدة : التطبيق, المنشآت الصناعية المشتركة، وشبكات التوزيع أو في الناهضون من المباني وتنتج ثلاثة أنواع :

NYBY – U1000 RVFV - U1000R2V -

* الصناعي الكابلات النحاسية مرونة : مجال التطبيق: المنشآت الصناعية عرضة للاهتزاز شديد

ويشمل الإنتاج نوع واحد من الكوابل :

SVOV -

2-3 كابل الألمونيوم الصناعي BT : التطبيق, إمدادات الطاقة أو الاتصال الثابتة والمنشآت الصناعية وظائف

تتطلب حماية الميكانيكية وتنتج نوعين من كوابل :

U1000 ARVFV - U1000AR2V -

2-4 توزيع كابل الجوي والاتصال : التطبيق, شبكة توزيع النفقات العامة إلى منطقة ريفية ذات الجهد

المنخفض (شعاع امتدت على أعمدة) أو المناطق الحضرية (أو شعاع وضعت امتدت على مدى الجبهة) :

- توزيع تويست - ربط تطور

2-5 كابل BT خاص : التطبيق, في أماكن العمل والأماكن أو وجود الحقول الكهرومغناطيسية قد يسبب

اضطرابات في تشغيل المرافق :

NYC -

2-6 كابل خالية من الهالوجين : التطبيق, اتصال لاسلكي والأسلاك المستخدمة في الأجهزة الإلكترونية

والجداول والتركيبات الكهربائية للطاقة في حالات الطوارئ وكذلك في الأجهزة بشكل عام. وخاصة مقاومة

للاحتراق وجبات خفيفة النار، وانخفاض النشرات الهالوجين من المواد السامة والدخان هي exigés.Les

منخفضة وتنبعث هذا الكابل غازات الاحتراق لا يسهل فقط إجلاء السكان ولكن أيضا تدخل الخدمات راحة ويشمل الإنتاج كلا من :

H07ZZ-F - H07 Z-K-

2-7 الأسلاك العارية: التطبيق: متوسطة وعالية الجهد الخطوط الجوية لنقل أو الطاقة التوزيع عن طريق الجو. وهناك حاجة إلى خط لجبل عال أو الخطوط التي جلبت طول كبير.

- سائق عارية Almelec - سائق عارية المقوى الصلب المطلي - سائق الأرض آخر

2-8 كابل الجهد المتوسط عزل : التطبيق , (تمتد أو وضعها على شعاع الأمامي) شبكة توزيع النفقات العامة إلى منطقة ريفية ذات الجهد المنخفض (شعاع امتدت على أعمدة) أو الحضر:

- متوسط كابلات الجهد أحادية القطب

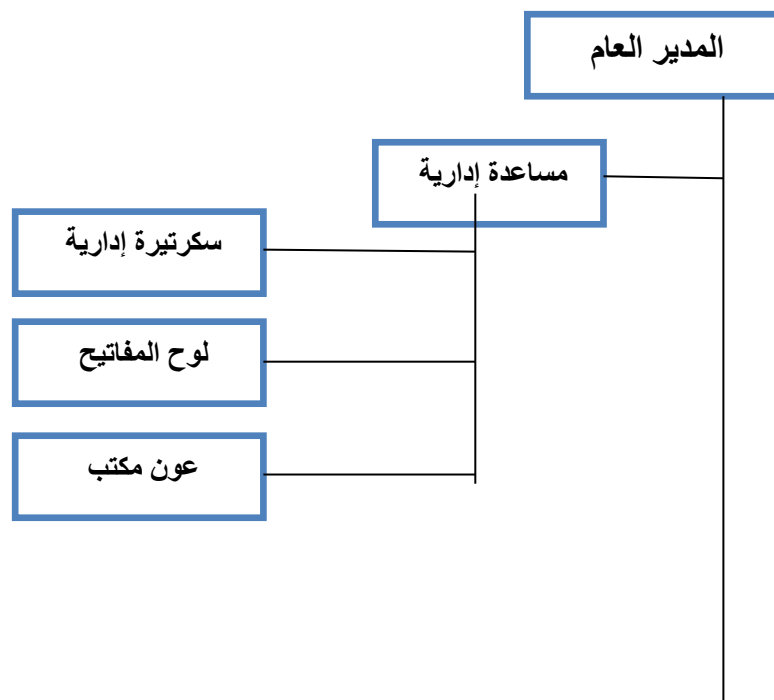
2-9 معزول الكابلات ذات الجهد العالي : التطبيق ,نقل الطاقة الكهربائية.

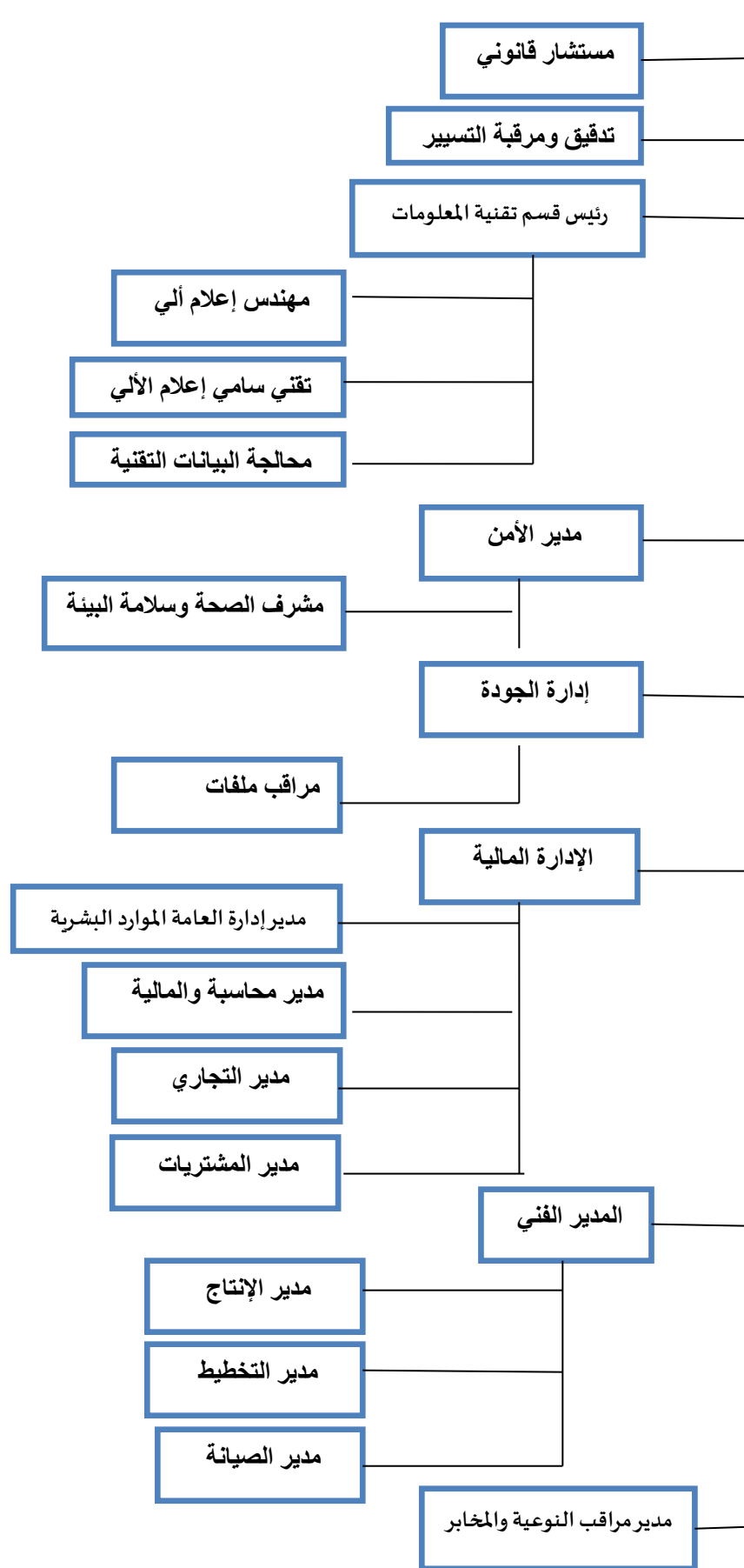
- الكابلات عالية الجهد المعزولة 38 / Kv66

2-10 كابل لتطبيقات السكك الحديدية : النطاق ,سلك اتصال المجوف هو جزء من نظام كهربية يسمى سلسال. تستخدم لكهربية السكك الحديدية وشبكات الطاقة محرك قاطرة أو غيرها من المعدات بما في ذلك نظم خط الترام ويشمل الإنتاج المنتجات التالية: - الاتصال الأسلاك أخدود - كابل للسكك الحديدية

المطلب الثاني: البنية الهيكلية للمؤسسة وخطوات الإنتاج

شكل III-1 الهيكل التنظيمي للإدارة العامة





المصدر : مصلحة الموارد البشرية

من خلال الشكل يتضح أن الشكل التنظيمي للمؤسسة تم وضعه وفق الهيكل الوظيفي ,ويتألف من

***المدير العام:** والذي يسهر على التنسيق الشامل بين مختلف المديرات قصد تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة ,والتعريف بسياسة الجودة وأهدافها ووضع الوسائل الملائمة لإنجازها .

***الأمانة العامة:** تقوم بإشراف الإداري العام على قسم وحدة الدعم الفني وتقنية المعلومات.

وكذا تقييم الأداء الوظيفي لموظفي وحدة الدعم الفني وتقنية المعلومات وتتكون كلا من :

-سكرتاريا الإدارية - عامل لوحة المفاتيح – عون مكتب .

***المستشار القانوني :** مهمته الإشراف على كل ما يخص الجانب القانوني للمؤسسة ,ومساعدة المدير العام في شرح القوانين والنصوص التشريعية له ,ويقدم له التوجيهات حول القضايا ,العالقة مع المحاكم وماهية القوانين التي يجب اتباعها وتطبيقها لحل تلك المشاكل .

***المدقق ومراقب التسيير :** يقوم المدقق ومراقب التسيير بتقييم أدائهم ونتائجهم المحققة بالمقارنة مع ما كان مخطط و تحديد الانحرافات و تصحيحها ، أي مراقبة مدى نجاعة وفعالية الأداء داخل المؤسسة من أجل بلوغ أهدافها المسطرة.

***رئيس الدائرة الإعلامية :** و تتكفل هذه المديرية بما يلي

- إعداد البرامج التجهيز النظام الإعلامي

- إنجاز و وضع حيز التطبيق أنظمة الإعلام الآلي الضرورية لتسيير المصالح

- إنجاز برامج الإستغلال و صيانة الأنظمة المعلوماتية و العمل على تخزينها و حمايتها

- الإشراف على تسيير و مراقبة مراكز الإعلام و العمل على تطوير البرامج

- مراقبة التطور التكنولوجي وترقية تكنولوجي الإعلام و الإتصال المستعمل

***مديرية المالية والمحاسبة :** تقوم بتجميع العمليات المالية والمحاسبية الخاصة بالمؤسسة والحرص على دقة الحساباتها ومراقبة الأرصدة المالية باستمرار ,وتحتاج هذه المديرية دراسة تفصيلية لإرتباطها المباشر بموضوع البحث .

***مديرية الموارد البشرية :** وتتكفل المديرية ب :

- إنجاز و السهر على تطبيق السياسات في مجال تسيير الموارد البشرية، تكوين و الشؤون الإجتماعية؛

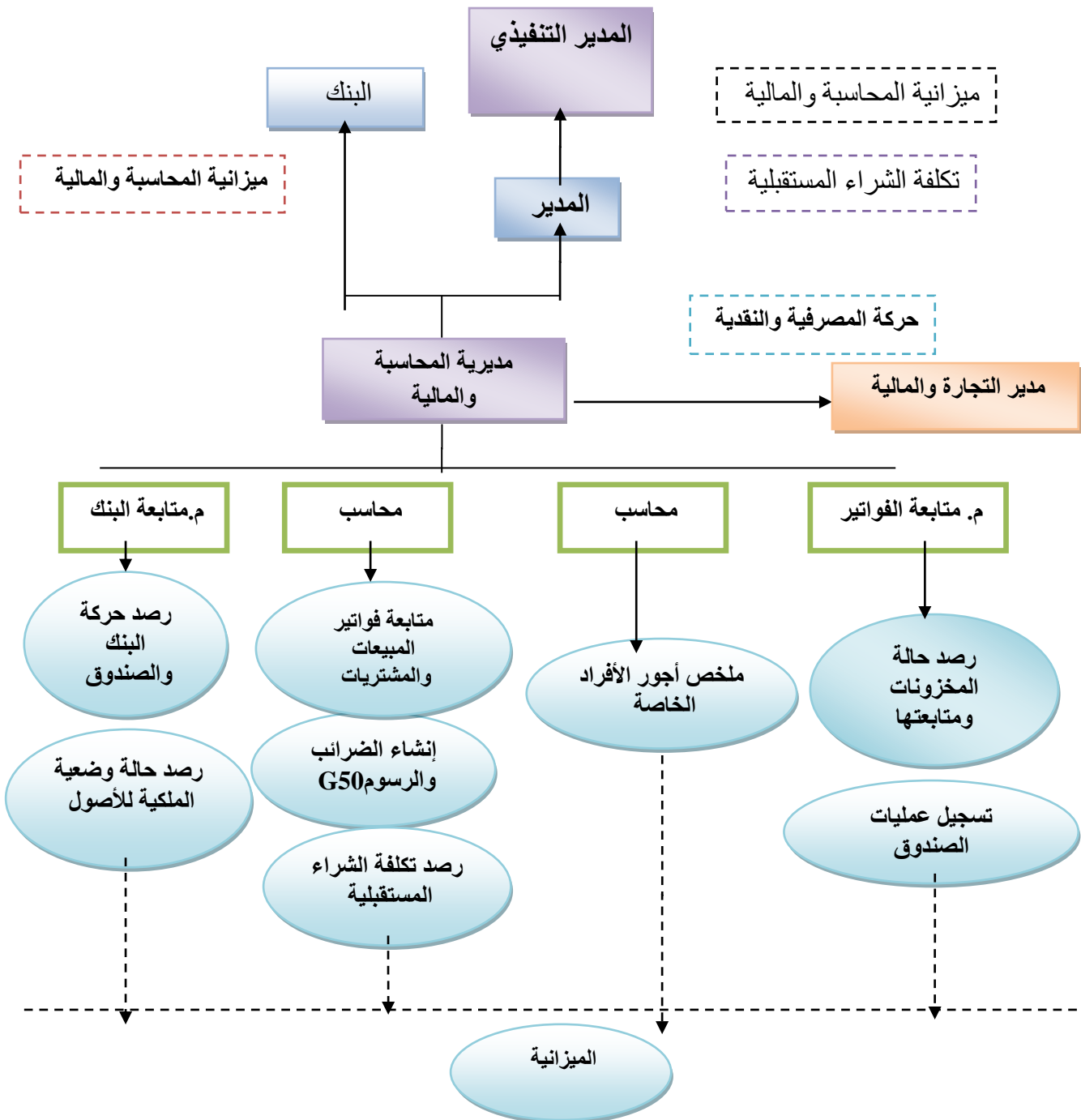
- السهر على تطبيق قانون العمل (قانون التوظيف العمومي 85-59 والقانون 90-11)؛

- المشاركة في إعداد الهيكل التنظيمي للمؤسسة؛

- إعداد و تطبيق بنود الاتفاقية الجماعية و النظام الداخلي

*مديرية مراقبة الجودة : مراقب جودة العمليات مسئول عن حفظ جميع سجلات نماذج الجودة الخاصة بجميع ما سبق ذكره يجب أن يتم طبقاً -بإجراء إدارة الجودة و جميع أعماله تخضع للمراجعة الداخلية للإجراء الرسمى المعتمد لإدارة الجودة نطاق المسؤولية والإشراف تنحصر مسؤولية مراقب جودة العمليات في القيام بأعمال التفتيش على عمليات الانتاج وكذلك في تنفيذ و أداء المهام الموكلة إليه .

الشكل III-2 : الهيكل الوظيفي لمصلحة المحاسبة والمالية



المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية .

1- مراحل إنتاج المنتجات المصنعة:

2-1 المواد الأولية المستهلكة

المواد الأولية:

• النحاس: Cuivre

يعتبر من أولويات الإنتاج بحيث يوجد في جميع المنتجات التامة الصنع الخاصة بكوابل النحاس، ويتم شراءه محليا على شكل بقايا أو مستوردا خاما.

تختلف نوع المنتجات لكوابل النحاس من منتج لآخر وهذا بحسب الجودة والنوعية فنجد عدة أصناف من أصغر قيمة للتحمل الطاقة إلى أكبر قيمة.

• الألمنيوم Aluminium:

يعتبر من أساسيات الإنتاج بالنسبة لكوابل الألمنيوم ويتم شراءه محليا أو مستوردا خاما.

تختلف نوع المنتجات لكوابل الألمنيوم كذلك بحسب الجودة والنوعية كذلك فنجدها من أصغر قيمة للتحمل الطاقة إلى أكبر قيمة .

• المواد واللوازم:

- كلورايد البوليفينيل chlorure de vinyle en chlorure (PVC):

- الغلاف Gainage

- العازل الأبيض Bourrage

- بلاستيك PRS

- البكرات les touret

مراحل الإنتاج

2-خطوات الإنتاج

2-1 مراحل الإنتاج لمنتجات النحاس

في القسم 02 يتم الإنتاج في ثلاث خلايا بحيث تمر جميع المنتجات في أول تصنيعها على هذه الخلايا الصناعية.

أ- خلية الإنتاج:

1. إستخراج المادة الأولية من المخزن والتي تكون على عدة أشكال

2. وضع المادة الأولية النحاس في آلة الضغط التي تكون المادة الأولية وتجعلها على شكل مكعبات.
3. وضع مكعبات النحاس في الفرن (فرن النحاس) الذي تستخرج منه الأسلاك الكهربائية من نوع Ø 17.
4. تلف أسلاك Ø 17 في
5. تأخذ إلى البكرة الدائرية التي تقوم بتحويله إلى أسلاك من نوع Ø 08.

ب- خلية الرسم:

1. وضع الأسلاك Ø 08 في آلة D13 التي تحولها إلى أسلاك Ø03.
2. تلف الأسلاك في حاملات الأسطوانية
3. تأخذ حاملات الأسطوانية إلى آلتين لهم نفس الدور Ø 17 (أ)، و Ø 17 (ب)، هنا نتحصل على منتج نصف مصنع ويتم نقله إلى القسم 01.

ملاحظة:

آلة Z17 (أ) تضبط على قياس 1,34 مم.

آلة Z17 (ب) تضبط على قياس 1,74 مم.

ج- خلية الأسلاك الكهربائية:

1. تصنع المادة الأولية على شكل أنابيب نحاسية أين تمر في الآلة الخاصة بها على حدى.
 2. تمر المادة الأولية في آلة LK 61 (أ) على حدى.
 3. تمر المادة الأولية في آلة LK 37 (أ) على حدى.
 4. تمر المادة الأولية في آلة LK 19 (أ) على حدى.
 5. في الأخير نتحصل من كل مستخرج آلة على منتج نصف مصنع الذي ينقل إلى القسم 01 بالمخزن.
- في القسم 01 الذي يحتوي على المنتج النصف المصنع ومن خلاله يتم تصنيع مختلف أنواع الكابلات النحاسية على عدة أصناف.

د- الكابلات النحاسية المرنة:

يتم إستخراج منتج نصف مصنع من المخزن في القسم 01 بالنسبة للنحاس .

1. يوضع في آلة الرسم XT 24.
2. نتحصل على أسلاك GT 500.
3. يعاد تمريرها في آلة العزل 35+70 رقم 03 و 04، التي تقوم بتركيب المادة العازلة على الأسلاك
4. تمرير الأسلاك في آلة التغليف 90+80
5. تمر هذه الأسلاك بألة التيجان التي تقوم بقطع الأسلاك عند بلوغها طول 100 م.
6. أخيرا نتحصل على منتج تام وينقل إلى المخزن .

هـ- الكابلات النحاسية الجامدة (الأقسام الصغيرة):

بعد إستخراج المنتج نصف المصنع من المخزن نقوم

1. وضع المنتج النص المصنع في آلة الأسلاك GT 630.
2. نمرر الأسلاك مباشرة على آلة العزل 35+70 رقم 01 على 04 التي تقوم بإضافة المادة العازلة على الأسلاك.
3. تضاف على الأسلاك العازلة المعجون العازل الأبيض الذي يقوم بعزل بين سلكين إثنين أو أكثر ويكون ذلك عن طريق آلة العازل الأبيض 90+80.
4. يأتي دور آلة التغليف 90+80 التي تقوم بتغليف هذه الأسلاك.
5. تمر هذه الأسلاك بآلة التيجان التي تقوم بقطع الأسلاك عند بلوغها طول 100م.
6. نأتي بالأسلاك التي مرت
7. يتم الحصول على منتج تام أين ينقل إلى المخزن .

و-الكابلات النحاسية الجامدة (الأقسام الكبيرة):

بعد إستخراج المنتج نصف المصنع من المخزن نقوم

1. وضع المنتج نصف المصنع في آلة العزل 45+90 أو 45+120، التي تقوم بتركيب المادة العازلة على الأسلاك.
2. تمرر الأسلاك في آلة اللف والظفر 2600.
3. إضافة معجون العازل الأبيض الذي يقوم بالفصل بين سلكين أو أكثر عن طريق آلة العازل الأبيض 100+120 أو 150+150 .
4. تمرر مباشرة هذه الأسلاك إلى آلة التغليف 120+100 أو 150+150 حيث تقوم بتغليف الأسلاك .
5. تستعمل على هذه الأسلاك معدات التحكم ومراقبة الجودة بحيث يتم التأكد من إحترام قوانين التصنيع لها.
6. تنقل هذه الأسلاك لوحدة التشغيل والمحاولة أين يتم تجربة تشغيلها لأجل ضمان مصداقيتها.
7. يتم الحصول على المنتج التام أين يتم نقله إلى المخزن.

2-2 مراحل الإنتاج لمنتجات الألمنيوم

في القسم 02 يتم إنتاج المنتج نصف مصنع كمايلي:

1. إستخراج المادة الأولية الألمنيوم من المخزن
2. وضع المادة الأولية في آلي D 13 (أ)، و D 13 (ب).
3. يتم مرور المادة الأولية مباشرة إلى قسم الإستقبال .
4. تحول مباشرة المادة الأولية إلى الآلة الأنبوبية التي تجعل من المادة الأولية على شكل أنابيب ألمنيوم Ø 16.
5. يصبح لدينا منتج نصف مصنع أين يتم نقله إلى القسم 01 بمخزن المنتجات نصف المصنعة.

في القسم 01 الذي يحتوي على المنتجات نصف المصنعة يتم إستخراجها لتحول إلى:

1. وضع المنتج نصف مصنع الذي هو على شكل أنابيب الألمنيوم Ø 16 في آلة العزل 45+90 أو 45+120، التي تقوم بإضافة المادة العازلة .
2. تمرر الأسلاك في آلة اللف والظفر 2600.
3. تستعمل على هذه الأسلاك معدات التحكم ومراقبة الجودة بحيث يتم التأكد من إحترام قوانين التصنيع لها.
4. تنقل هذه الأسلاك لوحدة التشغيل والمحاولة أين يتم تجربة تشغيلها لأجل ضمان مصداقيتها. يتم الحصول على المنتج التام أين يتم نقله إلى المخزن.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية في مؤسسة CSB :

تقوم مؤسسة CSB بإعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي كم يتم تقييم عناصر الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي، وكذلك الاعتبارات الاقتصادية ووفقا لحاجات المسيرين والمساهمين للمساعدة في اتخاذ القرار، من ناحية ومن ناحية أخرى مصلحة الضرائب .

المطلب الأول : معالجة البيانات لإعداد القوائم المالية

بعد تدفق البيانات من مختلف المصالح المديرية يتم جمعها وترتيبها وتصنيفها ومقارنتها ومعالجتها وفق برنامج إلكتروني لتسجيل البيانات والمعلومات الناتجة عن مختلف المعاملات الداخلية والخارجية .

*السجلات التي تقوم بها المؤسسة لإعداد القوائم المالية :

-التسجيل في سجل اليومية .

-ترحيل من سجل اليومية إلى دفتر الأستاذ .

-تحضير ميزان مراجعة قبل الجرد بالمجاميع والأرصدة .

-تحضير قيود الإقفال في سجل اليومية وترحيلها إلى دفتر الأستاذ لإظهارها نتائج الحسابات الختامية .

-تحضير الكشوفات والقوائم المالية .

1- التسجيل في سجل اليومية : يكون التسجيل في المؤسسة عن طريق برنامج إلكتروني مثبت في الحاسوب وتسجيل كل العمليات المحاسبية في دفتر اليومية وفق القيد المزدوج .

*معالجة المحاسبية للمشتريات : يتم تسجيل المشتريات إنطلاقا من وثيقتين أساسيتين :

- نسخة من طلبية الشراء من طرف المديرية التجارية حيث يتم توجيه نسخة منها إلى الدائرة المحاسبية .

- نسخة من الوصل الدفع المعد من طرف مصلحة الخزينة لصالح المورد المعني .

بعد الإستلام فاتورة الشراء يتم ارسال إلى مصلحة المحاسبة حيث يتم المقارنة الفاتورة مع الطلبية وسند إدخال وفي حال تطابق هذه الوثائق يقوم المحاسب بتسجيل الفاتورة وعملية ادخال المواد إلى المخازن وفق القيد الأتيين :

جدول رقم III-1-1 عملية شراء المادة الأولية

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين	التاريخ	دائن	مدين
	xxxx	مشتريات مواد الأولية		381
	xxxx	رسم على القيمة المضافة المحصل		445
xxxx		موردو المخزون والخدمات	401	
		تسجيل شراء الفاتورة رقم		
xxxx		مواد اولية ولوازم		31
	xxxx	مشتريات مواد الأولية	381	
		سند ادخال رقم		

*المعالجة المحاسبية للمبيعات :تسجل المؤسسة مبيعاتها انطلاقا من وثيقتين تصل إلى دائرة المحاسبية من مصطلحتين مختلفتين :

- فاتورة المبيعات والمعدة من طرف المصلحة التجارية بالمؤسسة إنطلاقا من طلبية الزبون .

- سند إخراج المنتجات المعد من طرف مصلحة التخزين .

ويتم تسجيل عملية البيع وفق الطريقة الآتية :

الجدول III-2-عملية بيع البضائع

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائ	مدين	التاريخ	دائن	مدين
ن	ن			ن
xxxx	xxxx	الزبائن		411
xxxx		مبيعات البضائع x	700	
xxxx		رسم على القيمة المضافة قابل للإسترجاع	4451	
		فاتورة بيع رقم		
xxxx		مشتريات سلع المبيعة		600
xxxx		البضائع	30	
		وصل إخراج رقم		

يتم تسجيل قيمة البضائع بتكلفة شراء أما قيمة مبيعات فتكون بكلفة البيع.

* معالجة المحاسبية للعمليات الأخرى: تعالج العمليات المختلفة التي تتكرر مرات قليلة خلال السنة كمصاريف المختلفة التي تخص فواتير الكهرباء, الغاز, الماء, أقساط التأمين إلخ.

2- ترحيل من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ

فيما يخص الترحيل إلى دفتر الأستاذ فإن البرنامج يقوم بوضع الأرصدة تلقائيا .

3- التسجيل في ميزان المراجعة قبل الجرد : بعد معرفة أرصدة الحسابات نستطيع الآن نقل هذه الأرصدة إلى ميزان المراجعة حيث نجده يتكون من أربعة أعمدة . كما هو موضح بشكل مصغر .

جدول III-3 ميوان المراجعة

رقم الحساب	اسم الحساب	ارصدة مدينة	ارصدة دائنة

4-ميزان مراجعة بعد الجرد : تقوم المؤسسة بإعداد ميزان مراجعة بعد الجرد بجملة من الإجراءات في حالة اعتمادها على ميزان المراجعة قبل الجرد لتحديد النتيجة (كقيود التسوية) , تصحيح الأخطاء إحصاء أصول المؤسسة مقارنة بما هو مسجل محاسبيا وذلك بمجرد الإنتهاء من التسجيل المحاسبي N/12/31. لأن هذا الأخير يعتبر أداة للرقابة والتأكد من صحة المعلومات والحسابات ومن خلاله نقوم بخطوة أخرى وتتمثل في اعداد الكشوفات القوائم المالية .

المطلب الثاني : عرض مخرجات النظام المحاسبي (القوائم المالية):

مؤسسة كابلوري كغيرها من المؤسسات الاقتصادية مجبرة على العمل بالمحاسبة العامة (المحاسبة المالية) ومسك كل الدفاتر المحاسبية وبالتالي إنتاج القوائم المالية وفق ماينص عليه النظام المحاسبي المالي , التي تساعد في عملية اتخاذ القرارات وتشمل كلا من الميزانية , حساب النتائج , جدول تدفقات النقدية , تغيرات في رأس المال , الملاحق .

1- الميزانية : يتم اعداد الميزانية في نهاية كل دورة مالية بعد الإنتهاء من عملية الجرد حسب القانون النظام المحاسبي المالي (القانون رقم 07-11 المؤرخ 25/11/2007) والقانون التجاري (الأمر رقم 96-27 المؤرخ في 9/12/1996) . كما موضح في الجدول التالي

جدول III-4 عناصر الميزانية

* جانب الأصول

2014	20015	2015	2015	الأصول
صافي	صافي	مخصصات الإهلاك وخسائر القيمة	المبلغ الإجمالي	
				الأصول غير الجارية
				فارق بين الإقتناء - المنتج الإيجابي أو السلبي
1 861 986.41	9 909 572.27	1 404 816.83	11 314 389.10	تثبيتات معنوية
2 221 446 895.49	2 906 774 043.97	347 513 767.18	3 254 287 811.15	تثبيتات العينية
				الأراضي
767.41 245 286	618 831 217.41		618 831 217.41	المباني
1 935 201 128.08	2 287 942 826.56	347 513 767.18	2 635 456 593.74	تثبيتات العينية الأخرى
				تثبيتات ممنوح إمتيازها
803 697 267.29	981 578 831.24		981 578 831.24	تثبيتات يجري إنجازها
6 114 000.00	5800 000.00		5800 000.00	تثبيتات مالية
				سندات موضوعة موضع معادلة
3 400 000.00	3 400 000.00		3 400 000.00	مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقه بها
				سندات أخرى مثبتة
2 714 000.00	2 400 000.00		2 400 000.00	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
				ضرائب مؤجلة على الأصل
3 033 120 149.19	3 904 062 447.48	348 918 584.01	4 252 981 031.49	مجموع أصول غير الجارية
				أصول الجارية
689 011 819.67	1 189 055 942.69		1 189 055 942.69	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
				حسابات دائنة وحسابات مماثلة
422 406 593.87	1 088 107 273.94		1 088 107 273.94	الزبائن
162 838 789.64	318 989 527.04		318 989 527.04	مدينون آخرون

87 170 776.60	103 581 607.01		103 581 607.01	ضرائب وما شبهها
				حسابات دائنة أخرى وخدمات مماثلة
				الموجودات وما شبهها
				الأموال الموظفة وأصول المالية الجارية الأخرى
	12 184 873.63		12 184 873.63	الخزينة
1 385 986 668.03	2 711 919 224.31		2 711 919 224.31	مجموع أصول الجارية
4 419 106 817.22	6 615 981 671.79	348 918 584.01	6 964 900 255.80	مجموع العام للأصول

جانب الخصوم

جدول III-5 ميزانية (جانب الخصوم)

2014	2015	الخصوم
		رؤوس الأموال الخاصة
102 400 000.00	102 400 000.00	رأس المال تم إصداره
		رأس المال غير المستعان به
		علاوات واحتياطات - احتياطات المدمجة (1)
		فوارق إعادة التقييم
		فارق المعادلة (1)
40 538 579.49	4 629 163.37	نتيجة الصافية - نتيجة صافية حصة المجمع (1)
-42 150 408.67	-1 611 829.18	رؤوس الأموال خاصة الأخرى - ترحيل من جديد
		حصة الشركة المدمجة (1)
		حصة ذوي الأقلية (1)
100 788 170.82	105 417 334.19	المجموع (أ)
		الخصوم غير جارية
1 802 126 087.31	2 113 752 401.36	قروض وديون مالية
		ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)

		ديون أخرى غير جارية
		مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقة
1 802 126 087.31	2113 752 401.36	مجموع الخصوم غير الجارية (ب)
		الخصوم الجارية
544 156 176.46	858 095 747.39	موردون وحسابات الملحقة
2 878 014.71	5 425 768.61	ضرائب
759 985 828.32	936 206 597.87	ديون أخرى
1 209 172 539.60	2 597 083 840.37	خزينة الخصوم
2 516 192 559.09	4 396 811 936.24	خزينة الخصوم
4 419 106 817.22	6 615 981 671.79	المجموع العام للخصوم

المصدر: أنظر (الملحق رقم 1) مصلحة المحاسبة والمالية الميزانية المالية سنة 2015 .

الأصول = الخصوم

*نتيجة الدورة: نتيجة المالية (الربح أو الخسارة) التي توصلت إليها المؤسسة بعد القيام بنشاط الاقتصادي خلال دورة معينة .

- حساب النتيجة الاقتصادية = الاصول - الخصوم .

*ميزانية المؤسسة محل الدراسة : نتيجة الصافية سنة 2014 كانت 40 538 579.49

وأما في سنة 2015 629 163.37 .

تراجع في قيمة الأرباح المؤسسة وراجع ذلك إلى زيادة قيمة القروض على المؤسسة وكذلك مديونية حقوق الزبائن ,مما أدى إلى زيادة الأعباء والتي هي الأخير تأثر على نتيجة الصافية بالنقصان .

2- حساب النتائج :

جدول III-6 جدول حساب النتائج

2014		2015		الإسم
دائن	مدين	دائن	مدين	
2 095 940 635.37		3 680 384 836.16		مبيعات السلع
23 613 000.00		15 000 000.00		مبيعات منتجات تامة
				خدمات مقدمة أخرى
				مبيعات الدراسات
				منتجات النشاطات الملحقة
				تخفيضات ,حسومات ومرتجعات ممنوحة
2 119 553 635.37		3 695 384 836.16		رقم أعمال الصافي
		30 948 174.50		إنتاج مخزن أو غير مخزن
				إنتاج تجهيز
				إعانات الإستغلال
2 119 553 635.37		3 726 333 010.66		إنتاج السنة المالية (1)
				مشتريات السلع المباعة
	1 426 948 066.64		2 622 982 220.54	مواد أولية
	289 708 671.82		413 907 065.03	تموينات أخرى
				تغيرات المخزون
				مشتريات الدراسات وخدمات المقدمة
	23 174 451.37		25 959 643.55	مصاريف ملحقة بالشراء
				تخفيض ,حسم ,مرتجع مكتسب على مشتريات
				التقاول العام
	4 658 000.00		11 605 932.28	الإيجارات
	4 124 377.54		7 707 048.40	صيانة ,التصليحات والرعاية
	2 960 281.42		4 368 695.02	أقساط التأمينات
				العاملون الخارجيون عن المؤسسة
	698 000.00		1 723 000.00	أجور الوسطاء والاتعاب
	8 042 431.62		5 796 251.82	الإشهار
	7 490 819.86		31 904 119.78	التنقلات والمهمات و الاستقبالات

	22 279 561.02		54 166 962.60	خدمات خرجية أخرى
				تخفيضات, الحسومات والمرتجة من الخدمات
	1 790 114 661.29		3 180 120 939.02	إستهلاك السنة المالية (2)
329 438 974.08		546 212 071.64		القيمة المضافة عن الإستغلال(1-2)
	95 184 617.33		246 089 560.23	أعباء المستخدمين
	104 000.00		11 000.00	الضرائب ورسوم والمدفوعات وماشبهه
234 150 356.75		300 111 511.41		الفائض الإجمالي عن الإستغلال (4)
4 413 025.01		15 132 292.76		المنتجات العملياتية أخرى
	2 808 685.56		285 650.09	الأعباء العملياتية الأخرى
	64 108 728.33		135 179 898.00	المخصصات للإهلاك والمؤونات
				استثناء عن خسائر القيمة والمؤونة
171 645 967.87		179 778 256.08		النتيجة العملياتية (5)
		1 488 711.08		المنتجات المالية
	131 107 388.38		176 076 010.15	الأعباء المالية
	131 107 388.38		174 587 299.07	النتيجة المالية ((6)
40 538 579.49		5 190 957.01		النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)
				العناصر الغير عادية - المنتجات (*)
			561 793.64	العناصر الغير عادية - الأعباء (*)
			561 793.64	النتيجة الغير العادية
				الضرائب واجب دفعها على النتائج
				الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية
40 538 579.49		4 629 163.37		صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: أنظر (الملحق رقم2) مصلحة المحاسبة والمالية الميزانية المالية سنة 2015.

خاتمة

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي " دراسة حالة مؤسسة كوابل سيدي بن ذهبية ", معالجة إشكالية البحث تدور حول عرض القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية، من خلال الفصول الثلاثة لهذه المذكرة، وانطلاقاً من الفرضيات الأساسية .

إن تطبيق الجزائر لسياسة الاقتصاد الموجه، جعل المعنيين بأمور المالية في البلاد يقومون بتصميم المخطط المحاسبي الوطني، إلا أن هيكله ومضمون هذا الأخير لم يكن في احتياجات المستثمرين الأجانب الذين يسعون إلى اتخاذ قرارات سليمة عند الخوض في عملية الاستثمار .

ومع التوجه نحو الانفتاحاالاقتصادي وتبني اقتصاد السوق في الجزائر ظهرت ضرورة خلق محيط خصب يتأقلم مع متطلبات الأسواق الدولية والمنافسة لجلب المستثمرين الأجانب، وكخطوة أساسية لتوفير مرجع محاسبي ملائم من شأنه أن يولد لديهم تحفيزات للمبادرة على الاستثمار، ومن هذا المنطلق فإن تصميم مرجع محاسبي جديد يعتمد على أسس ومبادئ المرجع الدولي أصبح حتمية لا مفر منها .

ولقد قامت الجزائر في سياق تطبيق هذه المعايير بتبني النظام المحاسبي المالي، الذي دخل حيز التطبيق منذ بداية سنة 2010 هذا النظام المتوافق إلى حد كبير مع المعايير المحاسبية الدولية، من المؤكد أنه يحمل انعكسات ناتجة عن التقييم والتسجيل المحاسبي، وهو ينعكس تأثيره على جوانب المرتبطة بالمحاسبة، والمتمثلة أساساً في المؤسسات باعتبارها قاعدة تطبيق المعايير الجديدة والنظام الجبائي المرتبط ارتباطاً وثيق بالنظام المحاسبي، بالإضافة إلى ممارسة مهنة المحاسبة وتعليمها، وهو ما يجعل من الضروري العمل على تكييف البيئة التي تشمل هذه الجوانب مع متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي ، وحتى تتم الاستفادة من المزايا التي يوفرها هذا الأخير وطنياً ودولياً، وما لذلك من أهمية في تحقيق توافق البيئة المحاسبية في الجزائر مع البيئة المحاسبية الدولية .

من خلال الفصول الثلاثة لهذه الدراسة وانطلاقاً من الفروض الأساسية، يمكن عرض نتائج الفروض، نتائج هذه الدراسة، التوصيات المقدمة وأفاق البحث كما يلي :

نتائج اختيار الفروض

انطلاقاً من طريقة المعالجة التي اعتمدها الطالب والتي جمعت بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى، توصل الطالب أثناء اختيار الفروض إلى نتائج التالية:

بخصوص الفرضية الأولى: التي تنص على أن النظام المحاسبي المالي الجديد يعتبر نتيجة لتطور المحاسبة فقد تحققت، وذلك من خلال تطور المحاسبة عبر الزمن حتى ظهور المعايير المحاسبية الدولية، ومن ذلك تبني الجزائر النظام المحاسبي المالي من خلال المعايير المحاسبية الدولية.

أما بخصوص الفرضية الثانية: المتعلقة بطبيعة المخطط المحاسبي الوطني الذي أصبح لا يستجيب لمتطلبات التوجه الجديد نحو إقتصاد السوق, فقد تحققت أيضا فمن خلال الدراسة السابق توصلنا إلى ضرورة تغيير هذا المخطط الذي ساد لمدة 34 سنة, وأصبح لايفي بمتطلبات واحتياجات المؤسسات المحلية منها والأجنبية, نتيجة القصور الذي يعاني منه مختلف جوانبه, ابتداء من المبادئ التي تقوم عليها ووصولاً إلى القوائم المالية التي تقمها , مروراً بإطار الهيكل والمصطلحات وقواعد التقييم والتسجيل التي يفترضها. وذلك ما تم بالفعل, حيث تم تبني النظام المحاسبي المالي يستند إلى المعايير المحاسبية الدولية وذلك بهدف توفيق وتقريب الممارسة المحاسبية الدولية.

أما بخصوص الفرضية الثالثة: المتعلقة بإعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي على القواعد وأسس محاسبية دقيقة وكفاءات مكونة ومتخصصة, يتم على قواعد ومعايير متعارف عليها مسبقاً. وذلك في ظل تبني النظام المحاسبي يعتمد أساساً على المعايير يجعلها تستفيد من النتائج الإيجابية المتوصل إليها من تطبيق ذلك النظام ونحاول استبعاد الممارسات السلبية الملاحظة وتكييف قواعده مع متطلبات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

أما بخصوص الفرضية الرابعة: المتعلقة بكون النظام المحاسبي المالي يستند إلى المعايير المحاسبية الدولية, وأنه يسمح بتلبية احتياجات مختلفة مستعمليه من المعلومات المحاسبية والمالية. والمقصود بالكشوف المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية وتتمثل من خلال النظام المحاسبي المالي أربع كشوفات مالية وملاحق. فقد تحققت أيضاً, فالنظام المحاسبي المالي ورغم وجود بعض الفوارق إلا أنه يتوافق إلى حد كبير مع المعايير المحاسبية الدولية, لأنه يعتمد على الإطار التصوري لمجلس معايير المحاسبة الدولية, وهذا من شأنه تسهيل قراءة القوائم المالية من طرف المستعملين المحليين والأجانب للمعلومات المحاسبية والمالية, وتمكين المؤسسات الاقتصادية الوطنية من تقديم معلومات محاسبية ومالية ذات نوعية وأكثر شفافية.

عرض نتائج الدراسة

من خلال هذا البحث نستخلص النتائج التالية:

- مخطط المحاسبي الوطني أصبح لا يستجيب لاحتياجات المرتقبة منه نظراً للمستندات والتحويلات العميقة التي تعرفها الجزائر على الصعيد الاقتصادي, السياسي, والاجتماعي, والتي كان لها أثر بالغ على واقع المؤسسة الجزائرية ومحيطها الذي تعمل فيه, ولذلك أصبح إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر أمر حتمي .
- تعمل المعايير المحاسبية الدولية على خدمة المستثمرين, وإعطاء نظرة عن وضعية المالية الحقيقية للمؤسسة تسمح لها باتخاذ القرارات.

- التزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية والسياسات المحاسبية المستخدمة في إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي "بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المؤسسات في الجزائر من خلال الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية لاختلاف طبيعة هذه المؤسسات (وطنية, شركة لها قيم مسعرة في البورصة, أجنبية ومتعددة الجنسيات), وهذا يؤكد اتفاق عينة الدراسة على الالتزام بالإفصاح عن هذه السياسات ضمن قوائمها المالية بشكل يضمن لمستخدمي القوائم المالية إمكانية مقارنة القوائم المالية لنفس المؤسسة المطبقة أو بين مختلف المؤسسات .

التوصيات

من خلال دراستنا للجوانب متعددة لهذا الموضوع, يمكننا الخروج بجملة من التوصيات والاقتراحات :

- ضرورة تكييف الإطار القانوني والتشريعي مع المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي؛
- ضرورة التواصل مع التطورات والمستجدات التي تأتي بها المعايير والشروحات الجديدة التي تصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي, وتكييف النظام المحاسبي المالي معها؛
- على المؤسسات تكييف أنظمة معلوماتها المحاسبية؛
- العمل على تطوير بورصة الجزائر وتفعيل دورها في تمويل المؤسسات والانضمام إلى مختلف الهيئات الدولية مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية والمنظمة الدولية لهيئات تداول الأوراق المالية؛
- منح فرص أكثر ومحال تدخل أوسع للخبراء المحاسبين الجزائريين في عملية وضع وتطوير المعايير والإجراءات المحاسبية؛

أفاق البحث

بعد دراستنا لهذا الموضوع, عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي , وذلك بالتطرق للمواضيع المتعلقة ب:

- دور النظام المحاسبي المالي في الحد من التلاعبات المالية؛
- تكييف النظام المحاسبي المالي مع النظام الجبائي الجزائري؛
- مدى إلتزام المؤسسات بمستوى الإفصاح ضمن ملحق كأحد عناصر القوائم المالية؛
- قياس مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات ؛

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية

1- الكتب

- 1- أمين السيد لطفي, المحاسبة الدولية للشركات المتعددة الجنسيات, دار الجامعة للنشر, الإسكندرية, مصر 2009.
- 2- أمين السيد أحمد لطفي, اعداد القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية, دار نشر الثقافة, محرم بك, الإسكندرية' مصر 2008.
- 3- اسماعيل احمد عنصر, أصول المحاسبة المالية, الدار الجامعية, القاهرة, مصر 2009.
- 4- بن ربيعة حنيفة, الواضح في المحاسبة المالية وفق IAS/IFRS, ج 1 هومة , الجزائر, 2010.
- 5- جمال لعشيشي, محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي, متيجة للطباعة, براق, الجزائر 2010.
- 6- خالد جمال الجعرات, معايير التقارير المالية الدولية, إثراء للنشر والتوزيع, عمان 2008.
- 7- دونالد كيري جيري, ويجانت, المحاسبة المتوسطة ج 1, تعريب أحمد حامد حجاج, دار الربيع للنشر الرياض, العربية السعودية, 2005.
- 8- دونالد كيسو, جيري ويجانت, المحاسبة المتوسطة, ترجمة كمال الدين سعيد, ج 2, دار المريخ للنشر ط 2 , الرياض 1988.
- 9- رضوان محمد الفقاني, مبادئ المحاسبة وتطبيقها, ج 1, دار الصفاء للنشر وتوزيع, طبعة السادسة, عمان, الأردن, بدون سنة نشر .
- 10- رضوان حلوة حنان, مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري التطبيقات العلمية, دار وائل للنشر الأردن, ط 2, 2009.
- 11- سعد حاييد العامدي, المحاسبة الدولية, منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها, ط 1, دار المناهج للنشر والتوزيع, عمان 2010.
- 12- شعيب شنوف, محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية, دار النشر مكتبة الشركة الجزائرية بوداود, الجزائر, العاصمة, الجزائر 2008.
- 13- طارق عبد العال حماد, التقارير المالية, أسس الاعداد والعرض والتحليل, دار الجامعة, الإسكندرية, مصر 2002.
- 14- طارق عبد العال حماد, التقارير المالية, أسس الاعداد والعرض والتحليل وفق لأحداث الإصدارات والتعديلات في المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية والبريطانيا والعربية المصرية, دار الجامعة مصر, 2000.

- 15- عبد الرحمان العطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر، جيطال بيج بوغريج، الجزائر 2009.
- 16- فالتر ميغس، روبرت ميغس، المحاسبة المالية، الترجمة وتعريب وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، بدون سنة نشر.
- 17- محمد أبو نصر، جمعة حميدات، معايير المحاسبي، الإبلاغ المالي الدولي، الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان الأردن 2008.
- 18- محمد لمبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وإنعكاساتها على الدول العربية ط1، إيتراء للطباعة ونشر والتوزيع مصر 2005.
- 19- محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر، ط2، عمان، الأردن، بدون سنة نشر.
- 20- مسعود، د. صديقي، المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر 2014.
- 21- هادي رضا صفار، مبادئ المحاسبة المالية والاعتراف والإفصاح في التقارير المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2009.
- 22- هومة جمعة، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبي الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، مصر، 2010.
- 23- وليد ناجي الحياي، أصول المحاسبة المالية من المنشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.
- 24- يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله حالس، المحاسبة الدولية مع تطبيق المحاسبة الدولية، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1 2002.

2- البحوث الجامعية (مذكرات وأطروحات)

- 1- بكطاش فتيحة، دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العمولة (حالة الجزائر) أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم التسيير، جامعة الجزائر.
- 2- بكيجل عبد القادر، أهمية تطبيق المعايير المحاسبية، والمعلومة المالية IAS/IFRS، في الجزائر في ظل الشركة مع الإتحاد الأوروبي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص المالية والمحاسبة، جامعة الشلف 2008.

3-فايز زهدي أنشولوتي، مدى دلالة القوائم المالية كأداة لإفصاح عن معلومات الضرورية اللازمة لمستخدمين القوائم المالية، رسالة مقدمة بكلية التجارة، استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في محاسبة التمويل، الجامعة الإسلامية، بغزة، فلسطين 2005.

4-يوسف سعدين، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر 2009.

3- مقالات- تقارير – دراسات- ملتقيات

1-جير إبراهيم الداعور، محمد نواف عابد، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على الأسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة، في السوق فلسطين لأوراق المالية، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد السابع عاشر العدد الأول، جانفي 2009.

2-رحال ناصر، عوادي مصطفى، المعالجة المحاسبية الأصول الثابتة حسب النظام المحاسبي المالي جديد ملتقى الدولي الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية IAS/IFRS، البليدة أكتوبر 2009.

3-سعد بوراوي، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي جديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية موضوع المداخلة "أسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي، جامعة الوادي، الجزائر 17-18 جانفي 2010.

4-عبد الناصر السيد أحمد، أهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقديم السيولة وجود الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الإئتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان، مجلة الشرق الأوسط الدراسات العليا، فلسطين، جانفي 2008.

5-عقاري مصطفى، المعيار المحاسبي الأول عرض القوائم المالية، مجلة الباحث اقتصادية، وإدارية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر بسكرة، العدد 1، جوان 2007.

6-علي يوسف، دورة ضمن فعاليات العلمية لمعايير الإعداد التقارير المالية IAS 08، هيئة الأسواق المالية وجمعية المحاسبين السوريين 2009.

7-عمورة جمال، المعالجة المحاسبية للمخزونات وكيفية تقييمها (دراسة مقارنة بين المعايير المحاسبية الدولية والمخطط العام والنظام المحاسبي المالي (IAS/IFRS) (PCG/SCF)، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير الدولية المحاسبية، المركز الجامعي بالوادي 17-18 جانفي 2010.

8-عمورة جمال الإهتلاك وتدهور القيم الثببتات في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد، ملتقى حول الإطار المفاهيمي المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية IAS/IFRS، البليدة 13-15 أكتوبر 2009.

9-قورين حاج قويدر, مقال بعنوان أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة الوحدة المحاسبية في ظل التكنولوجيا المعلومات مجلة الباحث العدد 10, 2012.

10-لعري محمد, المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة, ملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي المحاسبي المالي الجديد, وأليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS, البليدة 13-15 أكتوبر 2009.

11-مداخلة د, ناصر مراد ملتقى الدولي الأول, حول النظام المحاسبي المالي جديد في ظل المعايير المحاسبية مركز الجامعي بالوادي 17-18 جانفي 2010.

12- مداني بلغيث, تسيير انتقال نحو NSCF, ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير, بجامعة الوادي الجزائر, حول موضوع NSCF, في ظل المعايير الدولية, تجارب تطبيقات وأفاق, يومي 17-18 جانفي 2010.

4- أوامر – قوانين-مواثيق- مراسيم وقرارات

1-القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي, الصادر في 25 نوفمبر 2007.

2-القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008.

3- المرسوم التنفيذي رقم 08/156 المؤرخ في 26/05/2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07 (44 مادة).

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الفرنسية

1- الكتب

1-françois nehin et autre : normes IFRS et PME paris 2004.

2-hervé pateaux . préparer le passage aux normes IAS/ IFRS.édition Comundi.2005 .

3-jean . françois robert. François méchin . hervé pateaux normes IFRS et PME dumend.
Edition d'amond paris 2014 .

4-robert robert ; normes international de comptabilité et d'information fianancie. Edition
d'amond paris 2006.

5-stéphan stéphan . IAS /IFRS : les normes unternationals d'information fianancie édition
gualimé paris 2006.

الملاحق

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

R.C.	10B0783060
N.I.F	001027229001845
A.I.	27220103098

Désignation de l'entreprise : SARL GISB
 Activité : Fabrication de Fils Machine Cuivre et aluminium, Fils et ca
 Adresse : ZONE D'ACTIVITE MASRA

Exercice du 01/01/2015 au 31/12/2015

BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2010)

ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	11 314 389,10	1 404 816,83	9 909 572,27	1 861 986,41
Immobilisations corporelles	3 254 287 811,15	347 513 767,18	2 906 774 043,97	2 221 446 895,49
Terrains				
Bâtiments	618 831 217,41		618 831 217,41	286 245 767,41
Autres immobilisations corporelles	2 635 456 593,74	347 513 767,18	2 287 942 826,56	1 935 201 128,08
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours	981 578 831,24		981 578 831,24	803 697 267,29
Immobilisations financières	5 800 000,00		5 800 000,00	6 114 000,00
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées	3 400 000,00		3 400 000,00	3 400 000,00
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	2 400 000,00		2 400 000,00	2 714 000,00
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	4 252 981 031,49	348 918 584,01	3 904 062 447,48	3 033 120 149,19
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	1 189 055 942,69		1 189 055 942,69	689 011 819,67
Créances et emplois assimilés				
Clients	1 088 107 273,94		1 088 107 273,94	422 406 593,87
Autres débiteurs	318 989 527,04		318 989 527,04	162 838 789,64
Impôts et assimilés	103 581 607,01		103 581 607,01	87 170 776,60
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	12 184 873,63		12 184 873,63	24 558 688,25
TOTAL ACTIF COURANT	2 711 919 224,31		2 711 919 224,31	1 385 986 668,03
TOTAL GENERAL ACTIF	6 964 900 255,80	348 918 584,01	6 615 981 671,79	4 419 106 817,22

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

R.C.	10B0783060
N.I.F	001027229001845
A.I.	27220103098

Désignation de l'entreprise	: SARL GISB
Activité	: Fabrication de Fils Machine Cuivre et aluminium, Fils et ca
Adresse	: ZONE D'ACTIVITE MASRA

Exercice du	01/01/2015	au	31/12/2015
-------------	------------	----	------------

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N-1
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	102 400 000,00	102 400 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées(1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	4 629 163,37	40 538 579,49
Autres capitaux propres - Report à nouveau	-1 611 829,18	-42 150 408,67
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	105 417 334,19	100 788 170,82
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières	2 113 752 401,36	1 802 126 087,31
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	2 113 752 401,36	1 802 126 087,31
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	858 095 747,39	544 156 176,46
Impôts	5 425 768,61	2 878 014,71
Autres dettes	936 206 579,87	759 985 828,32
Trésorerie Passif	2 597 083 840,37	1 209 172 539,60
TOTAL III	4 396 811 936,24	2 516 192 559,09
TOTAL PASSIF (I+II+III)	6 615 981 671,79	4 419 106 817,22

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 2 جدول حساب النتائج

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

R.C.	10B0783060
N.I.F	001027229001845
A.I.	27220103098

Désignation de l'entreprise : SARL GISB
 Activité : Fabrication de Fils Machine Cuivre et aluminium, Fils et ca
 Adresse : ZONE D'ACTIVITE MASRA

Exercice du 01/01/2015 au 31/12/2015

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Production vendue	Produits fabriqués	3 680 384 836,16		2 095 940 635,37
	Prestations de services	15 000 000,00		23 613 000,00
	Vente de travaux			
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		3 695 384 836,16		2 119 553 635,37
Production stockée ou destockée		30 948 174,50		
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		3 726 333 010,66		2 119 553 635,37
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	2 622 982 220,54		1 426 948 066,64	
Autres approvisionnements	413 907 065,03		289 708 671,82	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	25 959 643,55		23 174 451,37	
Rabais, remise, ristournes obtenus sur achats				
Services extérieurs	Sous-traitance générale		30 000,00	
	Locations	11 605 932,28	4 658 000,00	
	Entretien, réparations et maintenance	7 707 048,40	4 124 377,54	
	Primes d'assurances	4 368 695,02	2 960 281,42	
	Personnel extérieur à l'entreprise			
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	1 723 000,00	698 000,00	
	Publicité	5 796 251,82	8 042 431,62	
Déplacement, missions et réceptions	31 904 119,78	7 490 819,86		
Autres services	54 166 962,60		22 279 561,02	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	3 180 120 939,02		1 790 114 661,29	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		546 212 071,64		329 438 974,08
Charges de personnel	246 089 560,23		95 184 617,33	
Impôts et taxes et versements assimilés	11 000,00		104 000,00	
IV-Excédent brut d'exploitation		300 111 511,41		234 150 356,75

IMPRIME DESTINEE A L'ADMINISTRATION

Autres produits opérationnels		15 132 292,76		4 413 025,01
Autres charges opérationnelles	285 650,09		2 808 685,56	
Dotations aux amortissements	135 179 898,00		64 108 728,33	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		179 778 256,08		171 645 967,87
Produits financiers		1 488 711,08		
Charges financières	176 076 010,15		131 107 388,38	
VI-Résultat financier	174 587 299,07		131 107 388,38	
VII-Résultat ordinaires(V+VI)		5 190 957,01		40 538 579,49
Eléments extraordinaires(produits) (*)				
Eléments extraordinaires(Charges) (*)	561 793,64			
VIII-Résultat extraordinaire	561 793,64			
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés(variations) sur résultats				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		4 629 163,37		40 538 579,49

(*) A détailler sur l'état annexe à joindre.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

R.C.	10B0783060
N.I.F	001027229001845
A.I.	27220103098

Désignation de l'entreprise : SARL GISB
 Activité : Fabrication de Fils Machine Cuivre et aluminium, Fils et ca
 Adresse : ZONE D'ACTIVITE MASRA

Exercice du 01/01/2015 au 31/12/2015

3/ Charges de Personnel, Impôts, taxes et versements assimilés, autres services :

Rubrique	Montants
Autres services	
Charges locatives et charges de copropriété	
Etudes et recherches	735 000,00
Documentation et divers	
Transports et biens et transport collectif du personnel	4 765 050,00
Frais postaux et de télécommunications	3 129 713,38
Services bancaires et assimilés	42 385 619,22
Cotisations et divers	3 151 580,00
TOTAL (1)	54 166 962,60
Charges de Personnel	
Rémunérations du personnel	217 659 858,07
Rémunérations de l'exploitant individuel (cas d'une EURL)	
Cotisations aux organismes sociaux	28 429 702,16
Charges sociales de l'exploitant individuel (cas d'une EURL)	
Autres charges sociales	
Autres charges de personnels	
TOTAL (2)	246 089 560,23
Impôts, taxes et versements assimilés	
Impôts, taxes et versements assimilés sur rémunérations	
Impôts et taxes non récupérables sur chiffres d'affaires	
Autres impôts et taxes(hors impôts sur les résultats)	11 000,00
TOTAL (3)	11 000,00
TOTAL (1)+(2)+(3)	300 267 522,83

4/ Autres charges et produits opérationnels :

Autres charges opérationnelles	Montants
Redevances pour concessions,brevets, licences, logiciels et valeurs similaires	
Moins values sur sorties d'actifs immobilisés non financiers	
Jetons de présence	
Perte sur créances irrécouvrables	
Quote-part de résultat sur opérations faites en commun	
Amendes et pénalités, subventions accordés, dons et libéralisés	283 333,35
Charges Exceptionnelles de gestion courante	
Autres charges de gestion courante	2 316,74
TOTAL	
Autres Produits opérationnels	
Montants	
Redevances pour concessions,brevets, licences, logiciels et valeurs similaires	
Plus values sur sorties d'actifs immobilisés non financiers	
Jetons de présence et rémunérations d'administrateurs ou de gérant	
Quotes-parts de subventions d'investissement virées au résultat de l'exercice	
Quote-part de résultat sur opérations faites en commun	
Rentrée sur créances amorties	
Produits exceptionnels sur opérations de gestion	14 868 665,36
Autres Produits de gestion courante	263 627,40
TOTAL	

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

R.C.	10B0783060
N.I.F	001027229001845
A.I.	27220103098

Désignation de l'entreprise	: SARL GISB
Activité	: Fabrication de Fils Machine Cuivre et aluminium, Fils et ca
Adresse	: ZONE D'ACTIVITE MASRA

Exercice du	01/01/2015	au	31/12/2015
-------------	------------	----	------------

5/ Tableau des amortissements et pertes de valeurs:

Rubriques et Postes	Amortissements Cumulés en début d'exercice	Dotations de l'exercice	Diminutions éléments sortis	Amortissements Cumulés en fin d'exercice	Dotations Fiscales	Ecart
Goodwill						
Immobilisations incorporelles	860 349,59	544 467,24		1 404 816,83		544 467,24
Immobilisations corporelles	212 878 336,42	134 635 430,76		347 513 767,18		134 635 430,76
Participations						
Autres actifs financiers non courants	-2 714 000,00			-2 714 000,00		
TOTAL	211 024 686,01	135 179 898,00		346 204 584,01		135 179 898,00

6/ Tableau des immobilisations créées ou acquises au cours de l'exercice :

Rubriques (Nature des Immobilisations créées ou acquises à détailler)	Montants bruts	TVA détruite	Montant net à amortir
Goodwill			
Immobilisations incorporelles	9 452 402,00		9 452 402,00
Immobilisations corporelles	1 032 840 915,00		1 032 840 915,00
Participations			
Autres actifs financiers non courants			
TOTAL	1 042 293 317,00		1 042 293 317,00

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

R.C.	10B0783060
N.I.F	001027229001845
A.I.	27220103098

Désignation de l'entreprise : SARL GISB
Activité : Fabrication de Fils Machine Cuivre et aluminium, Fils et ca
Adresse : ZONE D'ACTIVITE MASRA

Exercice du 01/01/2015 au 31/12/2015

7/ Tableau des immobilisations cédées (plus ou moins value) au cours de l'exercice :

Nature des immobilisations cédées	Date acquisition	Montant nets figurant à l'actif	Amortissements pratiqués	Valeur nette comptable	Prix de cession	Plus ou moins value	
						Plus value	Moins value

8/ Tableau des provisions et pertes de valeurs :

Rubriques et postes	Provisions cumulées en début d'exercice	Dotation de l'exercice	Reprises sur l'exercice	Provisions cumulées en fin d'exercice
-Pertes de valeurs sur stocks (à détailler pour chaque catégorie de stock sur état annexe)				
-Pertes de valeurs sur créances(1)				
-Pertes de valeurs sur actions et parts sociales(2)				
-Provisions pour pensions et obligations similaires				
-Provisions sur litiges				
-Autres provisions liées au personnel				
Provisions pour impôts				
-Autres provisions à détailler sur états annexes				
TOTAL				

(1) A détailler en tableau 8/1

(2) A détailler en tableau 8/2

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

R.C.	10B0783060
N.I.F	001027229001845
A.I.	27220103098

Désignation de l'entreprise	: SARL GISB
Activité	: Fabrication de Fils Machine Cuivre et aluminium, Fils et ca
Adresse	: ZONE D'ACTIVITE MASRA

Exercice du	01/01/2015	au	31/12/2015
-------------	------------	----	------------

9/ TABLEAU DE DETERMINATION DU RESULTAT FISCAL

I. Résultat net de l'exercice (Compte de résultat)	Bénéfice	4 629 163,37
	Perte	
II-Réintégration		
Charges des immeubles non affectés directement à l'exploitation		
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductible		
Quote-part du sponsoring et parainages non déductible		
Frais de réception non déductibles		
Cotisations et dons non déductibles		
Impôts et taxes non déductibles		
Provisions non déductibles		
Amortissements non déductibles		
Quote-part des frais de recherche développement non déductibles		
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors produits financiers (bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Impôts sur les bénéfices des sociétés	Impôt exigible sur le resultat	
	Impôt différé (variation)	
Pertes de valeurs non déductibles		
Amendes et pénalités		
Autres réintégrations (*)		
Total des réintégrations		
III-Déductions		
Plus values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf.art 173 du CIDTA)		
Les produits et les plus values de cession des actions et titre assimilés ainsi que ceux des actions ou part d'OPCVM cotées en bourse.		
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou expressément exonérés (cf.art 147 bis du CIDTA)		
Amortissements liés aux opérations de crédit bail (bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors charges financières (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Complément d'amortissements		
Autres déductions (*)		
Total des déductions		
IV. Déficit antérieurs à déduire (cf.art 147 du CIDTA)		
Déficit de l'année 20		
Déficit de l'année 20		
Déficit de l'année 20		
Déficit de l'année 20		
Total des déficits à déduire		
Résultat fiscal (I+II-III-IV)	Bénéfice	4 629 163,37
	Déficit	

(*) A détaillé sur état annexe à joindre.

ملخص:

تعالج هذه المذكرة موضوع اعداد قوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي, لما تكتسبه هذه القوائم المالية من أهمية في إعطاء الصورة الصادقة بإعتبارها مخرجات النظام المحاسبي المالي وعنصر فعال في إتخاذ القرار ويهدف هذا الموضوع من خلال المنهج الوصفي التحليلي إلى محاولة التعرف على كيفية اعداد القوائم المالية وإحاطة بالمعايير المحاسبية الدولية وأهم ما جاء به النظام المحاسبي المالي .

بعد استعراض مختلف الجوانب النظرية والمتعلقة بالقوائم المالية جاءت الدراسة العلمية من خلال اختيارنا مؤسسة csb وذلك لإثبات مدى تحكمه في اسس والقواعد اعداد القوائم المالية, أظهرت نتائج الدراسة.

الكلمات المفتاحية :

المحاسبة, مبادئ المحاسبية, افصاح المحاسبي, قياس المحاسبي, معايير المحاسبية الدولية , النظام المحاسبي المالي, القوائم المالية.

Résumé :

Le sujet de cette thèse , la préparation des états financiers conformément au système de comptabilité financière, ce qui a valu ces états financiers de l'importance de donner l'image sincère que la sortie de la comptabilité financière Alndham et élément efficace dans la prise de décision et les objectifs de ce sujet à travers l'approche descriptive et analytique pour essayer d'apprendre comment préparer les états financiers et séance d'information normes comptables internationales et la déclaration la plus importante par le système de comptabilité financière.

Après avoir examiné les différents aspects théoriques relatifs aux états financiers, l'étude scientifique est venu grâce à notre sélection OEC Fondation afin de prouver l'étendue des fondations est régie par les règles et la préparation des états financiers, a montré les résultats de l'étude .

Les mots clés :

Comptabilité. Les principes comptabilité. Divulgateion de la comptabilité . mesure comptable . Normes comptables internationales . system comptable financier . états financiers.